النَّقْدُ النَّحْوِيُّ
عند أبي الوليد الوَقَّشِيّ (ت٤٨٩هـ)
في كتابه:
(التَّعْلِيقُ عَلَى المُوَطَّأ في تفسِيرِ لُغَاتِهِ، وغَوَامِضِ إعْرَابِه ومَعَانِيه)
"جمعاً ودراسة"

إعداد

أحمد سعد عبد الحميد

مدرس اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة

النَّقد النَّحْويُّ عند أبي الوليد الوَقَّشِيّ (ت٤٨٩هـ) في كتابه: (التَّعْلِيقُ علَى المُوَطَّأ في تفسِيرِ لُغَاتِهِ، وغَوَامِضِ إعْرَابِه ومَعَانِيه) "جمعًا ودراسة"

أحمد سعد عبد الحميد

البريد الالكتروني : aabdalhmed@ut.edu.sa

قسم اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة.

الملخص :

يَهْدُفُ البَحْثُ إلى بيان جانبٍ مِن جهود علماء الأندلس ومنهم أبو الوليد الوَقَّشِيّ في إعراب الحديث النبوي وتأويل مُشْكِلِه، وذلك بجمع ودراسة مواضع النقد النحوي في كتابه (التعليقُ علَى المُوطَّأ في تفسِير لُغَاتِهِ، وغَوَامِضِ إعرابه ومعانيه) بما يُوضّحُ أوْجُهَ النقد ومجالاته، والأصول التي استند إليها، ومعايير القبول والرد عنده.

وقد جاء البحثُ– بعد المقدمة–في مسائل، يسبقها تمهيدٌ، وتعقبها خاتمة.

أمَّا المقدمةُ: ففيها حديثٌ عن موطأ الإمام مالك، وعناية العلماء به في الجانب اللغوي، ومنهم أبو الوليد الوقشي في كتابه (التعليق على الموطأ)، وأهميةِ الموضوعِ، وسببِ اختيارِه، والدراساتِ السَّابقة، ومنهجِ البحث، وخُطَّته.

والتمهيدُ: فيه تعريفٌ مختصر بأبي الوليد الوَقَّشِيّ، والنقد النحوي بين اللغة والاصطلاح، وجوانب النقد النحوي في الكتاب، وألفاظه، والأصول التي استند إليها الوقشيُّ.

ومسائل الدراسة، وجاءت في ثمانية وعشرين مسألة.

ثم الخاتمة: وفيها أهَمُّ نَتَائِجِ البَحْثِ.

الكلمات المفتاحية: النقد النحوي– أبو الوليد الوَقَّشِيّ – التعليق على الموطأ.

Grammatical criticism according to Abu al-Walid al-Waqshi (489 AH) in his book: (Commentary on al-Muwatta' in the Interpretation of Its Languages, and the Mysteries of Its Parsing and Meanings) "A Collection and Study."

Ahmed Saad Abdel Hamid
Email: aabdalhmed@ut.edu.sa
Department of linguistics at the Faculty of Islamic and Arabic studies for boys in Cairo.

Abstract:

The research aims to explain some of the efforts of Andalusian scholars, including Abu al-Walid al-Waqshi, in parsing the Prophet's hadith and interpreting its problem, by collecting and studying the points of grammatical criticism in his book (Commentary on al-Muwatta fi Tafsir al-Lughāt, and the Mysteries of its Parsing and Meanings) in a way that clarifies the aspects and areas of criticism, and The origins on which it was based And his criteria for acceptance and response.

The research came - after the introduction - on issues, preceded by a preface and followed by a conclusion.

As for the introduction: it contains a talk about Imam Malik's Muwatta, and the attention of scholars to it in the linguistic aspect, including Abu Al-Walid Al-Waqshi in his book (Commentary on the Muwatta), the importance of the topic, the reason for choosing it, previous studies, the research methodology, and its plan.

The introduction: It contains a brief introduction to Abu al-Walid al-Waqshi, grammatical criticism between language and terminology, aspects of grammatical criticism in the book, its words, and the principles on which al-Waqshi relied.

The study issues included twenty-eight issues.

Then the conclusion: which contains the most important results of the research.

Keywords: Grammatical criticism - Abu Al-Walid Al-Waqshi - Commentary on Al-Muwatta

مقدمة.

الحَمْدُ لله علَى تَوَالِي نِعَمِهِ وآلائِه، والصَّلاةُ والسَّلامُ على خير خَلْقِهِ وخاتم أنبيائه، سيدنا محمد، صَلَّى اللهُ عليه، وعلَى آلِهِ، وصَحْبِهِ، وأوليائه.

أما بعد:

فيُعَدُّ كتابُ (الموطأ) للإمام مالك بن أنس–رَحِمَه الله– من أقدم كُتُبِ السنة النبوية المطهرة، وقد عَرَفَ العلماءُ له قَدْرَه وعُنُوا به عنايةً تامَّة؛ فكَثُرَتْ رواياتُه، وقامَتْ حولَه حركةٌ عِلميَّةٌ تناولَتْه من جوانبَ عِدَّةٍ، كان منها الجانبُ اللغوي الذي عُنِيَ فيه العلماءُ بضَبْطِ ألفاظه، والجمْعِ بين رواياته، وبيان غريبه، وإعراب تراكيبه، وتأويل مُشْكِلِه.

وكان لعلماء الأندلس والمغرب في العناية بالموطأ القِدْحُ المُعَلَّى، وكان القاضي أبو الوليد هشام بن أحمد الوَقَّشِيّ (ت٤٨٩هـ) من المتقدمِيْنَ في ذلك، فقد غَدَا كتابُه (التَّعْلِيقُ علَى المُوطَّأ في تفسِيرِ لُغَاتِهِ، وغَوَامِضِ إعْرَابِه ومَعَانِيه) مرجعًا لمَنْ تعرَّضَ بعده للجوانب اللغوية في الموطأ، فاختصره أبو محمد عبدالله بنُ محمد بنُ السِّيْد البَطَلْيَوْسِي (ت٥٢١هـ) في كتابه (مشكلات موطأ مالك بن أنس)، واعتمد عليه أبو عبدالله محمد بن عبد الحق اليَفُرَنِيّ (ت٦٢٥هـ) في كتابه (الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب) وغيرُهما؛ لِمَا فيه من التعليقات المفيدة، والتحقيقات الفريدة.

فإنَّ الوَقَّشِيّ لم يكتفِ ببيان غريب الموطأ ومعاني مفرداته، بل تحدَّثَ عن إعرابه، فتناولَ أوْجُهَ التأويل النحوي التي يُمْكِنُ أنْ تُوَجَّه عليها تراكيبُه وَفْقَ استعمالِ العرب الفصحاء، والقواعد النحوية، عارضًا الخِلافَ النحوي فيما وَرَدَ فيه خلافٌ، مرجِّحًا بين الآراء في الأغلب، مستشهدًا لذلك بالآيات القرآنية والقراءات، وأشعارِ العرب وأمثالِها، مُوْرِدًا الأقيسةَ والعِلَلَ النحوية، حاكيًا أقوالَ المتقدمِيْنَ من النحويين كالخليل وسيبويه والكسائي والفراء، وأبي علي الفارسي وابن جني، وغيرهم مقيِّدةً بنسبتها إليهم في الأغلب مما يدلُّ على سَعَةِ اطِّلَاعه على أقوال العلماء ومذاهبهم. وبالجُمْلة فإنَّ

مَنْ يُطَالِعِ الكتابَ يَجِدْه حقيقًا بما قاله القاضي عياض عن الوَقَّشِيّ ومؤلفاته:" وله تنبيهاتٌ ورُدُوْدٌ على كِبَارِ المصنَّفات التاريخية والأدبية يَقْضِي ناظرُها منها العَجَبَ، تُنْبِئُ عن مُطَالَعَتِهِ، وحِفْظِه وإتقانه"[1].

فرغِبْتُ في خِدمَةِ هذا الأثر النفيس من آثار علماء الأندلس بدراسةٍ حولَه، أَمَلًا في إبراز جانبٍ من جُهُودِهم في هذا المجال، وجهود عالِمٍ لم يَنَلْ ما يستحقُّه مِن عناية الباحثين–فيما أعلم–، ولِتَقَدُّم مؤلّفِه على غيره من النحويين الذين عُنُوا بإعراب الحديث النبوي وتأويلِ مُشْكِلِه، فهو أَسْبَقُ زمانًا من أبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) وابن مالك (ت٦٧٢هـ) والزركشي (ت٧٩٤هـ)، والدماميني (ت٨٢٧هـ)، والسيوطي (ت٩١١هـ) وغيرهم[2]، ولاختلاف مَيْدَان الدراسة، وهو موطأ الإمام مالك، فقد حَظِيَ الجامعُ الصحيح للإمام البخاري بالحَظّ الأَوْفَرِ من عناية العلماء والباحثين، ولشخصية الوَقَّشِيّ الواضحة في تعليقاته ومناقشاته النحوية، فهو يَقْبَلُ ويَرُدُّ، ويُصَوِّبُ ويُخَطِّئُ، ويُجِيزُ ويَمنَعُ؛ وما ذاك إلّا لاستكماله عُلُومَ الآلة، مع ذكائِه وثُقُوبِ فَهْمِه. وتوجَّه القَصْدُ إلى جَمْعِ المواضع التي كان لأبي الوليد الوَقَّشِيّ فيها نقدٌ نحويٌّ، مجتهدًا في دراستها ببيان مجالات النقد، والأُصُولِ التي استند إليها والمعايير التي بَنَى عليها ترجيحَه حين يَعْرِضُ لروايات الموطأ، أو الخلاف النحوي، مع عَرْضِ الخِلَاف بشيءٍ من التفصيل؛ لِيَظْهَرَ مَوْضِعُ أبي الوليد منه.

الدراسات السابقة: عند البحث الأَوَّلِيّ وَجَدْتُ ملخَّصَ دراسةٍ جَعَلَتْ من كتاب (التعليق على الموطأ) مجالًا تطبيقيًا لها بعنوان: (الاختلافُ الصّيَغِيّ والتركيبي في موطأ مالك، دراسة دلالية من خلال كتاب "التعليق على الموطأ" للوَقَّشِيّ الأندلسي في

---

(1) ينظر في ذلك: سير أعلام النبلاء ١٣٥/١٩ تاريخ الإسلام ٦٤٥/١٠ معجم البلدان ٣٨١/٥.

(2) من آثار ومصنفات هؤلاء العلماء: إعراب الحديث النبوي لأبي البقاء، وشواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك، التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح لبدر الدين الزركشي، ومصابيح الجامع للدماميني، وعقود الزبرجد للسيوطي.

تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه)، وهي -كما يظهر من العنوان، ويُصَرّحُ الباحثُ[١]- دراسةٌ تُعْنَى بالجانب الصِّيَغِي والتركيبي وتُرَاعِي السياق وأثرَه في الدلالة، حيث تجمَعُ بين المعنى المقالي والمقامي.

-كما وجدْتُ ملخَّصًا لرسالةٍ بعنوان: (النقد النحوي في فِكْرِ النحاة إلى القرن السادس الهجري)[٢] أقامها الباحثُ حول: نَقْد المجالس النحوية والمناظرات، ونَقْد المتون النحوية، وهي الكتب التي تضمَّنَتْ مؤاخذاتٍ نحوية، مثل: الردّ على سيبويه للمبرد، والانتصار لسيبويه لابن ولّاد، والحُلَل في إصلاح الخَلَل من كتاب الجمل لابن السِّيْد البَطَلْيَوْسِيّ، والإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح لابن الطَّرَاوَة، والمسائل العَشْر المتعبات إلى الحشر لمَلِكِ النحاة، مع ردّ ابن بَرّي عليها، والردّ على النُّحاة لابن مَضَاء القرطبي. مع دراسة تحليلية.

ولم أقف -في حدود اطّلاعي- على دراسة تناولَتْ جانبَ النقد النحوي في (التعليق على الموطأ)، فاستخرْتُ الله -عزَّ وجلَّ- في جَمْعِها ودراستها. فجاء هذا البحثُ بعنوان: (النقد النَّحْويُّ عند أبي الوليد الوَقَّشِيّ (ت٤٨٩هـ) في كتابه: التَّعْلِيقُ علَى المُوطَّأ في تفسِيرِ لُغَاتِهِ، وغَوَامِضِ إعْرَابِه ومَعَانِيه "جمعًا ودراسة").

وقام البحثُ على مسائلَ رتَّبْتُها ترتيْبَ الألفية[٣] وقدَّمْتُ بين يديها بمقدمةٍ، وتمهِيدٍ، وأعقبتُها بخاتمةٍ.

فالمقدمة: تحدَّثْتُ فيها عن أهمية الموضوع وسببِ اختياره، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخُطَّتِه.

---

(١) المقدمة ص٦، ١٢. وهي رسالة ماجستير في كلية دار العلوم، للباحث/ عبدالله كمال أبو العلا، سنة ٢٠١٣.

(٢) رسالة ماجستير في جامعة ديالي بالعراق، للباحث/ سيف الدين شاكر، سنة ٢٠٠٦م.

(٣) استأنستُ في ذلك بصنيع د/ محمود فجَّال في كتابه: (الحديث النبوي في النحو العربي).

والتمهيدُ: ذكرْتُ فيه ترجمةً مختصَرةً لأبي الوليد الوَقَّشِيّ، والنقدَ النحويّ بين اللغة والاصطلاح، ومجالاتِ النقد عند الوقشي، وألفاظَه التي استعمَلَها في نَقْدِه، والأُصُولَ التي استند إليها.

وجاءت المسائل على النحو التالي:

المسألة الأولى: مجيء المبتدأ مصدرًا مؤوَّلًا من غير سابك.

المسألة الثانية: اقترانُ خبر (كاد) بـ(أنْ)

المسألة الثالثة: اقترانُ خبر (لعلَّ) بـ(أنْ)

المسألة الرابعة: إلحاقُ الفعلِ علامةَ تثنيةٍ أو جمعٍ إذا أُسْنِدَ إلى اسمٍ ظاهرٍ مثنىً أو مجموع.

المسألة الخامسة: اجتماعُ أدَاتَيْ تعديةٍ في فِعْلٍ.

المسألة السادسة: المتعاطفَانِ بين الرفع والنصب في قولهﷺ: (فكأنما وُتِرَ أهله وماله).

المسألة السابعة: رفع الاسم الواقع بعد (إلا) في الاستثناء التام الموجب.

المسألة الثامنة: الإتيان بضمير الرفع بعد (إلا) في قوله: (إنْ لم يَجِدْ إلَّا هي).

المسألة التاسعة: دلالةُ الباء على التبعيض في قوله تعالى:﴿ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾ المَائِدَة:٦

المسألة العاشرة: إضافةُ الموصوفِ إلى صِفَتِه.

المسألة الحادية عشرة: إعمالُ اسمِ المصدر.

المسألة الثانية عشرة: بناءُ اسم التفضيل مما جاء على وزن (أفْعَل).

المسألة الثالثة عشرة: بناءُ اسم التفضيل من السَّوَاد.

المسألة الرابعة عشرة: التفضيلُ في قول الإمام مالك:(وأَحَبُّ إليَّ أنْ يفعَلَه).

المسألة الخامسة عشرة: توكيدُ النكرة توكيدًا معنويًا

المسألة السادسة عشرة: معنى الواو في قول عائشة رضي الله عنها: (وصَلَاةِ العَصْرِ)

المسألة السابعة عشرة: العطفُ بـ(أو) بدلًا من (أم) في قوله: أمتتابعاتٍ أم يَقْطَعُهَا؟

المسألة الثامنة عشرة: توجيهُ قراءة الكسر في (وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ) بالخفض على الجِوَار.

المسألة التاسعة عشرة: إبدالُ الظاهر من ضمير الحاضر بَدَلَ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ لغير إحاطة.

المسألة العشرون: شرْطُ جَزْمِ المضارع في جواب النهي.

المسألة الحادية والعشرون: معنى (أنْ) في قوله ﷺ: (حتى يظلَّ الرجلُ أنْ يدري كم صَلَّى).

المسألة الثانية والعشرون: جزمُ لامِ الأمْرِ لِفِعْلِ المتكلّم في قوله ﷺ: (قوموا فلأُصَلّ لكم).

المسألة الثالثة والعشرون: حَذْفُ لام الأمر وإبقاءُ عملها.

المسألة الرابعة والعشرون: رَفْعُ المضارع في الجواب، والشرطُ مضارعٌ مجزوم.

المسألة الخامسة والعشرون: حذفُ الفاءِ مِنْ جملة جواب الشرط.

المسألة السادسة والعشرون: عدمُ اقتران جواب (إذا) الشرطية بالفاء وهو جملةٌ اسميةٌ.

المسألة السابعة والعشرون: تعريفُ العددِ المضافِ بـ(أل).

المسألة الثامنة والعشرون: دخولُ (إذًا) في قول أبي بكرٍ رضي الله عنه: (لا هَا الله إذًا).

ثم الخاتمة: وفيها أهَمُّ نتائج البحث.

وذَيَّلْتُ البحث بِثَبَتٍ بأهَمِّ المصادِرِ والمَرَاجِعِ.

منهج البحثِ:

اتَّبَعْتُ فيه المنهج الوصْفِيَّ مع توظيف أدواته من الاستقراء والتحليل، فقمتُ بتَتَبُّعِ المَوَاضِعِ التي كان لأبي الوليد الوَقَّشِيّ فيها نقدٌ نحويٌّ، وتناوُلِهَا بالبحث والدراسةِ، فوضَعْتُ لكلّ مسألةٍ عنوانًا مناسبًا، وقدَّمْتُ بين يديها بتمهيدٍ يَصْلُحُ أنْ يكون مدخلًا لها، وإنْ كان في المسألة خلافٌ استعرضْتُه بإيجازٍ؛ ليظهَرَ مَوْضِعُ الوَقَّشِيّ منه،

مع نِسْبَة الآراءِ إلى أصحابها–ما أمكن–، موثّقًا ذلك بنقل النصّ تارةً أو بالإحالة إلى مَوْضِعِه مِن مؤلفاتهم أُخْرَى؛ خشيةَ الإطالة، ولم أقتصِرْ في إيراد الحديث على محلّ الاستشهاد، بل كنت أُوْرِدُ مِن السّيَاقِ ما يُسَاعد على فَهْمِ المعنى وتوجيه الإعراب، ثم أذكرُ كلامَ أبي الوليد موضّحًا نقدَه وأدلتَه التي استندَ إليها، ثم رأْيَ الباحث–إنْ كان له رأيٌ–، واعتمدتُ في تخريج أحاديث الموطأ على طبعته بتحقيق وترقيم محمد فؤاد عبدالباقي–رحمه الله–.

وخِتَامًا أسألُ اللهَ – تَعَالَى– أنْ أكونَ قد وُفِّقتُ فِيمَا إليه قَصَدْتُ، وأنْ ينفَعَ به، وأنْ يَحْظَى بالقبُولِ، وأنْ يجعَلَه خَالِصًا لوجهه الكريم، وآخِرُ دَعْوَانا أن الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ، وصَلَّى اللهُ عَلَى سيّدِنا محمد وعَلَى آلِهِ وصَحْبِهِ وسَلّمَ.

ترجمة أبي الوليد الوَقَّشِيّ[1].

اسمُه ونسبُه:

هو هشام بنُ أحمد بن هشام بن سعيد الكِنَانِيّ، الوَقَّشِيّ، الطُّلَيْطُلِيّ. كنيته: أبو الوليد. وله ثلاثُ نِسَبٍ، أشهرُها: الوَقَّشِي، ثم الكِنَاني، وأقلُّها الطُّلَيْطُلِيّ.

فالوَقَّشِيّ: نِسْبَةً إلى (وَقَّش) بفتح الواو، وتشديد القاف، والشين المعجمة، بلدةٌ صغيرةٌ على نهر (تاجة) تَبْعُد عن (طُلَيْطُلَة) بنحو اثني عشر مِيْلًا مِن جهة الغرب، وعُرِفَتْ (وَقَّش) بنسبة أبي الوليد إليها، ففي الرَّوْضِ المِعْطَار:" (وَقَّش) قريةٌ بثغر الأندلس، يُنْسَبُ إليها أبو الوليد هشام بن أحمد بن هشام بن خالد الكِنَانِيّ الوقشي"[2].

و(طُلَيْطُلَة) عاصمةُ الإقليم، ومن أعظم مدن الأندلس، وأجْمَلِها، ويتبعُها عددٌ كبيرٌ مِنَ المُدُن والقُرَى، منها (وَقَّش)، وكانت دارَ المُلْك وعاصمة الحُكْم للافرنج حين فتحها المسلمون.

والكِنَانِيّ: نِسْبَةً إلى (كِنَانة) القبيلة العربية المعروفة، وهو ينتسبُ إليها أَصَالةً لا وَلَاءً، فقد حَكَى المَقَّرِيّ أنَّ بني كِنَانة يكثُرُ تواجدُهم في (طُلَيْطُلَة) وما حولها فقال:" وأمَّا المنتسبون إلى عموم (كنانة) فكثيرٌ، وجُلُّهم في (طُلَيْطُلَة) وأعمالِها، ولهم يُنسَبُ الوَقَّشيُّون الكِنَانيون، الأعيانُ الفُضَلاء، الذين منهم: القاضي أبو الوليد، والوزيرُ أبو جعفر، ومنهم الحُسَين بن جُبَيْر صاحبُ (الرحلة)"[3].

---

(١) ينظر في ترجمته: طبقات الأمم ٧٤ بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس ٢٧٥/٢ الصلة لتاريخ أعلام الأندلس ٩٣٨/٣ الوافي بالوفيات ٢٠١/٢٧ سير أعلام النبلاء ١٣٤/١٩ تاريخ الإسلام ٦٤٤/١٠ بغية الوعاة ٣٢٧/٢ نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ٣٧٦/٣، ١٣٧/٤، ١٦٢، ٣٠٦ روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات ١٩٣/٨ هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار العارفين ٥٠٩/٢ الأعلام ٨٤/٨ مقدمة تحقيق (التعليق على الموطأ) ٧.

(٢) الروض المعطار في خبر الأقطار ٦١١.

(٣) نفح الطيب ٢٩١/١.

مولده وأسرته: اتفق المؤرخون على أنَّ مولد أبي الوليد كان في عام (٤٠٨هـ)، ولم تُصَرِّحْ كُتُبُ التراجم–فيما رَجَعْتُ إليه– بشيءٍ عن أسرته، وآبائه وأجداده، غير أنهم كانوا –كعموم الكِنَانِيّين– من الأعيان الفضلاء، وذوي اليسار، لكن لم يُشْتَهَرْ أحدٌ منهم بالعلم، فليس فيها أنه قرأ على أبيه أو رَوَى عنه، ونحو ذلك.

شيوخه: تلقَّى الوقشيُّ العِلْمَ على يد علماء الأندلس، وقَضَى بها حياتَه، فلم تُؤْثَر له رحلةٌ خارجَ الأندلس، يذهبُ فيها إلى المشرق للحج ثم طلب العلم، ولقاء الشيوخ، ورواية الكتب ووَصْلِ الأسانيد–كما هي عادة كثير من الأندلسيين–، كما لم يكنْ مُكْثِرًا مِنَ الشيوخ، مع كَثْرة الفنون التي يُجِيْدُها، ومِنْ أشهر شيوخه:

١–الحافظ أبو عمر الطَلَمَنْكِي (ت٤٢٩هـ) وهو أشهرُ شيوخه، ومن كبار علماء الأندلس.

٢– أبو بكر بن مُغِيث الفِهْري (ت٤٣٦هـ).

٣– أبو محمد الشِّنْتِجَالي (ت٤٣٦هـ).

٤– أبو عمر السَّفَاقُسِي (ت٤٤٠هـ).

٥–أبو عمر الحذَّاء (ت٤٦٧هـ).

٦– أبو العباس الدّلائي (ت٤٧٨هـ).

مكانته وثناء العلماء عليه:

اتَّسَعَتْ عُلُومُ أبي الوليد وتنوعَتْ معارفه، فشَمِلَتْ إلى العلوم الشرعية من الفقه وأصوله، والحديث ورجاله، واللغوية من النحو والأدب، الحسابَ والهندسةَ. ونَبَغَ فيها، ساعدَه طبيعةٌ مواتيةٌ من نَظَرٍ صحيحٍ وفِكْرٍ ثاقبٍ، حتى وُصِفَ بأنه أحدُ رِجَالات الكَمَالِ، والاطّلاعِ على جُمَلِ سائر العلوم المعقولة والمنقولة. وقد أهَّلَتُه علومُه لتولّي منصبَ القضاء، فوَلِيَ قضاء طَلْبِيْرَة (من أعمال طُلَيْطُلَة) وقال عنه ابنُ صاعدٍ:" أَحَدُ المتفنّنِيْنَ في العلوم، المتوسّعِيْنَ في ظروف المعارف، من أهل الفكر الصحيح، والنظر الناقد، والتحقُّق بصناعة الهندسة والمنطق، والرُّسُوخ في عِلْم النحو واللغة

والشعر والخطابة، والإحكام بعِلْم الفقه والأثر والكلام، وهو مع ذلك شاعرٌ بليغُ ليس يفضُلُه عالمٌ بالأنسابِ والأخبارِ والسِّيَر، مُشْرِفٌ على جُمَلِ سائرِ العلوم"[١].

وقال عنه أيضًا:" أبو الوليد الوَقَّشِيّ أحدُ رِجَالِ الكَمَال في وقته باحتوائه على فنون المعارف، وجَمْعِهِ لكُلِّيَّاتِ العلوم، هو مِنْ أعْلَمِ الناس بالنحو، واللغة، ومعاني الأشعار، وعِلْم العروض، وصناعة البلاغة، وهو بليغٌ مُجِيْدٌ، شاعرٌ، متقدّمٌ حافظٌ للسُّنَنِ، وأسماءِ نَقَلَةِ الأخبار، بصيرٌ بأُصُول الاعتقادات وأُصُول الفقه، واقفٌ على كثير مِن فتاوي فقهاء الأمصار، نافذٌ في علم الشروط والفرائض، متحقّقٌ بعلم الحساب والهندسة، مشرفٌ على جميع آراء الحُكَمَاء، حَسَنُ النقد للمذاهب، ثاقبُ الذهن في تمييز الصَّوَاب، ويَجْمَعُ إلى ذلك آدابَ الأخلاق مع حُسْنِ المعاشرة، ولِيْنِ الكَنَفِ، وصِدْقِ اللهجة"[٢].

ووَصَفَه القاضي عياض بأنه" كان غايةً في الضبط والتقييد والإتقان والمعرفة بالنَّسَبِ والأدب، وله تنبيهاتٌ ورُدُوْدٌ على كبار المصنفات التاريخية والأدبية يَقْضِي ناظرُها منها العَجَبَ، تُنْبِئُ عن مطالعته، وحِفْظِه وإتقانه"[٣].

وفي الصِّلَة:" قال أبو بكر عبد الباقي بن محمد الحِجَاري: وكان شيخُنا أبو محمد الرُّيُولِيّ يقول: واللهِ لا أقولُ فيه إلا كما قال الشاعر: [من الوافر]

وَكَانَ مِنَ العُلُومِ بِحَيْثُ يُقْضَى ∴ لَهُ فِي كُلِّ عِلْمٍ بالجَمِيْعِ"[٤].

مؤلفاته: أغْلَبُ مؤلفات أبي الوليد تعليقاتٌ وتنبيهاتٌ على كُتُبِ السابقين، فهي أشْبَهُ بنقد الكتب، وإصلاح أخطائها، والزيادة عليها أو تهذيبها في عباراتٍ مختصرةٍ، لكنها

---

(١) طبقات الأمم ٧٤.

(٢) الصلة ٩٣٩/٣ وينظر أيضًا: المُطْرِب من أشعار أهل المغرب ٢٢٣ نفح الطيب ٣٧٦/٣ الوافي بالوَفَيَات ٢٠١/٢٧.

(٣) ينظر في ذلك: سير أعلام النبلاء ١٣٥/١٩ تاريخ الإسلام ٦٤٥/١٠ معجم البلدان ٣٨١/٥.

(٤) الصلة ٩٣٩/٣ نفح الطيب ٣٧٦/٣ بغية الوعاة ٣٢٧/٢ الوافي بالوفيات ٢٠٢/٢٧.

في غاية الجودة الإفادة، تشهد لصاحبها بطول الباع وسَعَةِ الاطلاع، فقد قال عنها القاضي عياض: "وله تنبيهاتٌ ورُدُوْدٌ على كبار التصانيف التاريخية والأدبية يَقْضِي ناظرُها العَجَبَ، تُنْبِئُ عن مطالعته، وحِفْظِه وإتقانه"، ومنها:

١- التعليقُ على الكامل للمبرد، وهو من أشهر مؤلفاته، وربما وَرَدَ في كتب التراجم بـ(طُرَرِ الكامل)، أو (نُكَت الكامل)، أو (حاشية على الكامل).

٢- التعليقُ على الموطأ، في تفسير لغاته، وغوامض إعرابه ومعانيه.

٣- تنبيهاتٌ على أبي نصر الكَلَاباذي، وكتابُ أبي نصر هو (الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسَّدَاد) وهو تراجم لرجال صحيح البخاري.

٤-تنبيهاتٌ على (المؤتلَف والمختلَف) للدارقُطْنِي.

٥- تنبيهاتٌ على مشاهد وسيرةِ ابن هشام، وابنُ هشام هو أبو محمد عبد الملك بن هشام الحِمْيَري، صاحبُ السيرة.

٦- تنبيهاتٌ على تاريخ خليفة بن خيَّاط، وصاحبُ التاريخ هو: خليفة بن خيَّاط الليثي، أحدُ نُقَّادِ الحديث ورواتِه المتقدمين(١).

٧- تهذيبُ الكُنَى لمُسْلِم، واسمُه: (عَكْسُ الرُّتبة وقَلْبُ المَبْنَى لكتاب مسلم في الأَسَامِي والكُنَى) هذَّبَ فيه كتاب (الكُنَى والأسماء) للإمام مسلم بن الحجاج، صاحب الصحيح.

٨-تهذيب (المؤتلَف والمختلَف في أسماء القبائل) لابن حبيب البغدادي.

٩- الرسالة المرشدة

١٠- مختصرٌ في الفقه.

وفاته: توفي أبو الوليد بـ(دانية) يوم الاثنين لِلَيْلَةٍ بقيَتْ من جُمَادَى الآخرة سنة (٤٨٩هـ) على الأرجح؛ فقد ذكر ذلك أكثرُ مَن ترجموا له مقيَّدًا بالليلة والشهر.

---

(١) يقول محققه:" وكذلك نبَّه القاضي أبو الوليد هشام بن أحمد الوقشي، على بعض الأخطاء، وعلَّق على التأريخ بتعليقاتٍ مفيدةٍ في الحواشي". تاريخ خليفة بن خياط، مقدمة التحقيق ٣٥ ت د/ أكرم ضياء العمري.

وخالفهم ياقوتُ الحَمَوي فذكر أنه "خرج إلى دانية، ومات بها–فيما قيل–سنة (٤٨٨هـ)"[١]. وعبارةُ (فيما قيل) صيغةُ تمريض، تدلُّ على عدم الضبط.

النقد بين اللغة والاصطلاح.

عَرَفَت العلومُ العربية ألوانًا نقديةً متعدِّدة، فكان منها النقدُ الأدبي، والنقد البلاغي، والنقد اللغوي. ويُعَدُّ النحوُ في هذه الألوان جميعها رُكْنًا أساسيًا، وعِمَادًا في تقييم النصوص ونقدها؛ إذ يحتاجُ الناقدُ إليه في معرفة جريان النصّ في تراكيبه على قواعد اللغة أو خروجه عنها، ولِمَ لا والنحوُ هو العِلْمُ المستطيلُ الذي تفتقرُ إليه كلُّ العلوم.

فكان النحو ميزانًا في نقْدِ القصائد، حاضرًا في المجالس الأدبية، كما كان صَوْنُ اللسان عن اللحن أهمَّ أسباب نشأة علم النحو والتأليف فيه.

وعلى هذا فـ" إنَّ النقد النحوي هو أقدمُ أنواع النقد عند الإسلاميين، فإنَّ أوَّلَ فسادِ اللغة جاء مِنَ اختلال النحو والصرف"[٢].

حتى ظهر التأليفُ في علم النحو، ونشأت المدارس النحوية، وتعدَّدت الأقوالُ والآراء، وظهر الخلافُ بين النحويين، فصارت الأحكامُ والآراءُ موضعًا للنقد، ومجالًا للقبول والردّ، بغرض تمييزها، وبيان الراجح والمرجوح منها.

لكن لم يُشْتَهَرْ مصطلح (النقد النحوي) شُهْرَةَ الألوان النقدية الأخرى، بل لا يكادُ يُذْكَرُ إلا في العصر الحديث، عندما شرع النحويون يُقَدّمون قراءاتٍ ورُؤَىً جديدةً لكُتُبِ النحاة وآرائهم تأثُّرًا بالعلوم الحديثة، ولذلك لم يَصْطَلِح العلماءُ المحدثون على حدٍّ له.

وبالنظر إليه نجده من المصطلحات المركبة تركيبًا وصفيًا، يتكون من (النقد)، ومن معاني النقد في اللغة: التمييز، يُقال: نَقَدَ الدراهمَ يَنْقُدُها نَقْدًا إذا مَيَّزَ جَيِّدَها من

---

(١) معجم البلدان ٣٨١/٥. وتابَعَه صاحب هدية العارفين ٥٠٩/٢.

(٢) تاريخ النقد العربي في الجاهلية حتى نهاية القرن الثالث د/ داوود سلُّوم ١٢٠.

رديئها، وأَخْرَجَ الزَّيْفَ منها، وناقَدْتُ فلانًا إذا ناقشتَه في الأمر[١]. ثم صار يُسْتَعملُ في معنىً أوْسَعَ وهو تقويمُ الشيءِ والحكمُ عليه بالحُسْنِ أو القبح[٢]. وهو استعمالٌ يتَّسِقُ مع المعنى اللغوي.

وتقييده بـ(النحوي) تعني أنه منسوبٌ إلى النحو، بمعنى أنَّ الناقد ينظر إلى المنقود –نصًّا كان أو رأيًا– من الناجية النحوية لا غير، ووَفْقَ قواعدِه وأحكامِه.

وبالتالي يمكن تحديد المصطلح من جهتين: إحداهما: الناقد، فيكون نحويًا واسعَ الاطلاع على أصول النحو ومسائله، محيطًا بآراء النحويين ومذاهبهم. والثانية: الجهة، حيث يتمُّ التناولُ من جهةٍ نحويةٍ لا غير.

وفي ضوء ذلك يمكن تعريف النقد النحوي بأنه: ما يُصْدِرُه النحويون مِنْ نقدٍ للنصوص والمسائل والآراء النحوية في ضوء القواعد والأصول النحوية المستقرة[٣].

مجالات النقد عند أبي الوليد الوقشي.

سار الوقشيُّ في (تعليقه) على منهجٍ نَحَى فيه نَحْوَ التصحيحِ والضبط لـ(الموطأ)، وشَرْحِ ما أُبْهِمَ فيه من الألفاظ والتراكيب والمعاني، وتأويلِ ما أَشْكَلَ مِنْ وجوه الإعراب، وهو في ذلك يستعرضُ أقوالَ العلماء من اللغويين والنحويين وتأويلاتِهم، ويُوَازِنُ بينها، فيُصَحِّحُ ويُضَعِّفُ، ويُفَنِّدُ ويُرَجِّحُ، مستدلًّا لِمَا ترجَّحَ عنده، فتنوعَتْ مجالاتُ النقد عنده بين نقد العبارة، ونقد الآراء.

---

(١) مقاييس اللغة، باب النون والقاف وما يثلثهما ٤٦٧/٥ لسان العرب، مادة (ن ق د) ٤٥١٧/٦ تاج العروس، باب الدال فصل النون (ن ق د) ٢٣٠/٩.

(٢) النقد الأدبي، أحمد أمين ١٣.

(٣) لم أقف على تعريف اصطلاحي أطمئن إليه، فاجتهدتُ في صياغة هذا التعريف من قراءاتٍ حوله، ينظر فيها: النقد النحوي نظريًا وتطبيقيًا د/ محمد محمود بن ســـاس ٢ النقد النحوي في فكر النحاة إلى القرن السادس الهجري، سيف الدين شاكر ١٥ وغيرهما.

وقد توجَّهَ نَقْدُ العبارة بشكلٍ واضحٍ إلى الموطأ ورواياته؛ فإنه لمَّا كان التصحيحُ والضبطُ من أهم أهداف الكتاب، وقد كَثُرَتْ رواياتُ الموطأ، ووَقَعَ بينها اختلافٌ[1]، فقد عُنِيَ الوقشيُّ بتَتَبُّع رواياته المختلفة، والمقارنة والجَمْعِ بينها ما أمْكَنَ، خاصَّةً في المواضع المُشْكِلَة. ومن صُوَرِ ذلك:

(1) تعدَّدَتْ روايات الموطأ واختلفت ألفاظُ الرواة له، وكثرَتْ أحاديثُه وقلَّتْ على حَسَب الرواية، وقد زادَتْ رواياتُ المُوَطَّأ على اثنتي عشرة رواية، أشهرها ثمانية: رواية يحيى بن يحيى الليثي، ورواية محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة – رحمه الله –، ورواية ابن بُكَيْر، ورواية القَعْنَبِيّ، ورواية أبي مُصْعَب، ورواية ابن زياد، ورواية عبد الرحمن بن القاسم، ورواية سُوَيْد الحَدَثَاني. وغيرهم، وأُضِيْفَ كُلُّ موطأ إلى رَاوِيْهِ فيُقالُ: (مُوطَأُ يَحْيَى)، و(مُوَطَّأ محمد بن الحَسَن) و (مَوَطَّأ ابن زياد.... وهكذا. وطُبِعَ الموطأ حديثًا في نشرةٍ تجمع هذه الروايات الثمانية المشهورة، أصدرتها مكتبةُ الفرقان بدبي ٢٠٠٣م.

١- أنه ينتقد بعضَ التراكيب في الموطأ، أو في نُسَخِهِ دون ذِكْرِ روايةٍ بعينها، ومن أمثلة النقد النحوي في ذلك:

-ينتقد ما وَرَدَ مِنَ اجتماع أداتَيْ تعديةٍ في فِعْلٍ وَاحِدٍ فيقول: "قَوْلُهُ: (فَأُخْرِجَ بِجِنَازَتِهَا). كَذَا جَاءَتِ الرِّوَايَةُ، وَكَانَ الوَجْهُ: (فَخُرِجَ)؛ لأَنَّ النَّحْوِيِّينَ لا يُجِيزُوْنَ اجْتِمَاعَ الهَمْزَةِ والبَاءِ في نَقْلِ الفِعْلِ"(١).

- وفي قَوْلِهِ: (قُوْمُوا فَلأُصَلِّ لَكم) انتقدَ بعضَ رواياته فقال: "يَرْوِيهِ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ: (فَلِأُصَلِّيَ) باليَاءِ، ومِنْهُم مَنْ يَفْتَحُ اليَاءَ وَيَتَوَهَّمُ أَنَّه مَنْصُوْبٌ عَلَى مَعنَى (كَي). وَلَوْ أَرَادَ مَعنَى (كَي) لَمْ يَجُزْ دُخُوْلُ الفَاءِ ههنَا، ومِنَ النَاسِ مَنْ يَفْتَحُ اللَّامَ ويُسَكِّنُ اليَاء، يتَوَهَّمُهُ قَسَمًا، وذلِكَ غَلَطٌ؛ لأَنَّه لَا وَجْه لِلْقَسَمِ ههنَا، وَلَوْ كَانَ قَسَمًا لَقَال: فَلَأُصَلِّيَنَّ بالنُّوْنِ"(٢).

- وانتقد دخول (إذًا) في قوله: (لَا هَا ءَلله إِذًا لَا يَعْمِدُ...) فيقول: "كَذَا الرِّوايةُ، وَهُوَ خَطَأٌ؛ لا وَجْهَ لِدُخُوْلِ (إِذًا) هاهنَا. وَالصَّوَابُ: لا هَا ءلله ذَا، دُوْنَ أَلفٍ في (إِذًا) والمَعْنَى: ذَا مَا أُقْسِمُ بِهِ"(٣).

- وفي حديث: (إِلَّا أَحَدٌ لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ، فَلْيَلْبَسْ خُفَّيْنِ) انتقد وُرُوْدَه بلامٍ واحدةٍ فقال: "ووَقَعَ في بعض نُسَخِ الموطأ (فَلْيَلْبَسْ) بلامَيْنِ، وهو الصَّوَابُ، وفي بعضها: (فَيَلْبَسْ) بلامٍ واحدةٍ، وذلك خطأٌ؛ لأَنَّ لامَ الأمرِ لا يجوزُ إسقاطُها إلا في ضرورة الشعر"(٤).

- وينتقد العَطْفَ بـ(أو) في قَولِهِ: (أمُتَتَابِعَاتٍ أَمْ يَقْطَعُهَا) فيقول: "ووَقَعَ في أَكْثَرِ النُّسَخِ: (أَوْ يَقْطَعُهَا) والوَجْهُ (أَمْ)؛ لأنها العَدِيلَةُ لألِفِ الاسْتِفْهَامِ"(٥).

---

(١) التعليق على الموطأ ٢٥٤/١.

(٢) التعليق على الموطأ ١٩١/١.

(٣) التعليق على الموطأ ٣٤١/١.

(٤) التعليق ٣٥٧/١.

(٥) التعليق على الموطأ ٣١٣/١.

٢-وقد يُصَرِّحُ بالرواية، ومِنْ أمثلة ذلك:

-أنه ينتقد ما وَرَدَ في رواية يحيى بن يحيى الليثي مِنَ اقتران خبر (كاد) بـ(أنْ) فيقول: "وَوَقَعَ في رِوَايَةِ يَحْيَى: (حَتَّى كَادَ أَنْ يُحْرِجَهُ). وَهُوَ خَطَأٌ، وَصَوَابُهُ: كادَ يُحْرِجُهُ؛ لأنَّ (أَنْ) لا تَدْخُلُ في خَبَرِ (كادَ) إلَّا في ضَرُوْرَةِ الشِّعْرِ"(١).

-وينتقد ما وَرَدَ في رواية ابنِ بُكَيْرٍ من إلحاق الفِعْلِ علامةَ تثنيةٍ أو جَمْعٍ، وهو مُسْنَدٌ إلى اسمٍ ظاهرٍ، فيقول: "وفي رِوَايَةِ ابنِ بُكَيْرٍ: (فَيَنْصَرِفْنَ) عَلَى لَفْظِ الجَمْعِ، وَهِيَ لُغَةٌ لِبَعْضِ العَرَبِ يُضْمِرُونَ في الفِعْلِ إِذَا تَقَدَّمَ الفَاعِلَ، كَمَا يُضْمِرُونَ فِيْهِ إِذَا تَأَخَّرَ، فَيَقُوْلُوْنَ: قَامُوا إِخْوَتُكَ، وقُمْنَ النِّسَاءُ، والأَفْصَحُ الأَكْثَرُ الإِفْرَادُ..."(٢).

وأمَّا نَقْدُ الآراء ففي الجانب النحوي كان أكثرُه موجَّهًا إلى المذهب الكوفيّ، أو أَحَدِ علمائه، حيث كانت النزعةُ البصريةُ واضحةً عند أبي الوليد الوقشي، فقد يُطْلِقُ (النحويون) وهو يريدهم، ثم يُعَقِّبُ بذكر الكوفيين، ومن أمثلة ذلك:

-أنه انتقد رأيَ الكوفيين في جواز إضافة الموصوف إلى صفته، نحو: صلاةِ المكتوبةِ، ودار الآخرةِ، وحبَّ الحَصِيْدِ، ووَصَفَهُ بأنه خطأٌ في القياس فقال: "وَقَوْلُهُ:(إِلَّا صَلَاةَ الْمَكْتُوبَةِ). فَمَنْ رَواهُ هكَذا فَقِيَاسُهُ عِنْدَ البصريّينَ أَنْ يَكُوْنَ أَرَادَ: إِلَّا صَلاةَ الفَرِيضَةِ المَكْتُوْبَةِ، فَحَذَفَ المَوْصُوْفَ وأَقَامَ الصِّفَةَ مُقَامَهُ. وهكَذَا قَوْلُهُ تَعَالى: ﴿وَحَبَّ ٱلۡحَصِيدِ﴾ [ق: ٩] أَي: وحَبَّ النَّبْتِ الحَصِيدِ، وَكَذلِكَ قَوْلُه تعالى: ﴿وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ أي: وَلَدَارُ الحَيَاةِ الآخِرَةِ، ونحوَ هذَا التقدِيرِ، كَرَاهِيَةَ أَن يُضِيفُوا المَوْصُوْفَ إِلَى صِفَتِهِ. والكُوْفِيُّون: يُجِيزُوْنَ في مِثْلِ هذَا وَأَشْبَاهِهِ أَن يُضَافَ المَوْصُوْفُ إِلى صِفَتِهِ وَهُوَ خَطَأٌ في القِيَاسِ"(٣).

-كما انتقد رأيَهم القائل بجواز توكيدِ النكرة توكيدًا معنويًا بألفاظه الدالة على الإحاطة والشمول فقال: "وَقَوْلُهُ -في حَدِيثِ رَبِيعَةَ-: (فَأَعْتَقَ رَقِيقًا لَهُ كلَّهُم) النَّحويُّوْنَ لَا

---

(١) التعليق ٣٤٢/١. وينظر أيضًا ٢٥/٢.

(٢) التعليق على الموطأ ١١/١.

(٣) التعليق على الموطأ ١٨٢/١.

يُجِيزُوْنَ: رَأَيتُ قَوْمًا كُلَّهُم؛ لأنَّ التأكِيد بـ(كُلّهِم) وبـ(أَجْمَعِين) إنَّمَا يَكُوْنُ لِلمَعَارِفِ، وأَجَازَ الكُوْفِيُّوْنَ تَأْكِيدَ النكِرَةِ إِذَا كَانَتْ مَعرُوْفَةَ المِقْدَارِ كَقَوْلِكَ: قَبَضْتُ دِرهمًا كُلَّهُ، ودِرهمَيْنِ كِلَيْهِمَا، وَلَم يُجِيزُوا: قَبَضْتُ دَرَاهِمَ كُلَّها؛ لأنَّها مَجْهُوْلَةُ المِقْدَارِ، وهذَا كُلُّهُ خَطَأٌ عِنْدَ البصرِيّينَ. والوَجْهُ فِي الحَدِيثِ أَنْ يُجْعَلَ (كُلُّهُم) بَدَلًا مِنَ (الرَّقِيقِ) لَا تَأْكِيدًا"[1].

-وانتقد رأيَ الكسائي في شرط جزم المضارع في جواب النهي من نحو: (يُؤْذِينا بِرِيحِ الثُّوْمِ)، وقولهم: لَا تَدْنُ مِنَ الأسَدِ يَأكلُكَ. فقال: "وَكَانَ الكِسَائِيُّ يُجِيْزُ في هَذَا كُلِّهِ الجَزْمَ. وَهُوَ غَلَطٌ؛ لأنَّه يَصِيرُ تَبَاعُدُهُ عَنِ الأسَدِ سَبَبًا لأكْلِ الأسَدِ إِيَّاهُ، وَكَذلِكَ يَصِيرُ تَبَاعُدُهُمْ عَن المَسْجِدِ سَبَبًا لإِذَايَتِهِمْ لَهُ بِرِيحِ الثُّوْمِ"[2].

وربما انتقد رأي الكوفيين ولم يُصَرّحْ بذِكْرِهِم، كما انتقد رأيَهم في تعريف العدد المضاف بـ(أل)[3]، وفي بناء (أفعل) التفضيل من السَّوَاد[4].

كما ردَّ على الإمام الشافعي-رَحِمَه الله-قولَه بدلالة الباء على التبعيض في قوله تعالى: ﴿ٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾ المَائِدَة:٦ وخَطَّأه في ذلك فَقَال: "هَذَا خَطَأٌ، وإِنَّمَا البَاءُ للإِلْصَاقِ، وَمَا قَالهُ الشَّافِعِيُّ غَيرُ مَعْرُوْفٍ في كَلامِ العَرَبِ..."[5].

وانتقد الفقهاء في روايتهم زيادة (أَنْ) في خبر (لعل) من حديث: (لَعَلَّكَ أَنْ تُخلَّفَ) فقال: "فَالوَجْهُ إِسْقَاطُ (أَنْ) وتَرْفَعَ الفِعْلَ، قَال تَعَالى:﴿لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا﴾،

---

(1) التعليق على الموطأ ٨٣/٢.

(2) التعليق على الموطأ ٤٨/١.

(3) التعليق على الموطأ ٧٤/٢.

(4) التعليق على الموطأ ٣٩٣/٢.

(5) التعليق على الموطأ ٥٢/١.

وَلكِنَّ الفُقَهَاءَ رَوَوْهُ بِزِيَادَةِ (أَنْ) وَكَذلِكَ: (لَعَلَّ أحَدَكُمْ أنْ يَكُوْنَ أَلْحَنَ)[١] وأَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ هَذَا فِي الشِّعْر"[٢]

(١) الموطأ (٣٦) كتاب الأقضية، (١) باب الترغيب في القضاء بالحق، برقم (١٥٢٥).

(٢) التعليق على الموطأ ٢/٢٣٤.

الألفاظُ التي استعملها الوَقَّشِيُّ في نقده.

تنوَّعَتْ عباراتُ النقد عند أبي الوليد الوقشي بين ألفاظ التخطئة والتصويب، والتصحيح والتضعيف، ونحوها، والسِّمَةُ الظاهرةُ في ذلك أنها عباراتٌ صريحةٌ وواضحةٌ، ومن أهم هذه الألفاظ قوله: (كذا وَقَعَ، والصَّوَابُ...) (كذا جاءت الروايةُ، وكان الوَجْهُ...) (وهي غيرُ فصيحةٍ، وكان الوَجْهُ...) (كذا الرواية، وهو ضعيفٌ في العربية) (وهو خطأٌ في القياس) (وهو خطأٌ، وصَوَابُه....) (وهو لفظٌ مستنكرٌ في كلتا الروايتين) (كذا الرواية، وهو خطأٌ) (فهو خطأٌ لا وَجْهَ له) (كذا رويناه في الموطأ وغيرِه، ومَنْ رَفَعَه فقد غلط) (فقد أَخْطَأَ، وذلك لا يجوزُ) و(وهو غيرُ صحيحٍ) (وفيه بُعْدٌ). (وإنما الروايةُ الصحيحةُ...) (.... وهو الصَّوابُ) (... وهو الصحيحُ).

وقد بُنِيَ البحثُ في مسائل الدراسة على تتبُّعِ هذه الألفاظ ونَحْوِها، ودراسةِ مواضعها.

الأصول النحوية التي استند إليها.

أصول النحو هي: أدلتُه الإجمالية التي تفرَّعَتْ منها فروعُه وفُصُولُه، وهي أربعة: السماعُ، والقياسُ، والإجماعُ، واستصحابُ الحال[1].

وقد استند الوقشيُّ في نَقْدِهِ إلى الأصول النحوية المقرَّرة، فلم يكن نقدُه عن هوىً وتعصُّبٍ، بل كان يَعْرِضُ روايات الموطأ وآراءَ العلماءِ وأقوالَهم في المواضع المُشْكِلَة، ويُوَازِنُ بينها فيُصَحِّحُ ويُضَعِّفُ، ويُفَنِّدُ ويُرَجِّحُ، مستدلًّا على ترجيحاته. وقد كَثُرَ استدلالُه بالسَّمَاع، من القرآن الكريم، وأَشْعَارِ العَرَبِ، ولغاتِهم.

فمِن أمثلة استدلالِه بالقرآن:

– استدلالُه بقوله تعالى: ﴿فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ﴾ [مُحَمَّد : ٤] على أنَّ الوَجْهَ في قولِ الإمام مالك–رحمه الله–: (إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا هَلَكَ، وَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاةَ مَالِهِ، إِنِّي أَرَى أَنْ يُؤْخَذَ ذَلِكَ مِنْ ثُلُثِ مَالِهِ...) أن يقترنَ جوابُ الشرط بالفاء فيُقَالُ: (فإني أرى)[2].

---

(1) الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو ٨٠ فيض نشر الانشراح ٢١٦/١ الإصباح في شرح الاقتراح ٢٥.

(2) التعليق على الموطأ ٢٧٧/١.

– واستدلَّ بقوله تعالى: ﴿فِيهِمَا فَكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾ [الرَّحْمٰن: ٦٨] و﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البَقَرَة : ٩٨] على أنَّ العطفَ في الأثر: (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ، وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى، وَصَلَاةِ الْعَصْرِ...) هو من عَطْفِ الخاصّ على العام، تنويهًا به وتعظيمًا لقَدْرِه، وأنَّ الصَّلَاةَ الوسطى هي صلاةُ العصر.(١).

–واستدلَّ بقوله تعالى: ﴿يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ﴾ على أنَّ الأجْوَدَ في قول الإمام مالك– رحمه الله–:(يَؤُمُّهُمْ غَيرُهُ أحَبُّ إليَّ) أن يكون إخبارًا في معنى الأمر، كَأَنَّهُ قَال: لِيَؤُمُّهُمْ غَيرُهُ فَذَاكَ أَحَبُّ إِلَيَّ، وَهَذَا أَحْسَنُ مِنْ حَمْلِهِ عَلَى الشُّذُوْذِ"(٢).

ومن أمثلة استدلاله بالشعر:

–أنه استدلَّ بقول ذي الرُّمَّة:

وَمَا شَنَّتَا خَرْقَاءَ وَاهِيَتَا الكُلَى ∴ سَقَى بِهِمَا سَاقٍ وَلَمَّا تَبَلَّلا

بِأَضْيَعَ مِنْ عَيْنَيْكَ لِلْدَّمْعِ كُلَّمَا ∴ تَوَهَّمْتَ رَسْمًا أَوْ تَذَكَّرْتَ مَنْزِلا

على تأييد ما ذَهَبَ إليه سيبويه مِنْ جَوَاز بناء (أفعل) التفضيل مِمَّا جاء على وزن (أفْعَل) بزيادة الهمزة في أوَّلِهِ، ويَصِفُ ذلك بأنه جاء كثيرًا في الكلامِ والشعر.(٣)

–كما استدلَّ بقول الشاعر:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوْهُ ∴ لَعَمْرُو أَبِيْكَ إِلَّا الفَرْقَدَانِ

على جواز مجيء (إلا) اسمًا بمعنى (غير)، وتكونُ صِفَةً لِمَا قبلها أو بدلًا منه. (٤)

كما استندَ في نَقْدِهِ إلى لغات العرب، ومِنْ أمثلة ذلك:

---

(١) التعليق على الموطأ ١/١٨٤.

(٢) التعليق على الموطأ ١/١٠٤.

(٣) التعليق على الموطأ ١/١٣.

(٤) التعليق ٢/٣٢٥–٣٢٦.

– استدلَّ في تخطئة أنْ تكون الباءُ للتبعيض في قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾ المَائِدَة:٦ بأنَّ هذا "المعنى غيرُ مَعْرُوْفٍ في كَلامِ العَرَبِ".[١]

– واستدلَّ لترجيح مذهب البصريين في طريقة تعريف العدد المضاف، وهي إدخالُ الألف واللامِ على الجزء الثاني بأنَّ "اللُّغَةَ الفَصِيحَةَ إِدْخَالُ الأَلِفِ واللَّامِ عَلَى الثَّانِي دُوْنَ الأَوَّلِ، فَأَمَّا مَنْ أَدخَلَها عَلَى الاسْمِ الأَوَّلِ دُوْنَ الثَّانِي فَقَد أَخْطَأَ، وَذلِكَ لَا يَجُوْزُ"[٢].

–ويُرجِّحُ تجريدَ الفعل من علامة تثنيةٍ أو جمعٍ إذا أسْنِدَ إلى اسمٍ ظاهرٍ مثنىً أو مجموعٍ بأنَّ "الأَفْصَحُ الأَكْثَرُ الإِفْرَادُ"[٣].

–وينتقدُ رَفْعَ المضارع في الجوابِ الشرطُ مضارعٌ مجزومٌ بأنه "ضَعِيفٌ في العربية، وإنَّما يَجِيءُ في الشِّعْرِ عَلَى معنى التقديمِ والتأخيرِ"[٤].

وكما استدلَّ الوقشيُّ بالسماع استدلَّ أيضًا بالقياس في نَقْدِ أو ترجيح بعض روايات الموطأ، أو الآراء النحوية، ومن أمثلة ذلك:

– أنه يُضَعّفُ رأيَ الكوفيين في جواز إضافة الشيء إلى نفسه، ومنه إضافةُ الموصوف إلى صفته بأنه "خَطَأٌ في القِيَاسِ"[٥] ويَصِفُ رأي البصريين بأنه "هُوَ الوَجْهُ والقِيَاسُ"[٦].

---

(١) التعليق على الموطأ ٥٢/١.

(٢) التعليق على الموطأ ٧٤/٢.

(٣) التعليق على الموطأ ١١/١، ٢٠١.

(٤) التعليق على الموطأ ٤٠٤/٢–٤٠٥.

(٥) التعليق على الموطأ ١٨٢/١.

(٦) التعليق على الموطأ ٢٤٣/١.

– ويُغَلّطُ توجيهَ قراءة الكسر: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المَائِدَة : ٦] –بخفض (أرجلكم)– بالخفض على الجوار؛ "لأَنَّهُ لَا خِلَافَ بَينَ النَّحْوِيّينَ في أنَّ الخَفْضَ عَلَى الجِوَارِ خَارِجٌ عَنِ القِيَاسِ، دَاخِلٌ في بَابِ الشُّذُوْذِ..."(١).

(١) التعليق على الموطأ ٦١/١.

كما يُقِرُّ بوُرُوْدِ بعض الآثار على غير القياس، ويؤوّلُها بما يوافقه، ومن ذلك:

– بناءَ (أفعل) التفضيل من السَّوَاد، في قول أبي هريرة–رضي الله عنه–: (لَهِيَ أَسْوَدُ مِنَ القَارِ) فيقول: "أَجْمَعَ الرُّوَاةُ عَلَى قَوْلِهِ: (أَسْوَدُ). وإِنَّمَا الوَجْهُ لَهِيَ أَشَدُّ سَوَادًا، ونَظِيرُهُ قَوْلُ عُمَرَ: (فَهُوَ لِمَا سِوَاهَا أَضْيَعُ) والقِيَاسُ: أَشَدُّ إِضَاعَةٌ"(١).

ومن أصول النحو التي استند إليها الإجماعُ، ومن أمثلة ذلك:

– أنه يُغَلِّطُ توجيهَ قراءة الكسر: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المَائِدَة : ٦] بالخفض على الجوار؛ "لأَنَّهُ لَا خِلَافَ بَينَ النَّحْوِيّينَ في أَنَّ الخَفْضَ عَلَى الجِوَارِ خَارِجٌ عَنِ القِيَاسِ، دَاخِلٌ في بَابِ الشُّذُوْذِ"(٢).

–وينتقد ما وَرَدَ من اجتماع أداتَيْ تعديةٍ في (فَأُخرِجَ بِجِنَازَتِهَا) مستندًا إلى "أَنَّ النَّحْوِيّينَ لا يُجِيزُوْنَ اجْتِمَاعَ الهَمْزَةِ والبَاءِ في نَقْلِ الفِعْلِ"(٣).

–ويَرُدُّ على الإمام ابن عبد البرّ تأويلَه (أَنْ) في رواية (حتى يَظَلَّ الرَّجُلُ أَنْ يَدْرِي كم صَلَّى) بأنها نافيةٌ فيقول: "وهَذَا غَيرُ صَحِيحٍ؛ لأَنَّ (إِنْ) لا تَكُوْنُ نَفْيًا، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ النَّحَوِيين حَكَى ذلِك"(٤).

واستدلَّ الوقشيُّ أيضًا بألوانٍ من العلل النحوية، كان منها: الحَمْلُ على المعنى، ومن أمثلة ذلك:

– أنه استدلَّ على توجيه رواية رفع (أحد) من حديث: (إِلَّا أَحَدٌ لَا يَجِدُ نَعْلَينِ) على البدل ممَّا قبله فقال: "وَمَجَازُ هَذِهِ الرِّوايةِ: أَنْ يَكُوْنَ (أَحَدٌ) بَدَلًا مِنَ الضَّمِيرِ في قَوْلِهِ: (لَا تَلْبَسُوا) حَمْلًا عَلَى مَعْنَى الكَلامِ لَا عَلَى لَفْظِهِ..."(٥).

---

(١) التعليق على الموطأ ٣٩٣/٢.

(٢) التعليق على الموطأ ٦١/١.

(٣) التعليق على الموطأ ٢٥٤/١.

(٤) التعليق على الموطأ ١١٥/١.

(٥) التعليق على الموطأ ٣٥٥/١–٣٥٦.

-ورجَّحَ نَصْبَ (أهله، وماله) من حديث: (الَّذِي تَفُوتُهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ كَأَنَّمَا وُتِرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ) فقال: "الصَّوَابُ: نَصْبُ الأَهْلِ وَالمَالِ، وَهكَذَا رَوَيْنَاهُ في (المُوَطَّأ) وغَيْرِهِ، ومَنْ رَفَعَهُ فَقَدْ غَلِطَ؛ لأنَّ مَعْنَاهُ: أُصِيْبَ بِمَالِهِ وَأَهْلِهِ، وسُلِبَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ..."[١].

-وانتقد رأيَ الكسائي القائل بجواز جزم المضارع في جواب النهي مطلقًا، ومنه: لا تَدْنُ مِنَ الأسدِ يأكلْك، وما رُوِيَ من (يؤذنا بريح الثوم) فقال: "وَهُوَ غَلَطٌ؛ لأنَّه يَصِيرُ تَبَاعُدُهُ عَنِ الأَسَدِ سَبَبًا لأَكْلِ الأَسَدِ إِيَّاهُ، وَكَذلِكَ يَصِيرُ تَبَاعُدُهُمْ عَن المَسْجِدِ سَبَبًا لإِذَايَتِهِمْ لَهُ بِرِيحِ الثُّوْمِ"[٢].

مسائل الدراسة:

المسألة الأولى: **مَجِيْءُ المبتدأ مصدرًا مؤوَّلًا من غير سابك.**

المبتدأ نوعان: مبتدأٌ له خبرٌ، ومبتدأٌ له مرفوعٌ يُغْنِي عن الخبر. والنوعُ الأوَّلُ يكون المبتدأُ فيه اسمًا صريحًا، نحو: اللهُ ربُّنا، ومحمدٌ ﷺ نبيُّنا، أو مؤوَّلًا بالصريح، وهو المصدرُ المنسبكُ من (أنَّ، وأنْ، وما) مع ما بعدها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾ [فُصِّلَت: ٣٩]، ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البَقَرَة : ١٨٤].

(١) التعليق على الموطأ ١/٣٢-٣٣.

(٢) التعليق على الموطأ ١/٤٨.

وقد لا تَصْحَبُ (أنْ) المصدرية الفعلَ المضارعَ نحو قولهم: (تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيّ خَيْرٌ مِنْ أنْ تَرَاه)[١]، فاختلف النحويون في تأويلِ المضارع بالمصدر في هذه الحالة، والإخبارِ عنه[٢].

فذهب جمهورُ البصريين، ومنهم المبردُ، والفارسي[٣] إلى المَنْعِ؛ لأنَّ مِنْ خصائص الاسمِ الإسنادَ إليه، بخلاف الفعل والحرف، وما وَرَدَ مِنْ ذلك يُقَدِّرون (أنْ) مضمَرةً، حُذِفَتْ وبَقِيَ معناها دون عملِها، فلمَّا تضمَّنَ الكلامُ معناها أفادَتْ مع المضارع معنى الاسم، وهو المصدرُ المؤوَّلُ، وحَمَلُوا عليه قولَه تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ﴾ [الرُّوم : ٢٤] [٤].

وذهب ثعلبُ وهشامُ من الكوفيين إلى جواز الإسناد إلى الفعل، فيُجيزون الإخبارَ عن المضارع من غير تقدير (أنْ) المصدرية، فـ(تَسْمَعُ) في محلّ رَفْعٍ بالابتداء، نُزِّلَ منزلةَ المصدر (سَمَاعُك)، و(خَيْرٌ) خبرُه.

وأجازه ابنُ هشام؛ حيثُ ذَكَرَ مِنَ الجُمَلِ التي لا مَحَلَّ لها من الإعراب الجملةَ المُسْنَدَ إليها، ومثَّلَ لِمَا تكونُ مبتدأً بـ"نحو قولهم: (تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيّ خَيْرٌ مِنْ أنْ تَرَاه) إذا لم تُقَدِّرْ الأصْلَ: (أنْ تَسْمَعَ)، بل يُقَدَّر (تَسْمَعُ) قائمًا مقام (السَّمَاع)"[٥].

---

(١) مَثَلٌ يُضْـــرَبُ لِمَنْ خَبَرُه خيرٌ مِنْ مَرْآه، مجمع الأمثال ١٢٩/١ الفاخر ٦٥. وينظر في: الكتاب ٤٤/٤ كتاب الشـــعر ٤٠٣ الخصـــائص ٣٧٠/٢ أمالي الســـهيلي ٨٤ أمالي ابن الشـجري ١٨١/٢ شـرح المفصـل لابن يعيش ١٦/٣ شـرح الكافية للرضـي ٢٥٥/١ مغني اللبيب ٤٦٤/٣ التصريح ٥٠٥/١. المعيدي: تصغير: مَعَدّيّ، نسبةً إلى (مَعَدّ بن عدنان)، لمَّا صُغِّرَ ألزمَه تخفيفَ الدال؛ لكثرته في الاستعمال. وللمثل ثلاثُ روايات: لأنْ تسمعَ، أنْ تسمعَ، وتسمعُ. وعلى الروايتين الأوليين لا شاهد فيه.

(٢) ينظر في ذلك: كتاب الشعر ٤٦٠، ٥٢١ الخصائص ٤٣٥/٢ شرح الجمل لابن عصفور ١٥٧/١ التذييل والتكميل ٥٥/١ تمهيد القواعد ١٦٢/١ تعليق الفرائد ٨١/١ الهمع ١٢/١.

(٣) كتاب الشعر ٤٩٧، ٥٢١.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٣ شرح الكافية للرضي ٨٦/٣ المقاصد الشافية ٤٨/١.

(٥) مغني اللبيب ٢٤٢/٥.

وممَّا وَرَدَ وظاهرُه الإسنادُ إلى المضارع على وَجْهِ الابتداء مِنْ غير أنْ يَصْحَبَه حرفٌ مصدريٌّ قولُ الإمام مالك–رحمه الله– وَقَدْ سُئِلَ "عَنْ رَجُلٍ تَيَمَّمَ أَيَؤُمُّ أَصْحَابَهُ وَهُمْ عَلَى وُضُوءٍ؟ قَالَ: (يَؤُمُّهُمْ غَيْرُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ، وَلَوْ أَمَّهُمْ هُوَ لَمْ أَرَ بِذَلِكَ بَأْسًا)"[١].

حيث علَّقَ عليه الوقشيُّ بقوله:" وَقَوْلُهُ: **(يَؤُمُّهُمْ غَيْرُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ)** كَذَا الرِّوَايَةُ، وَكَانَ الوَجْهُ: (أَنْ يَؤُمَّهم)؛ لِيَكُوْنَ (أَنْ) مَعَ الفِعْلِ بِتأْوِيلِ المَصْدَرِ، وَتكُوْنَ في مَوْضِعِ رَفْعٍ بالابْتِدَاءِ، وَ(أَحَبُّ) خَبَرُهُ كَمَا قَال تَعَالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾، وَلكِنَّ العَرَبَ قَدْ يَحْذِفُوْنَ (أَنْ) في بَعْضِ المَوَاضِعِ ويَرْفَعُوْنَ الفِعْلَ المُضَارِعَ، كَقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿قُلۡ أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ أَيُّهَا ٱلۡجَٰهِلُونَ﴾ [الزُّمَر: ٦٤] وَقَوْلُ مَالِكٍ هَذَا كَقَوْلِهِمْ: (تَسْمَعُ بِالمُعَيدِي خَيرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ). فَمِنَ النَّحْوِيّينَ مَنْ يَرَى أَنَّ الفِعْلَ المُضَارِعَ أُسْنِدَ إِلَيهِ فِي هَذَا المَوْضِعِ، وأُخْبِرَ عَنْهُ؛ لِمَا بَينَهُ وبَينَ الاسْمِ مِنَ المُضَارَعَةِ. ومِنْهُمْ مَنْ يُنْكِرُ هَذَا ولا يُجِيزُه إِلَّا بـ(أَنْ). ويُحْتَمَلُ قَوْلُ مَالِكٍ أَن يَكُوْنَ مِثْلَ هَذَا المَثَلِ"[٢].

فهو يُوافق جمهور البصريين في أنَّ المضارعَ لا يُخْبَرُ عنه إلَّا أنْ تكون معه (أنْ) ظاهرةً أو مقدَّرة، يُؤوَّلُ معها بمصدرٍ يكونُ في موضع رفعٍ بالابتداء.

وهو الذي أميلُ إليه؛ لأنَّ تأويلَ المضارع بالمَصْدَرِ مِن غير سابكٍ شاذٌّ، وحَذْفُ (أنْ) ورَفْعُ المضارع بعدها لا يَنْقَاسُ، وإنْ كان كثيرًا في كلام العرب[٣]، ولأنَّ الإسنادَ إليه من خصائص الاسم.

ولذلك أوَّله الوقشي على وَجْهٍ يُخْرِجُه من هذا الشذوذ فقال:" وَالأَجْوَدُ أَنْ يَكُوْنَ (يَؤُمُّهُمْ غَيرُهُ) إِخْبَارًا مَعْنَاهُ مَعْنَى الأَمْرِ كَقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿يُرۡضِعۡنَ أَوۡلَٰدَهُنَّ﴾ [البَقَرَة: ٢٣٣]

---

(١) الموطأ (٢) كتابُ الطهارة، (٢٤) هذا بابٌ في التيمم، عقب حديثٍ برقم (٨٩).

(٢) التعليق على الموطأ ١٠٣/١-١٠٤

(٣) أمالي السهيلي ٨٤ شرح الكافية للرضي ٨٠/٤ تمهيد القواعد ١٦١/١ مغني اللبيب ٤٩٠/٦ المقاصد الشافية ٩٣/٦ تعليق الفرائد ٣٠١/٢ التصريح ٥٠٥/١ خزانة الأدب ١٤/٢، ٥٥٦/٨ حاشية الصبان ٨٢/١.

ويَكُوْنَ قَوْلُهُ: (أَحَبُّ إِلَيَّ) مَرْفُوْعًا عَلَى خَبَرِ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوْفٍ، كَأَنَّهُ قَال: لِيَؤُمُّهُمْ غَيرُهُ فَذَاكَ أَحَبُّ إِلَيَّ، وَهَذَا أَحْسَنُ مِنْ حَمْلِهِ عَلَى الشُّذُوْذِ"[1].

فهو يرى أنَّ المضارعَ في كلام الإمام مالك خبرٌ في اللفظِ إنشاءٌ في المعنى، وما بعده خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، هذا أَحْسَنُ مِنْ حَمْلِهِ على وَجْهٍ شاذّ.

وفي موضعٍ آخرَ عند قول الإمام مالك: وَقد سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ دَخَلَ مَعَ الْإِمَامِ، فَنَسِيَ تَكْبِيرَةَ الِافْتِتَاحِ، وَتَكْبِيرَةَ الرُّكُوعِ، حَتَّى صَلَّى رَكْعَةً. ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ كَبَّرَ تَكْبِيرَةَ الِافْتِتَاحِ، وَلَا عِنْدَ الرُّكُوعِ. وَكَبَّرَ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ؟ قَالَ: «يَبْتَدِئُ صَلَاتَهُ أَحَبُّ إِلَيَّ..."[2].

يقول: "وأمَّا قَوْلُهُ: **(يَبْتَدِئُ صَلَاتَهُ أَحَبُّ إِلَيَّ)**. كانَ الوَجْهُ أَنْ يَقُوْلَ: أَنْ يَبْتَدِئَ صَلَاتَهُ أَحَبُّ إِلَيَّ، كَقَولِهِ تَعَالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ﴾ وَقَدْ تَقَدَّم"[3].

المسألة الثانية: **اقترانُ خبر (كاد) بـ(أنْ)**

تأتي (كاد) لمعنى المقاربة، فتفيد قُرْبَ حُصُولِ خبرِها للاسْمِ–مع عدم وقوعه–، فنحو: كاد الجِدَارُ يَنْقَضُّ، يدلُّ على أنه قارَبَ الوُقوعَ ودَنَا منه، لكن لم يقعْ.

وقد تعدَّدَتْ أقوالُ العلماء في اقتران المضارع الواقع خبرًا لها بـ(أنْ).

فجمهورُ البصريين، ومنهم سيبويه والمبرد، يَحْكُون فيه التجرُّدَ، ويخُصُّونَ اقترانَه بـ(أنْ) بضرورة الشعر، ووافقهم الأندلسيون[4].

---

(1) التعليق على الموطأ ١/١٠٤.

(2) الموطأ (٣) كتاب الصلاة، (٤) باب افتتاح الصلاة، عقب حديثٍ برقم (٢٢).

(3) التعليق على الموطأ ١/١٢٣.

(4) ينظر: شرح المقدمة الجزولية لأبي علي الشَّلَوْبين ٣/٩٧٣ شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٧٦ ضرائر الشعر ٦١ التذييل والتكميل ٤/٣٣٧ ارتشاف الضرب ٣/٢٩٠.

وذهب جُلُّ المتأخرين ومنهم ابنُ الحاجب[١]، وابنُ مالكٍ، والرضي[٢]، وابن هشام[٣]، والسيوطي[٤] إلى أنَّ الاقترانَ قليلٌ، وليس بضرورة. فيكونُ الغالبُ في خبر (كاد) هو التجرُّدُ من (أنْ)، ويَقِلُّ اقترانُه بها.

يقول ابن مالك:" والشائعُ في خبر (كاد) وُرُوْدُه مضارعًا غيرَ مقرون بـ(أنْ) كقوله تعالى: ﴿كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيۡهِ لِبَدٗا﴾ [الجن : ١٩] ووُرُوْدُه مقرونًا بـ(أنْ) قليلٌ"[٥].

فمِنَ التجرُّد قوله تعالى: ﴿يَكَادُ ٱلۡبَرۡقُ يَخۡطَفُ أَبۡصَٰرَهُمۡۖ﴾ [البَقَرَة: ٢٠] ﴿يَكَادُ زَيۡتُهَا يُضِيٓءُ﴾ [النُّور:٣٥] ﴿يَكَادُونَ يَسۡطُونَ بِٱلَّذِينَ يَتۡلُونَ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِنَاۗ﴾ [الحَج : ٧٢] ولم يَرِدْ في القرآن إلا مجرَّدًا. ومن الاقتران قولُ رُؤْبَةَ:

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا[٦].

ومنه ما ورد في الموطأ "عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الصُّنَابِحِيِّ قَالَ: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ فَصَلَّيْتُ وَرَاءَهُ الْمَغْرِبَ " فَقَرَأَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ بِأُمِّ الْقُرْآنِ، وَسُورَةٍ مِنْ قِصَارِ الْمُفَصَّلِ، ثُمَّ قَامَ فِي الثَّالِثَةِ، فَدَنَوْتُ مِنْهُ حَتَّى إِنَّ ثِيَابِي لَتَكَادُ أَنْ تَمَسَّ ثِيَابَهُ..."[٧].

---

(١) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ٩٢٠/٣.

(٢) شرح الكافية ٢٢٠/٤.

(٣) أوضح المسالك ٣١٤/١-٣١٥ شذور الذهب ٢٩٤ وينظر أيضًا التصريح ٦٩٠/١.

(٤) الهمع ١٣٧/٢ عقود الزبرجد ٢٦٧/١.

(٥) شرح التسهيل ٣٩١/١. وينظر أيضًا شرح الكافية الشافية ٤٥٥/١.

(٦) من مشطور الرجز، ملحقات ديوانه ١٧٢، يَصِفُ منزلًا بالبِلَى، والقِدَم، وأنه من ذلك كاد أَنْ يَمْصَحَ، أي: يذهب ويدرس. وينظر في: الكتاب ١٦٠/٣ المقتضب ٧٥/٣ الكامل ٢٥٣/١ الإنصاف ٥٦٦/٢ شرح المقدمة الجزولية ٩٧٣/٣ شرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٧ شرح الجمل لابن عصفور ١٧٧/٢ شرح الكافية للرضي ٢٢٢/٤ التذييل والتكميل ٣٣٧/٤ المقاصد النحوية ٧١١/٢ خزانة الأدب ٣٤٧/٩.

والشاهد فيه دخول (أن) في خبر (كاد) تشبيهًا لها بـ(عسى).

(٧) الموطأ (٣) كتاب الصلاة، (٥) كتاب القراءة في المغرب والعشاء، برقم (٢٥).

وقد انتقد الوقشي اقتران خبر(كاد) بـ(أن) في الاختيار، فقال:" وَقَوْلُهُ: **(لَتَكَادُ أَنْ تَمَسَّ)**. كَذَا الرِّوَايَةُ، وأَهْلُ النَّحْو لا يُجِيزُوْنَ دُخُوْلَ (أَنْ) في خَبَرِ (كَادَ) إلَّا في الشِّعْرِ، كَقَوْلِ رُؤْبَةَ:

قَدْ كَادَ مِنْ حلُوْلِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا"[1].

وفي موضعٍ آخرَ يُعَلّقُ على حديثٍ" عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا يَسْأَلُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الْأَنْفَالِ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «الْفَرَسُ مِنَ النَّفَلِ. وَالسَّلَبُ مِنَ النَّفَلِ». قَالَ: ثُمَّ عَادَ الرَّجُلُ لِمَسْأَلَتِهِ: فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، ذَلِكَ أَيْضًا. ثُمَّ قَالَ الرَّجُلُ: الْأَنْفَالُ الَّتِي قَالَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ مَا هِيَ؟ قَالَ الْقَاسِمُ: فَلَمْ يَزَلْ يَسْأَلُهُ حَتَّى كَادَ أَنْ يُحْرِجَهُ..."[2].

فيقول الوقشي:" وَوَقَعَ في رِوَايَةِ يَحْيَى: **(حَتَّى كَادَ أَنْ يُحْرِجَهُ)**. وَهُوَ خَطَأٌ، وَصَوَابُهُ: كادَ يُحْرِجُهُ؛ لأَنَّ (أَنْ) لا تَدْخُلُ في خَبَرِ (كادَ) إلَّا في ضَرُوْرَةِ الشِّعْرِ"[3].

فهو يُوَافِقُ جمهور البصريين، والمغاربةَ في قَصْرِ اقتران خبر(كاد) بـ(أنْ) على الشعر؛ فإنَّ سيبويه لم يَحْكِ في خبرها إلا التجرُّدَ، وجَعَلَ الاقتران مِنْ ضرائر الشعر، ولم يَحْكِهِ لغةً، فقال: "ويُضْطَرُّ الشاعرُ فيقولُ: كِدْتُ أنْ....، وكِدْتُ أنْ أفْعَلَ، لا يجوزُ إلا في شِعْرٍ"[4]. وقال أيضًا:" وأما (كاد) فإنَّهم لا يذكرون فيها (أنْ)... وقد جاء في الشعر: كاد أنْ يفعلَ، شبهوه بـ(عسى). قال رؤبة:

قد كادَ مِن طُولِ البِلىَ أنْ يَمْصَحَا"[5].

---

(1) التعليق على الموطأ ١/١٢٤.

(2) الموطأ (٢١) كتاب الجهاد، (١٢) باب ما جاء في السَّلَبِ في النفل، برقم (١٠٧٠).

(3) التعليق ١/٣٤٢. وينظر أيضًا ٢/٢٥.

(4) الكتاب ٣/١٢.

(5) الكتاب ٣/١٥٩-١٦٠. وينظر أيضًا الكامل للمبرد ١/٢٥٢ المقتضب ٣/٧٥ الإنصاف ٢/٥٦٥ شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٢١ سيبويه والضرورة الشعرية ٢٣٣.

ووَجْهُ حَمْلِ (كاد) على (عسى) حين يقترنُ خبرُها بـ(أنْ): أنَّ (عَسَى) معناها الاستقبالُ، ويليقُ به الاقترانُ بـ(أنْ)، وقد يكونُ بعضُ المستقبلِ أقْرَبَ إلى الحالِ مِن بعضٍ، فإذا قيل: عسى زيدٌ يَحْضُرُ، فكأنّه قَرُبَ حتى أشْبَهَ قُرْبَ (كاد). وإذا أدخلوا (أنْ) في خبر (كاد)، فكأنّه بَعُدَ عن الحال حتى أشْبَهَ (عسى)[١].

والذي أميلُ إليه هو ما ذهب إليه ابنُ مالك ومَنْ وافَقَه مِنْ أنَّ اقترانَ الخبر بـ(أنْ) قليلٌ، وليس بضرورةٍ؛ فقد استندَ ابنُ مالك في رأيه إلى أحاديثَ وَرَدَ فيها الخبرُ مقرونًا بـ(أنْ)، أوْرَدَهَا في (شواهد التوضيح والتصحيح)، ثم عقَّبَ عليها بقوله:" تضمَّنَتْ هذه الأحاديثُ وُقُوعَ خبرِ (كاد) مقرونًا بـ(أنْ) وهو مِمَّا خَفِيَ على أكثر النحويين، أعْنِي وُقُوْعَه في كلامٍ لا ضرورةَ فيه، والصحيحُ جوازُ وقوعِهِ، إلَّا أنَّ وقوعَه غيرَ مقرونٍ بـ(أنْ) أكثرُ وأشْهَرُ مِنْ وُقُوعِهِ مقرونًا بـ(أنْ) ولذلك لم يقع في القرآن إلَّا غيرَ مقرونٍ بـ (أنْ).... ولا يَمْنَعُ عدمُ وُقُوعِهِ في القرآنْ مقرونًا بـ(أنْ) مِنَ استعماله قياسًا لو لم يَرِدْ به سماعٌ؛ لأنَّ السَّبَبَ المانعَ مِنَ اقترانِ الخبر بـ(أنْ) في باب المقاربة هو دَلالةُ الفعلِ على الشروع، كـ(طَفِقَ، وجَعَلَ). فإنَّ (أنْ) تقتضِي الاستقبالَ، وفِعْلُ الشروع يقتضِي الحالَ، فتَنَافَيَا. وما لا يَدُلُّ على الشروع كـ(عسَى، وأوشك، وكرَبَ، وكاد) فمقتضاه مستقبَلٌ، فاقترانُ خبَرِهِ بـ(أنْ) مؤكِّدٌ لمقتضاه، فإنها تقتضِي الاستقبالَ. وذلك مطلوبٌ، فمانعُهُ مغلوبٌ. فإذا انْضَمَّ إلى هذا التعليلِ استعمالٌ فصِيحٌ ونقلٌ صحيحٌ–كما في الأحاديث المذكورة– تأكَّدَ الدليلُ، ولم يُوْجَدْ لمخالفتِهِ سبيلٌ"[٢].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٢٢/٧ وينظر أيضًا الإيضاح في شرح المفصل ٩١/٢ المقاصد الشافية ٢٧٠/٢.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح ٩٩.

المسألة الثالثة: **اقترانُ خبر (لعلَّ) بـ(أنْ)**

(لعلَّ) من الأحرف الناسخة التي تنصِبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ، وتأتي–في الأشهر– لمعنى التَّرَجّي، والإشفاق. ولأنها تَدخُلُ على المبتدأ والخبر فخبرُها هو خبرُ المبتدأ، وإذا كان فعلًا فجمهورُ النحويين يرى أنَّ اقترانه بـ(أنْ) مختصٌّ بالشعر[١]، والتجرُّدُ منها هو اللغة الجيدة[٢]، وبها نزل القرآن، ومنه قوله تعالى: ﴿ لَا تَدۡرِي لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا﴾ [الطَّلَاق: ١] ﴿وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبٗا﴾ [الأَحْزَاب: ٦٣] ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾ [غَافِر: ٣٦] وما وَرَدَ منه مقرونًا بـ(أنْ) فتشبيهًا لها بـ(عسى)؛ لاشتراكهما في المعنى[٣].

يقول سيبويه: "وقد يجوز في الشعر أيضًا: لَعَلّي أنْ أفْعَلَ، بمنزلة: عَسَيْتُ أنْ أفعَلَ"[٤]. ويقول المبرد:" إذا ذَكَرْتَ الْفِعْل فَهُوَ بِغَيْر (أَنْ) أحْسَنُ؛ لِأَنَّهُ خبرُ ابْتِدَاء، وَقَالَ الله –عزَّ وجَلَّ–: ﴿لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا﴾ وَقَالَ:﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ﴾ [طه: ٤٤] فَإِنْ قَالَ القَائِلُ في الشّعْر: لَعَلَّ زيدًا أَنْ يقومَ، جَازَ؛ لأَن المصدر يدلُّ على الْفِعْل، فمَجَازُ المصدرِ هَاهُنَا كمجاز الفِعْل في بَابِ (عَسَى)...."[٥].

---

(١) ينظر في ذلك: شرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٨ شرح التسهيل لابن مالك ٧٤/٢ شرح الكافية للرضي ٤٤٦/٢ التذييل والتكميل ١٨٠/٥ المساعد ٣٣٥/١ تمهيد القواعد ١٣٨٣/٣ مغني اللبيب ٥٢٨/٣ دراسات لأسلوب القرآن ٦٠٦/٢.

(٢) الكامل ٢٥٤/١.

(٣) قال سيبويه: "و(لعلَّ، وعسى) طَمَعٌ وإشفاق" الكتاب ٢٣٣/٤. فالطَّمَعُ: يكون لتوقُّع أمرٍ محبوبٍ، والإشفاق: يكون من توقُّعِ أمرٍ مخُوفٍ منه.

(٤) الكتاب ١٦٠/٣.

(٥) المقتضب ٧٤/٣ وينظر أيضًا الكامل ٢٥٤/١.

ومِمَّا وَرَدَ من اقتران المضارع في خبر (لعلَّ) بـ(أنْ) ما جاء في الموطأ من حديث عِيَادَةِ النبيّ ﷺ لسعد بن أبي وقاص–رضي الله عنه– من مرضه عامَ حَجَّةِ الوداع: "ولَعَلَّكَ أنْ تُخَلَّفَ حتى يَنْتَفِعَ بكَ أقْوَامٌ، ويُضَرَّ بكَ آخَرُونَ..."(١).

حيث قال الوقشي: " وأَمَّا قَوْلُهُ: **(لَعَلَّكَ أَنْ تُخلَّفَ)** فَالوَجْهُ إِسْقَاطُ (أَنْ) وتَرْفَعَ الفِعْلَ، قَال تَعَالى:﴿لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا﴾، وَلكِنَّ الفُقَهَاءَ رَوَوْهُ بِزِيَادَةِ (أَنْ) وَكَذلِكَ: **(لَعَلَّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَكُوْنَ أَلْحَنَ)**(٢) وأَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ هَذَا فِي الشِّعْرِ، وَمَجَازُهُ عِنْدَ النَّحْوِيّينَ عَلَى تَشْبِيهِ (لَعَلَّ) بـ(عَسَى) و(عَسَى) تَسْتَعْمَلُ بـ(أَنْ) وَقَدْ يَحْذِفُوْنَ (أَنْ) مِنْ خَبَرِ (عَسَى) تَشْبِيهًا لَهَا بـ(لَعَلَّ) كَمَا يَزِيدُوْنَهَا في خَبَرِ(لَعَلَّ) تَشْبِيهًا لَهَا بـ(عَسَى)؛ لأَنَّهَا مِثْلُهَا فِي الطَّمَعِ"(٣).

فهو يوافق جمهور النحويين في أنَّ خبر (لعلَّ) يكون مجردًا من (أنْ)، وما ورد منه مقرونًا فبابُهُ الشعرُ. وقد كثُرَ وُرُوْدُه فيه حتى قال أبو حيَّان:" وهي لغةٌ مشهورةٌ كثيرةُ الوقوعِ في كلامهم"(٤). ومنه قول متمّم بنِ نُوَيْرَة:

لَعَلَّكَ يَوْمًا أنْ تُلِمَّ مُلِمَّةً ∴ عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي يَدَعْنَكَ أجْدَعَا(٥).

وقول الشاعر:

---

(١) الموطأ (٣٧) كتاب الوصية، (٣) باب الوصية في الثلث لا تتعدى، برقم (٤).

(٢) الموطأ (٣٦) كتاب الأقضية، (١) باب الترغيب في القضاء بالحق، برقم (١).

(٣) التعليق على الموطأ ٢٣٤/٢ وينظر أيضًا الاقتضاب ٢٨٥/٢.

(٤) التذييل والتكميل ١٨٠/٥ وينظر أيضًا المساعد ٣٣٥/١ مغني اللبيب ٥٢٨/٣.

(٥) البيت من الطويل، من قصيدته المشهورة في رثاء أخيه مالك، المفضليات ٢٧٠ وينظر أيضًا: المقتضب ٧٤/٣/٣ الكامل ٢٥٤/١ شرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٨ شرح الكافية للرضي ٤٤٦/٢ التذييل والتكميل ٣٤٩/٤ المغني ٥٢٨/٣ المقاصد الشافية ٢٦٤/٢ خزانة الأدب ٣٤٥/٥. المُلِمَّة: البليَّةُ النازلة. الأجدع: مقطوع الأنف والأذن، والمراد به: الذليلُ. والشاهد فيه: اقترانُ خبر (لعل) في الشعر حملًا على (عسى).

لَعَلَّ الذي قَادَ النَّوَى أنْ يَرُدَّهَا ∴ إلينا وقَدْ يُدْنَي البَعِيْدُ مِنَ البُعْدِ[١].

وأفْهَمَ قولُه: "وأَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ هَذَا فِي الشِّعْرِ" أنه قد يَرِدُ في النثر قليلًا، ومِمَّا وَرَدَ مِنْ ذلك ما حكاه فضيلةُ الشيخ محمد عبد الخالق عُضَيْمَة–رَحِمَه الله–، حيث قال: "وقد وَجَدْتُ ذلك في النثر، مِنْ ذلك:

١ – قال الأحنفُ بنُ قيس: حَسْبِي بهذا المجلس يا أميرَ المؤمنين، لَعَلَّه أنْ يأتيَ مَنْ هو أوْلَى بذلك مِنّي[٢].

٢ – قالت هند لزوجها أبي سفيان: لا تَشْغَلْكَ النساءُ عن هذه الأُكْرُوْمَةِ التي لعلَّك أنْ تُسْبَقَ إليها[٣].

٣ – من كلام أوْس أخي الخزرج: فلَعَلَّ الذي استخرجَ العَذْقَ مِنَ الجَرِيْمَةِ، والنارَ من الوَثِيْمَة أنْ يَجْعَلَ لِمَالِكٍ نَسْلَا ...[٤]

٤ – في الحديث من كلام عمر: ثم ادْعُ اللهَ لهم عليها بالبَرَكَةِ، لعَلَّ اللهَ أنْ يَجْعَلَ في ذلك[٥].

٥–وفي الحديث أيضًا: لَعَلَّ بعضَكم أنْ يكون ألْحَنَ بِحُجَّتِه...[٦]"[٧].

---

(١) البيت من الطويل، للعُدَيَل بن الفرخ العجلي، وينظر في: التذييل والتكميل ١٨٠/٥ المساعد ٣٣٥/١ المقاصد الشافية ٢٦٤/٢. والشاهد فيه كسابقه.

(٢) البيان والتبيين ٥٤/١.

(٣) العقد الفريد ١٤٥/٢.

(٤) الأمالي ١٠٢/١. والعَذْق: النخلة، والجريمة: النواة، والوثيمة: قَدْحُ حوافر الخيلِ النارَ من الحجارة. والعربُ تُقْسِمُ بهذا الكلام فتقول: لا والذي أخرج العَذق من الجريمةِ، والنارَ من الوثيمة، لا فعلْتُ كذا وكذا.

(٥) صحيح مسلم (١) كتاب الإيمان، (١٠) باب الدليل على أنَّ مَنْ مات على التوحيد دخل الجنة قطعًا، برقم (٤٥) شرح النووي ٣٠٩/١.

(٦) تقدم تخريجه من الموطأ، هو أيضًا في البخاري (٩٠) كتاب الحِيَل، (١٠) بدون ترجمة للباب، برقم (٦٩٦٧) فتح الباري ٤٢٤/١٢.

(٧) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٦٠٦/٢.

المسألة الرابعة: **إلحاقُ الفعلِ علامةَ تثنيةٍ أو جَمْعٍ إذا أُسْنِدَ إلى اسمٍ ظاهرٍ مثنًّى أو مجموعٍ.**

من أحكام الفاعل أنه إذا كان مثنّىً أو مجموعًا فإنَّ عاملَه–فِعْلًا كان أو وَصْفًا– يتجرَّدُ من علامةٍ تدلُّ على تثنيته أو جَمْعِهِ، ويَلْزمُ صورةً واحدةً كما يكونُ مع الفاعل المفرد. هذه هي اللغة الشائعةُ المشهورة(١)، وبها نزلَ القرآنُ الكريمُ، قال تعالى: ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ﴾ [المَائِدَة: ٢٣]، ﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا ﴾ [الفُرْقَان: ٨]، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ﴾ [يُوسُف : ٣٠].

ومِنَ العرب مَنْ يُلْحِقُ العامِلَ ألفَ الاثنين، أو واوَ الجماعة، أو نونَ النسوة إذا كان الفاعلُ مثنّىً أو مجموعًا لمذكرٍ أو لمؤنث؛ يُشَبِّهُونَ هذه الأحْرُف بتاء التأنيث، فكما أنَّ التاءَ علامةٌ تدلُّ على تأنيث الفاعل، فكذلك هذه الأحرف تدلُّ على تثنيته أو جَمْعِهِ، وليسَتْ بضمائر، والاسمُ الظاهرُ بعدُ فاعلٌ.

يقول سيبويه:" واعْلَمْ أنَّ مِنَ العَرَبِ مَنْ يَقُولُ: ضربوني قومُك، وضربَاني أَخَوَاكَ، فشبَّهُوا هذا بالتاء التي يُظْهِرُونَهَا في: قالَتْ فُلانة، وكأنَّهم أرادوا أنْ يجعلوا للجمع علامةً كما جَعَلُوا للمؤنث، وهي قليلة. قال الشاعر، وهو الفرزدق:

ولَكِنْ دِيَافِيٌّ أبُوه وأمُّهُ ∴ بِحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ أقَارِبُه(٢)"(٣).

---

(١) شرح السيرافي ٣٦٨/٢ شرح التسهيل لابن مالك ١١٦/٢ شرح الكافية الشافية ٥٨٠/٢ التذييل والتكميل ٢٠٢/٦ المقاصد الشافية ٥٥٥/٢ التصريح ٢٦٢/٢.

(٢) البيت من الطويل، في هجاء عمرو بن عَفْرَاء الضَّبّي، ديوانه ٤٦/١. وينظر في شرح السيرافي ٣٦٦/٢ الخصائص ١٩٤/٢ النكت للأعلم ٥٣/٢ أمالي ابن الشجري ٢٠١/١ شرح الجمل لابن خروف ٢٨٣/١ شرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٣، ٧/٧ البسيط في شرح الجمل ٢٦٨/١ شرح الكافية للرضي ٤١٤/٢ خزانة الأدب ٢٣٤/٥. ديافي: منسوبٌ إلى (دِيَاف) من قرى الشام، حَوْرَان: كُوْرَةٌ واسعة من أعمال دمشق. السليط: الزيت عامةً أو زيت السمسم. والشاهد فيه: (يعصرن)، بإلحاق الفعل نون النسوة، والفاعلُ اسمٌ ظاهر.

(٣) الكتاب ٤٠/٢.

وقد جاء في الموطأ أحاديثُ وَقَفَ الوَقَشِيُّ ناقدًا مع بعض رِوَاياتها، منها:

١- عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أَنَّهَا قَالَتْ: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيُصَلِّي الصُّبْحَ، فَيَنْصَرِفُ النِّسَاءُ مُتَلَفِّعَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ، مَا يُعْرَفْنَ مِنَ الْغَلَسِ"[١].

حيث وَرَدَ في رواية ابنِ بُكَيْرٍ: (فَيَنْصَرِفْنَ النّسَاءُ) قال الوقشي: "وفي رِوَايَةِ ابنِ بُكَيْرٍ: **(فَيَنْصَرِفْنَ)** عَلَى لَفْظِ الجَمْعِ، وَهِيَ لُغَة لِبَعْضِ العَرَبِ يُضْمِرُونَ في الفِعْلِ إِذَا تَقَدَّمَ الفَاعِلَ، كَمَا يُضْمِرُونَ فِيْهِ إِذَا تَأَخَّرَ فَيَقُوْلُوْنَ: قَامُوا إِخْوَتُكَ، وقُمْنَ النِّسَاءُ، والأَفْصَحُ الأَكْثَرُ الإِفْرَادُ، قَال الشَّاعِرُ:

وَلكِنْ دِيَافِيُّ أَبُوْهُ وَأُمُّهُ ∴ بِحَوْرَانَ يَعْصُرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهْ"[٢].

٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ-رضي الله عنه- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:(يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ)[٣].

قال الوقشي: "وقوله:**(يتعاقبون فِيكُمْ مَلائِكَة)**. كَذَا يَرْوِيهِ المُحَدِّثُوْنَ، وَهِيَ لُغَةٌ لِبَعْضِ العَرَبِ، يُلْحِقُوْنَ الفِعْلَ عَلامَةَ التَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَى الفَاعِلِ كَمَا يُلْحِقُوْنَهُ عَلامَةَ التَّأنِيثِ. واللُّغَةُ الفَصِيحَةُ الإِفْرَادُ"[٤].

٣- وعَنْ كَعْبِ الْأَحْبَارِ، أَنَّ رَجُلًا نَزَعَ نَعْلَيْهِ، فَقَالَ:" لِمَ خَلَعْتَ نَعْلَيْكَ؟ لَعَلَّكَ تَأَوَّلْتَ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [طه: ١٢]، قَالَ: ثُمَّ قَالَ كَعْبٌ

---

(١) الموطأ (١) كتاب وقوت الصلاة، (١) باب وقوت الصلاة، برقم (٤) والرواية في المطبوع (فينصرفُ النساءُ).

(٢) التعليق على الموطأ ١١/١ وينظر أيضًا مشكلات موطأ مالك بن أنس ٣٨.

(٣) الموطأ (٩) كتاب قصر الصلاة في السفر، (٢٤) باب جامع الصلاة، برقم (٨٢).

(٤) التعليق على الموطأ ٢٠١/١. وينظر أيضًا الاقتضاب ١٩٩/١.

لِلرَّجُلِ: أَتَدْرِي مَا كَانَتَا نَعْلَا مُوسَى؟ –قَالَ مَالِكٌ: لَا أَدْرِي مَا أَجَابَهُ الرَّجُلُ–، فَقَالَ كَعْبٌ: كَانَتَا مِنْ جِلْدِ حِمَارٍ مَيِّتٍ"[١].

يقول الوقشي:" وَقَوْلُهُ: **(مَا كَانَتَا .....)**. هكَذَا الرِّوَايَةُ عَلَى لُغَةِ: أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ، وَهِيَ غَيرُ فَصِيحَةٍ، وَكَانَ الوَجْهُ: مَا كَانَتْ"[٢].

وتأثُّرُ الوقشيّ بسيبويه واضحٌ؛ فقد جَرَى على أسلوب (الكتاب) في إبهام مَنْ يقولُ بهذه اللغة من العرب، وهم: طيئ، وأزْد شنوءة، وبلحارث بن كعب[٣].

وسمَّاها بما يسميها به النحويون، وهي لغة (أكلوني البراغيث)[٤].

وتابَعَه في أنَّها لغةٌ قليلة، فـ"الأفْصَحُ الأكْثَرُ الإفْرَادُ". وأنَّ القائلين بها يَرَوْنَ هذه الأحْرُفَ علاماتٍ تدلُّ على تثنية الفاعل أو جَمْعِهِ وليستْ بضمائر.

كما يذكر بيت الفرزدق الذي وَرَدَ في (الكتاب).

ووَصْفُ هذه اللغة بالقِلَّة لا يَطْعَنُ في فصاحتها، حيث نُظِرَ في ذلك إلى القائلين بها مِنَ العَرَبِ مقارنةً بأصحاب لغة الإفراد، وعَلَى قِلَّتها تَبْقَى "لغة لقومٍ مِنَ العرب مخصوصِين، فوَجَبَ تصديقُهم في ذلك، كما نُصَدّقُهم في غيره"[٥].

ووَجَبَ أيضًا قبولُها؛ لأنَّ المسموعَ بها كثيرٌ في ذاته، وإنْ كان قليلًا بالنسبة إلى المسموع من اللغة الأخرى[٦]؛ إذ من المُقَرَّرِ أنه لا يَصِحُّ إخضاعُ لغة قبيلةٍ للغة قبيلةٍ أُخْرَى، ما دامت كلتاهما عربيةً فصيحةً[٧].

---

(١) الموطأ (٤٨) كتاب اللباس، (٧) باب ما جاء في الانتعال، برقم (١٦) والرواية في المطبوع (ما كانت نعلا موسى؟).

(٢) التعليق على الموطأ ٣٣٢/٢. وينظر أيضًا الاقتضاب ٤٤٩/٢.

(٣) التذييل والتكميل ٢٠٣/٦ ارتشاف الضرب ٧٣٩/٢ الجنى الداني ١٧١ توضيح المقاصد والمسالك ٧/٢ مغني اللبيب ٤٠٣/٤ التصريح ٢٦٢/٢.

(٤) الكتاب ٤١/٢ التذييل والتكميل ٢٠٣/٦.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١١٧/٢ شرح الكافية الشافية ٥٨٣/٢.

(٦) تعليق الفرائد ٢٣٨/٤.

(٧) النحو الوافي ٧٤/٢.

وقد جَرَتْ هذه اللغةُ في البيان النبوي الشريف في غير ما حديثٍ؛ لِعِلْمِهِ ﷺ بلغات جميع العرب[١]، وشاعَتْ على ألسنة القائِلِيْنَ بها شعرًا ونثرًا، والتزموها حتى كادوا لا يفرقونها[٢].

يقول أبو حيان:" وهذه اللغةُ عند جمهور النحويين ضعيفةٌ، وكثرةُ وُرُوْدِ ذلك يدلُّ على أنها ليست ضعيفةً"[٣]. فالمفاضلة هنا بين الفصيح والأفصح.

وإلى جانب رأي الجمهور الذي يُؤَوّلُ ما وَرَدَ من ذلك بأنَّ هذه الأحْرُفَ علاماتٌ تدلُّ على تثنية الفاعل، أو جَمْعِه[٤]، يرى بعضُ النحويين أنها ضمائرُ، ثم اختلفوا، فقيل: هي الفاعلُ، والجملةُ خبرٌ مقدَّمٌ، والاسمُ الظاهرُ مبتدأٌ مؤخَّرٌ. أو الجملةُ على وَضْعِهَا، والاسمُ الظاهر بدلٌ منه.

قال ابنُ مالك عن هذا التأويل:"وهذا ليس بممتنعٍ إذا كان مَنْ سُمِعَ منه ذلك مِنْ غيرِ أصحابِ اللغة المذكورة، وأمَّا أنْ يُحْمَلَ جميعُ ما وَرَدَ من ذلك على أنَّ الألفَ، والواوَ، والنونَ، ضمائرٌ فغيرُ صحيحٍ؛ لأنَّ أئمةَ هذا العلم متَّفقون أنَّ ذلك لغةٌ لقومٍ من العرب مخصوصين"[٥].

---

(١) التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح ١/١٨٣.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٨٧ التذييل والتكميل ٦/٢٠٣

(٣) ارتشاف الضرب ٢/٧٣٩.

(٤) ينظر في ذلك: الكتاب ٢/٤٠ أمالي ابن الشجري ١/٢٠٣ شرح المفصل لابن يعيش ٣/٨٧ شرح التسهيل لابن مالك ٢/١١٧ شرح الكافية للرضي ٢/٤١٤، ٤/٤٨١ البسيط ١/٢٦٨ التذييل والتكميل ٦/٢٠٣ المغني ٤/٤٠٤ التصريح ٢/٢٦٧.

(٥) شرح التسهيل ٢/١١٧ شرح الكافية الشافية ٢/٥٨٢.

المسألة الخامسة: **اجتماعُ أدَاتَيْ تعديةٍ في فعلٍ.**

ينقسم الفعلُ من حيث التَّعدّي واللزوم إلى متعدٍّ، ولازمٍ، وما لا يُوصَفُ بتعدٍّ ولا لُزومٍ وهو (كان) وأخواتها.

وقد بيَّنَ النحويون علاماتِ كُلٍّ من اللازم والمتعدي، كما بيَّنوا طُرُقَ تعديةِ الفعل اللازم، فذكروا منها(١):

اقترانَه بالهمزة، نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَذۡهَبَ عَنَّا ٱلۡحَزَنَۖ﴾ [فَاطِر: ٣٤] وتضعيفَ العين، نحو: فرَّحتُ زيدًا، وزيادةَ حرف الجر، نحو قوله تعالى: ﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ ﴾ [البَقَرَةِ : ١٧] ، وزيادة ألف المفاعلة، نحو: جالَسَ زيدٌ العلماءَ.

كما ذهبوا إلى أنه لا يجتمعُ أداتا تعدية، بل تتعاقبُ الأدواتُ على الفعل، وما ورد من ذلك نحو قراءة أبي جعفر المدني: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرۡقِهِۦ يَذۡهَبُ بِٱلۡأَبۡصَٰرِ ﴾[النُّور:٤٣] بضم الياء وكسر الهاء من (يَذْهَبُ)(٢). فقد قال عنها الزجاج:" ولم يَقْرَأ بها غيرُه، ووجهُها في العربية ضعيفٌ؛ لأنَّ كلامَ العربِ: ذَهَبْتُ به، وأذْهَبْتُه"(٣).

كما خطَّأه الأخفشُ وأبو حاتم؛ استنادًا إلى أنَّ الباءَ تُعَاقِبُ الهمزة(٤).

ووجَّهَهَا الجمهورُ على زيادة الباء، زِيْدَتْ مع المفعول به لتوكيد معنى التَّعَدّي، كما زِيْدَتْ معه في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ﴾ [البَقَرَةِ: ١٩٥]. أو

---

(١) ينظر في ذلك: شرح التسهيل لابن مالك ١٦٣/٢ تمهيد القواعد ١٧٦٥/٤ المقاصد الشافية ١٢٤/٣ التصريح ٣٩٥/٢ شذا العَرْف ٨٧ النحو الوافي ١٥٠/٢.

(٢) المحتسب ١١٤/٢ إعراب القراءات الشواذ ١٨٩/٢ الإتحاف ٣٠٠/٢ النشر ٣٣٢/٢.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٥٠/٤.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ١٤٢/٣ الهداية إلى بلوغ النهاية ٥١٣٣/٨ البحر المحيط ٥٩٨/١٩ الدر المصون ٤٢٤/٨.

على أنَّ الباء بمعنى (من)، والمفعولُ محذوفٌ، والتقدير: يُذهِبُ النورَ مِنَ الأبصار[١].

وممَّا وَرَدَ من اجتماع أداتَيْ تعديةٍ ما وَرَدَ في الموطأ من" أَنَّ مِسْكِينَةً مَرِضَتْ، فَأُخْبِرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَرَضِهَا، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعُودُ الْمَسَاكِينَ، وَيَسْأَلُ عَنْهُمْ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِذَا مَاتَتْ فَآذِنُونِي بِهَا)، فَأُخْرِجَ بِجَنَازَتِهَا لَيْلًا..."[٢].

حيث انتقد الوقشيُّ هذه الرواية فقال:" قَوْلُهُ: **(فَأُخرِجَ بِجِنَازَتِهَا)**. كَذَا جَاءَتِ الرِّوَايَةُ، وَكَانَ الوَجْهُ: (فَخُرِجَ)؛ لأَنَّ النَّحْوِيِّينَ لا يُجِيزُوْنَ اجْتِمَاعَ الهَمْزَةِ والبَاءِ في نَقْلِ الفِعْلِ. فَلَا يَجُوْزُ عِنْدَهُمْ مَا رُوِيَ مِنْ قِرَاءَةِ أَبِي جَعْفَرٍ المَدَنِيّ: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾ بِضَمِّ اليَاءِ، وَلَمْ يُجيزُوهَا إِلَّا عَلَى زِيَادَةِ البَاءِ كَزِيَادَتِهَا في قَوْلِهِ تَعَالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا﴾ [الأَحْزَاب: ٣٩] فَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ قَوْلُهُ: (فَأَخْرِجَ بِجَنَازَتِهَا). ويَجُوزُ فِيه وَجْهٌ آخرُ: وَهُوَ أَنْ يَكُوْنَ المَفْعُوْلُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ مُضْمَرًا في (أُخْرِجَ) كَأَنَّهُ قَال: فَأُخْرِجَ النَّاسُ أَوْ النَّعْشُ بِجِنَازَتِهَا عَلَى أَنْ يُرَادَ بالجَنَازَةِ: الجُثَّةُ"[٣].

فالوَقَّشِيّ يوافق النحويين في مَنْعِ اجتماع أداتي تعديةٍ في فعلٍ؛ استنادًا إلى اتفاق النحويين على مَنْعِهِ، كما يوافقهم في وَجْهِ تأويل ما وَرَدَ من ذلك، وهو الحَمْلُ على زيادة الباء، أو أنها أصليةٌ والمفعولُ محذوفٌ، فلم تدخل عليه الباءُ، وإنما دخلَتْ على شيءٍ مِنْ مكمّلات الجملة.

---

(١) المحتسب ١١٤/٢ الكشاف ٣١١/٤ مشكل إعراب القرآن ١٢٤/٢ البيان ١٩٨/٢ كشف المشكلات ٩٦٠/٢ البحر المحيط ٥٩٩/١٩ الدر المصون ٤٢٤/٨.

(٢) الموطأ (١٦) كتاب الجنائز، (٥) باب التكبير على الجنائز، برقم (١٥) والثابت في المطبوع من الموطأ ورواياته الثمانية (فخُرِجَ، فأتِيَ، فخَرَجُوا) بالثلاثي المجرد المتعدي بالباء وحدها، وقد رُوِيَ متعديًا بالهمزة والباء في التعليق على الموطأ ٢٥٤/١ الاقتضاب ٢٥٦/١.

(٣) التعليق على الموطأ ٢٥٤/١.

المسألة السادسة: **المتعاطفَانِ بين الرفع والنصب في قولهﷺ: (فكأنما وُتِرَ أهله ومالَه).**

الوتْرُ -بكسر الواو وفتحها، لغتان لأهل نجْدٍ والحجاز-: الفَرْدُ، وما لم يُشْفَعْ مِنَ الأعداد. ويكونُ بمعنى النَّقْصِ والسَّلْبِ، فيقال: وَتَرْتُه حقَّه، إذا نقصْتَه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ﴾ [مُحَمَّد: ٣٥] أي: لن يَنْقُصَكم، ووُتِرَ أهلَه ومالَه، أي: نُقِصَ، إذا ماتوا وبَقِيَ وحيدًا. والوَتْرُ والتِّرَةُ: الظُّلْمُ في الدَّمِ خاصَّةً-ويُسْتَعملُ في غيرِهِ مجازًا-، وذلك بأنْ يَجْنِي الرجلُ على الرَّجل جِنايةً، كأنْ يَقتُلَ له قتيلًا، أو يَذْهَبَ بمالِه وأهلِه، فيُقالُ: قد وَتَرَ فلانٌ فلانًا أهلَه ومالَه[١]. وهو في ذلك يَنْصِبُ مفعولَيْنِ.

ويقال: وَتَرْتُ الرَّجُلَ، إذا أصَبْتَه بوَتْرٍ، وذلِكَ بأَنْ تَقْتلَ لَهُ حَمِيْمًا يَطْلُبُكَ بِهِ. فينصِبُ مفعولًا واحدًا.

وفي الحديث: (الَّذِي تَفُوتُهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ كَأَنَّمَا وُتِرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ)[٢]، وقد رُوِيَ بنصب (أهله وماله) ورفعهما[٣].

فالنَّصْبُ على أنَّ (أهلَه، ومالَه) مفعولٌ ثانٍ لـ(وُتِرَ)، وأُضْمِرَ فيه المفعولُ الأوّلُ نائبًا عن الفاعل، عائدًا على الذي فاتَتْه صلاةُ العصر، والمعنى: سُلِبَ أهلَه ومالَه، فبَقِيَ بلا أهْلٍ ولا مالٍ.

---

(١) لسان العرب، مادة (و ت ر)، تاج العروس، باب الراء فصل الواو ٣٣٧/١٤ وينظر أيضًا غريب الحديث لأبي عبيد ٢٩٨/٣ الفائق في غريب الحديث ٣٩/٤ النهاية في غريب الحديث والأثر ١٤٨/٥.

(٢) الموطأ، (١) كتاب وقوت الصلاة، (٥) باب جامع الوقوت، برقم (٢١).

(٣) صحيح البخاري، (٩) كتاب مواقيت الصلاة، (١٤) باب إثم من فاتته صلاةُ العصر، برقم (٥٥٢) فتح الباري ٤١/٢. صحيح مسلم (٥) كتاب المساجد ومواضع الصلاة، (٣٥) باب التغليظ في تفويت صلاة العصر، برقم (٦٢٦) شرح النووي ١٧٥/٥. أمالي السهيلي ٧٧ التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح ١٨٢/١ مصابيح الجامع ٢٢٨/٢ عقود الزبرجد ١٣/٢.

ويحتملُ أنْ يكون المعنى على تعدية الفعل لمفعولٍ واحدٍ، ويكون ما بعده من باب (غَبِنَ رأيَه، وسَفِهَ نفسَه) فيُنصَبُ على نَزْعِ الخافض عند البصريين، والتقدير: وُتِرَ في أهلِه ومالِه، وعلى التمييز عند الكوفيين، أي: وُتِرَ أهلًا ومالًا والمعنى: وُتِرَ مِنْ هذه الجهة.

والرفعُ على أنَّ (أهله، وماله) نائبٌ عن الفاعل؛ لأنهم هم المصابون، المأخوذون، والمعنى: أصابَتْهُم تِرَةٌ، وعليه فلا إضْمَارَ في الفعل، وقيل: يجوزُ الإضمارُ ويكون الرفعُ على البدلِ منه.

وقد انتقد الوَقَّشِيُّ بعضَ هذه الأوجه، حيثُ صَحَّحَ النَّصْبَ فيهما، ورَدَّ الرَّفْعَ فغلَّطَ القائلِيْنَ به، ومِن وجوه النَّصْبِ استحسَنَ النصبَ على المفعولية، وجعل الفعلَ مُتَعَدّيًا إلى مفعولَيْنِ فقال: "قَوْلُهُ: **(وُتِرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ)**. الصَّوَابُ: نَصْبُ الأهْلِ وَالمَالِ، وَهكَذَا رَوَيْنَاهُ في (المُوَطَّأ) وغَيْرِهِ، ومَنْ رَفَعَهُ فَقَدْ غَلِطَ؛ لأنَّ مَعْنَاهُ: أُصِيْبَ بِمَالِهِ وَأَهْلِهِ، وسُلِبَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ، فَفِي (وُتِرَ) ضَمِيْرٌ مَرْفُوعٌ عَلَى أَنّه اسْمُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَ(أَهْلَه) مَنْصُوْبٌ؛ لأنَّهُ مَفْعُوْلٌ ثَانٍ. وَ(وُتِرَ) استُعْمِلَ مُتَعَدّيًا إلَى مَفعُوْلٍ وَاحِدٍ، وإلَى مَفْعُوْلَيْنِ، فَمِنَ المُتَعَدّي إلى مَفْعُوْلَيْنِ قَوْلُهُ تَعَالى: ﴿وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَلَكُمْ﴾ ، وهَذَا هُوَ المَذْكُوْرُ في الحَدِيْثِ. وَالمُتَعَدّي إلى مَفْعُوْلٍ وَاحِدٍ قَوْلُهُم: وَتَرْتُ الرَّجُلَ: إذَا أَصَبْتَهُ بِوتْرٍ؛ وذلِكَ أَنْ تَقْتلَ لَهُ حَمِيْمًا يَطْلُبُكَ بِهِ.... وَلَو قَال قَائِلٌ: إنَّ قَوْلَهُ: (وُتِرَ أَهْلَهُ وَمَالَه) مِنَ المُتَعدّي إلَى وَاحِدٍ، وإنَّه مِنْ بَابِ قَوْلِهم: سَفِهَ نَفْسَهُ وَغَبِنَ رَأْيَهُ، مَا كَانَ بَعِيْدًا؛ لأنَّ الوترَ يُسْتَعْمَلُ في جَمِيع أَنْوَاعِ الظُّلْمِ وإنْ كَانَ أَصْلُهُ القَتْلَ. وأَهْلُ البَصْرَةِ يَنْصِبُوْنَ هَذَا عَلَى تَقْدِيْرِ سُقُوْطِ حَرْفِ الجَرّ كَأَنَّه قَال: سَفِهَ فِي نَفْسِهِ، وغَبِنَ فِي رَأْيِهِ، فَيَكُوْنُ التقدِيْرُ عَلَى هَذَا: فَكَأَنَّمَا وُتِرَ في أَهْلِهِ وَمَالِهِ. وَالكُوْفِيُّوْنَ يَنْصِبُوْنَ عَلَى التَّمْيِيزِ، والتَّمْيِيزُ عِنْد البَصْرِيّيْنَ لا يَكُوْنُ مَعْرِفَة. وَالوَجْهُ الَّذي بَدَأْتُ بِهِ أَحْسَنُ عِنْدِي"[1].

([1]) التعليق على الموطأ ٣٢/١-٣٣. وينظر أيضًا الاقتضاب ٢٨/١ مشكلات موطأ مالك بن أنس ٤٤ كشف المغطّى ٦٦.

وما ذهب إليه الوقشيُّ هو الراجحُ؛ يؤيدُه ما ذكره الحافظ ابنُ حجر مِنْ رواية: (لَأَنْ يُوْتَرَ أَحَدُكُم أهْلَه ومَالَه خَيْرٌ له مِنْ أنْ يَفُوتَه وَقْتُ صَلَاةٍ) حيثُ صُرّحَ فيها بالمفعول الأوَّلِ، الذي رُفِعَ نائبًا للفاعل، ولذلك عقَّبَ عليها بقوله: "ويُسْتَفَادُ منه أيضًا ترجيحُ توجيه روايةِ النَّصْبِ المُصَدَّرِ بها"[1]، يَقْصِدُ: النَّصْبَ عند الجمهور على أنه مفعولٌ ثانٍ لـ(وُتِرَ)، وأُضْمِرَ في (وُتِرَ) مفعولُ ما لم يُسَمَّ فاعلُه، ويكونُ الفعلُ متعديًا إلى مفعولَيْنِ.

(١) فتح الباري ٢/٤٢.

المسألة السابعة: **رَفْعُ الاسم الواقع بعد (إلا) في الاستثناء التام الموجب.**

من أحكام الاسم الواقع بعد (إلا) أنه يكونُ واجبَ النَّصْبِ إذا سُبِقَ بكلامٍ تامٍّ مُوجَبٍ، بأنْ ذُكِرَ فيه المستثنى منه، ولم يتقدَّمْهُ نفيٌ ولا شبهُهُ، نحو قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البَقَرَةِ: ٢٤٩] وإلى ذلك أشار ابنُ مالك بقوله:

مَا اسْتَثْنَتِ (إِلَّا) عَنْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ ∴ .....[١]

وعلى هذا انتقد الوقشيُّ ما جاء في بعض روايات الموطأ لقوله صلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ: (تُفْتَحُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ وَيَوْمَ الْخَمِيسِ، فَيُغْفَرُ لِكُلِّ عَبْدٍ مُسْلِمٍ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا إِلَّا رَجُلًا كَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ شَحْنَاءُ...)[٢] حيثُ رُوِيَ فيه (إِلَّا رجلٌ) مع سَبْقِهِ بكلامٍ تامٍّ مُوْجَبٍ، فقال:" وقَوْلُهُ: **(إلا رَجُلًا)**. النَّصْبُ عَلَى الاسْتِثناءِ هُوَ الوَجْهُ، وأَمَّا الرَّفْعُ فَهُوَ خَطَأ، لَا وَجْهَ لَهُ"[٣].

وفي الاقتضاب: "ووَقَعَ في أكثر المُوَطَّآت: (إلا رَجُلٌ) بالرفع، وهو خطأٌ، لا وَجْهَ له"[٤].

ثم أجاز الوقشي في الاسم الواقع بعد (إلا) وَجْهًا آخَرَ، فذكر أنه "لَوْ خَفَضَهُ خَافِضٌ عَلَى الصَّفَةِ لِـ(كُلِّ) وَجَعَلَ (إِلَّا) بمعنى (غَير)، أَو البَدَلِ مِنْهُ لَكَانَ غَيرَ مُمْتَنِعٍ فَيَكُوْنُ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

---

(١) الألفية باب الاستثناء.

(٢) الموطأ (٤٧) كتاب حُسْن الخُلُق، (٤) باب ما جاء في المُهَاجَرَة، برقم (١٧).

(٣) التعليق عل الموطأ ٣٢٥/٢.

(٤) الاقتضاب ٤٤١/٢.

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوْهُ ... البيت[١]"[٢]

فهو يُجيزُ في (إلا) في الحديث وَجْهَيْنِ:

أحدهما: أنْ تكون أداة استثناء، فيكونُ ما بعدها منصوبًا؛ لأنَّ نصْبَ المستثنى بعد الكلام التام الموجب واجبٌ.

والآخر: أنْ تكون اسمًا بمعنى (غير)، فتكونُ صفةً لـ(كل) أو بدلًا منه، فيُجَرُّ ما بعدها؛ لأنَّ (إلَّا) التي بمعنى (غير) يَظْهَرُ إعرابُها على ما بعدها. ويَسْتَدِلُّ بما أنشده سيبويه:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوْهُ ∴ لَعَمْرُو أَبِيْكَ إلَّا الفَرْقَدَانِ.

حيثُ وُصِفَ (كُلُّ) بـ(إلَّا الفَرْقَدَانِ) فجاء ما بعد (إلا) مرفوعًا، والتقدير: وكُلُّ أخٍ غيرُ الفرقدَيْنِ مفارقُه أخوه.

لكنَّ الوَجْهَ الأوَّلَ أقوى؛ فقد ذَكَرَ ابنُ الحاجب أنَّ الوَجْهَ الثاني–مع جوازه– فيه شذوذٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أحدهما: أنَّه وَصَفَ المضافَ، والمشهورُ وَصْفُ المضافِ إليه.

---

(١) البيت من الوافر، لعمرو بن معدي كرب، وقيل: لسِوَار بن المضَرِّب، أو لحَضْرَميّ بن عامر الأسدي. وتمامه:

∴ لَعَمْرُو أَبِيْكَ إلَّا الفَرْقَدَانِ.

وينظر في: الكتاب ٣٣٤/٢ المقتضب ٤٠٩/٤ الكامل ١٤٤٤/٣ كتاب الشعر ٤٢٨ الإنصاف ٢٦٨/١ شرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٢ الإيضاح في شرح المفصل ٣٧١/١ شرح الكافية للرضي ١٢٩/٢ مغني اللبيب ٤٧١/١ خزانة الأدب ٤٢١/٣. الفرقدان: نجمان قريبان من القطب لا يفترقان، ويُضرَبُ المثلُ باجتماعهما. والشاهد فيه: استعمال (إلا) اسمًا بمعنى (غير) وجاءت صفةً لـ(كلُّ) فرُفِعَ ما بعدها. وفي توجيه رفع (الفرقدان) آراءُ أخرى وَرَدَتْ في مراجع تخريج الشاهد.

(٢) التعليق ٣٢٥/٢–٣٢٦.

والآخر: أنَّه فَصَلَ بين الموصوفِ وصِفَتِه بالخبر، وهو قليلٌ[1].

(1) الإيضاح في شرح المفصل ٣٧١/١ وينظر أيضًا شرح الكافية للرضي ١٣٠/٢ مغني اللبيب ٤٧١/١ خزانة الأدب ٤٢٢/٣.

المسألة الثامنة: **الإتيانُ بضمير الرفع بعد (إلا) في قول الإمام مالك: (إنْ لم يَجِدْ إلَّا هي)**

من أحكام الاسم الواقع بعد (إلا) أنه إذا سُبِقَ بنفيٍ أو شبهِه، ولم يُذكَرْ معه المستثنى منه فإنه يُعرَبُ بحسَبِ ما يتطلبُه ما قبل (إلا) من إعرابٍ، ويسميه النحويون استثناءً مُفرَّغًا؛ لأنَّ ما قبل (إلا) تَفرَّغَ للعمل فيما بعدَها، وتُقَدَّر (إلا) مِنْ جِهَةِ العمل كأنها غيرُ موجودة[١]، فيكون خبرًا، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عِمْرَان : ١٤٤] وفاعلًا، نحو: ﴿وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾ [العَنكَبُوت: ٤٣] ونائبًا عنه، نحو: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [الأَحْقَاف: ٣٥] ومفعولًا به، نحو: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ﴾ [يُوسُف: ٤٠]

وعلى هذا انتقد الوَقَّشيُّ قولَ الإمام مالك–رَحِمَه الله– فِيمَنْ نَذَرَ مشيًا إلى بيت الله فعَجَزَ: "إنْ كانَ لا يستطيعُ المَشْيَ فلْيَمْشِ ما قَدَرَ عليه ثم لْيَرْكَبْ، وعليه هَدْيُ بَدَنَةٍ، أو بقرةٍ، أو شاةٍ إنْ لم يَجِدْ إلا هي"[٢]. حيث أَتَى بضمير الرفع بعد (إلا) والموضِعُ نَصْبٌ، وكان القياسُ: إلا إيَّاهَا؛ لأنَّ الاستثناءَ مُفَرَّغٌ، وما قبل (إلا) يَطْلُبُه مفعولًا. فيقول: "وَقَوْلُهُ: **(أَوْ شَاةٍ إِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا هِيَ)** كَذَا وَقَعَ، والصَّوَابُ: إلا إِيَّاهَا؛ لأنَّ (هِيَ) مِنْ ضَمَائِرِ الرَّفْعِ"[٣].

ومع أنَّ كلام أبي الوليد الوَقَّشِيّ ظاهرٌ، جارٍ على القياس إلا أنَّ مِنَ العلماء مَنْ أوَّلَ عِبَارةَ الإمام مالكٍ، وأجابوا عنه من وَجْهَيْنِ:

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢٦٩/٢ التذييل والتكميل ١٧٣/٨ المقاصد الشافية ٣٧٥/٣ التصريح ٥٤٥/٢.

(٢) الموطأ (٢٢) كتاب الأيمان والنذور، (٢) بابٌ فيمن نذر مشيًا إلى بيت الله فعجز، برقم (٥).

(٣) التعليق على الموطأ ٣٢٨/١. وينظر أيضًا الاقتضاب ٧٢/٢.

أحدهما: أنه يَحتملُ أنْ يكون من إنابة ضمير الرفع عن ضمير النصب. وقد ذكر ابنُ هشام أنَّ ابنَ مالكٍ خرَّجَ عليه ما وقع في المسألة الزنبورية من قولهم: (فإذا هو إيَّاهَا)، والقياسُ أنْ يقولوا: فإذا هو هي.

يقول ابنُ هشام:" والثاني: أنَّ ضميرَ النصبِ اسْتُعِيْرَ في مكان ضمير الرفع، قاله ابنُ مالك، ويَشْهَدُ له قراءةُ الحَسَن: ﴿ إِيَّاكَ يُعْبَدُ﴾ [الفَاتِحَةِ : ٥] ببناء الفعل للمجهول[١]"[٢].

الوجه الثاني: أن يُحْمَلَ على التَّوَهُّم، وذلك مِنْ جهة أنَّ مالكًا–رحمه الله– بعد أنْ قال: أو شاةٍ إنْ لم يَجِدْ–أي النَّاذرُ–، خَطَرَ بِبَالِه معنى: إنْ لم يُوْجَدْ، فرَفَعَ الضَّمِيْرَ على توهُّم بناءِ الفعل للمجهول.

وقد رجَّحَ الطاهرُ بنُ عاشور حَمْلَ العبارة عليه فقال:" والحقُّ عندي أنَّ اعتبار التوهُّم اعتبارٌ صحيحٌ حَسَنٌ، وقد جَرَتْ له نظائرُ في فصيح الكلام كقوله تعالى: ﴿فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المُنَافِقُون : ١٠] بجزم (أَكُن) مع عَطْفِهِ على (فَأَصَّدَّقَ) المنصوب، على توهُّم أنْ يقول: إنْ تؤخّرْنِي أكُنْ؛ ..... وقد وَقَعَ نظيرُ هذا في كلامٍ عربيٍّ، ففي البخاري في كتاب (الفتن): سمعت عمَّارًا يقول: (إنَّ عائشةَ لَزَوْجَةُ نبيِّكم، ولكنَّ اللهَ ابتلاكم لِيَعْلَمَ إيَّاه تُطِيْعُونَ أم هي)"[٣][٤].

المسألة التاسعة: **دلالةُ الباء على التبعيض في قوله تعالى:**﴿ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ﴾ المَائِدَة:٦

---

(١) مختصر في الشواذ ٩ شواذ القراءات ٤٣ إعراب القراءات الشواذ ٩٦/١ إتحاف فضلاء البشر ٣٦٤/١.

(٢) مغني اللبيب ٦٥/٢.

(٣) صحيح البخاري، (٩٢) كتاب الفتن، باب (١٨) بدون ترجمة للباب، برقم (٧١٠٠) فتح الباري ٦٨/١٣.

(٤) كشف المُغَطَّى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطا ٢٣٠.

اختلف العلماءُ في معنى الباء في الآية الكريمة، فكان لهم في ذلك أقوالٌ[١]:

الأول: أنَّ الباءَ للإلصاق، والمعنى: ألْصِقُوا المَسْحَ برؤوسكم، وهو قولُ الجمهور، ومنهم الواحديّ، والزمخشريّ، والمنتجب الهمذانيّ، وابنُ عصفور، وابنُ هشام[٢].

والثاني: أنها زائدةٌ مؤكّدة؛ لأنَّ الفعلَ يَتَعدَّى بنفسه، لكن زِيْدَتْ مع المفعول هنا لتأكيد إلصاق المسح بالرأس، كما زِيْدَتْ معه في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البَقَرَةِ : ١٩٥] و﴿ وَهُزِّيٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾ [مَرْيَم : ٢٥]. وهو قولُ جماعةٍ منهم أبو البقاء العكبري، والباقولي، والقرطبي، والبيضاوي[٣].

الثالث: أنها للتبعيض، فهي بمعنى (من) التبعيضية، والمراد: امْسَحُوا بعضَ رؤوسكم. وقد أثبتَ هذا المعنى للباء الأصْمَعِي، والفارسي في (التذكرة)[٤]، وابنُ قتيبة، وابنُ مالك، ونُسِبَ إلى الكوفيين[٥]. وقال الشيخ خالد:" وعليه بَنَى الإمامُ الشافعيُّ –رَحِمَه اللهُ– مذهبَه في مَسْحِ بعضِ الرأس في الوضوء"[٦].

---

(١) ينظر فيها: التفسير البسيط ٤٠١/١٠ الكشاف ٢٠٣/٢ المحرر الوجيز ١٦٣/٢ كشف المشكلات ٣٤٢/١ الفريد ٤١٠/٢ التبيان ٤٢٢/١ شرح الكافية للرضي ٢٨١/٤ البحر المحيط ٤٠١/١٠ التذييل والتكميل ١٩٨/١١ الجنى الداني ٤٣ الدر المصون ٢٠٩/٤ تمهيد القواعد ٢٩٤٢/٦ مغني اللبيب ١٤٠/٢ المقاصد الشافية ٦٣٧/٣ التصريح ٤٣/٣ حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٤٣١/٣ دراسات لأسلوب القرآن ٢٦/٢.

(٢) ينظر في رأيهم: التفسير البسيط ٢٨١/٧ الكشاف ٢٠٣/٢ الفريد ٤١٠/٢ شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٦/١ المغني ١٤٢/٢.

(٣) ينظر في رأيهم: التبيان ٤٢٢/١ كشف المشكلات ٣٤٢/١ الجامع لأحكام القرآن ٣٣٥/٧ تفسير البيضاوي مع حاشية الشهاب ٤٣١/٣.

(٤) حكاه ابنُ مالك في شرح التسهيل ١٥٣/٣.

(٥) ينظر في رأيهم: تأويل مشكل القرآن ٥٧٥ أدب الكاتب ٥١٥ شرح التسهيل لابن مالك ١٥٣/٣ التذييل والتكميل ١٩٩/١١ الجنى الداني ٤٣ تمهيد القواعد ٢٩٤٢/٦ مغني اللبيب ١٤٠/٢ التصريح ٤٣/٣ حاشية الشهاب ٤٣١/٣.

(٦) التصريح ٤٣/٣.

وقد أوْرَدَ الوقشيُّ الآية الكريمة، وذَكَرَ قوْلَ الشَّافِعِيّ إنَّ البَاءَ للتَّبْعِيضِ، وخَطَّأه في ذلك فَقَال: "هَذَا خَطَأٌ، وإنَّمَا البَاءُ للإلْصَاقِ، وَمَا قَالهُ الشَّافِعِيُّ غَيرُ مَعْرُوْفٍ في كَلامِ العَرَبِ، ومَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالى: ﴿ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ﴾ أَلْصِقُوا المَسْحَ بِرُؤُوْسِكُمْ. وَيَجُوْزُ أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً للتَّأْكِيدِ كالَّتِي في قَوْلِهِ تَعَالى: ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴾ [العَلَق:١] وقَال الرَّاجِزُ:

نَضْرِبُ بالسَّيفِ ونَرْجُو بالفَرَجْ[١]"[٢].

فالوَقَّشِيُّ في هذه المسألة يذهب مذهبَ الجمهور، الذين لا يُثبتون للباء معنى التبعيض[٣]، استنادًا إلى عدم ورده في السماع، حيث يَرُدُّون على مَنْ قال بذلك بأنه أثبَتَ لها معنىً غيرَ معروفٍ في كلام العرب.

فقد قال ابن جني:" فأمَّا ما يَحْكِيه أَصْحَابُ الشافعي–رَحِمَه الله– عنه مِنْ أنَّ الباءَ للتبعيضِ فشيءٌ لا يعرفه أصحابُنا، ولا وَرَدَ به ثَبَتٌ"[٤].

واشتدَّ الإنكارُ عليهم حتى قال أبو البقاء:" وقال مَنْ لا خِبرةَ له بالعربية: الباءُ في مثل هذا للتبعيض، وليس بشيءٍ يعرفُه أهلُ النحو"[٥].

---

(١) من الرجز، للنابغة الجَعْدِي، ديوانه ٨٤ وقبله: نحنُ بني جَعْدَةَ أربابَ الفلج. وينظر في: مجاز القرآن ٥/٢ أدب الكاتب ٥٢٢ معاني القرآن وإعرابه ٢٠٤/٥ شرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٤ الجنى الداني ٥٢ مغني اللبيب ٢٦٢/٢ خزانة الأدب ٥٢٠/٩.والشاهد فيه زيادة الباء مع المفعول به في (ونرجو بالفرج)، والأصل: ونرجو الفرجَ.

(٢) التعليق على الموطأ ٥٢/١. وينظر أيضًا مشكل موطأ مالك ٤٩.

(٣) قال أبو حيان: " وكونُها للتبعيض يُنكره أكثرُ النحاة" البحر المحيط ٤٠٢/١٠.

(٤) سر صناعة الإعراب ١٢٣/١ وينظر أيضًا شرح اللمع لابن برهان ١٧٤/١ البحر المحيط ٤٠٢/١٠.

(٥) التبيان ٤٢٢/١. ولا أشكُّ في أنَّ أبا البقاء خانته العبارةُ حين وَصَفَ مَنْ يقول بإثبات معنى التبعيض للباء بأنه "لا خبرة له في العربية" فمثلُ هذا لا يُقَال للإمام الشافعي–رحمه الله–، وكلامُهُ حُجَّةٌ في اللغة، فكيف تذوقه لها، وإدراكه لمعانيها، كما لا يقال لأبي علي الفارسي ومَنْ معه.

ويؤوّلُونَ دلالتها في الآية على معنى الإلصاق، أو الزيادة. وحَمْلُها على معنى الإلصاق هو الظاهرُ عند الوقشي، ولذلك قدَّمه على القول بزيادتها.

وهو الذي أميلُ إليه لِمَا يلي:

١- أنَّ الإلصاقَ هو المعنى المُجْمَعُ عليه للباء "وهو معنىً لا يفارقها"[١]، ولذلك اقتصر عليه سيبويه، فقال:"وبَاءُ الجرّ إنما هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجْتُ بزيدٍ، ودَخَلْتُ به، وضَرَبْتُه بالسَّوط: ألْزَقْتَ ضربَك إياه بالسَّوْطِ. فما اتَّسَعَ مِنَ الكلامِ فهذا أصْلُه"[٢].

٢- أنَّ معنى التبعيض مندرجٌ تحت الإلصاق؛ مِنْ جهة أنَّ معنى إلصاق المسح بالرأس فيه عمومٌ يَشْمَلُ استيعابَ الرأسِ، ومسْحَ بعضِها. فقد ذكر الزمخشريُّ أنَّ:" المراد إلصاقُ المسح بالرأس، وماسحُ بعضِه، ومستوعبُه بالمسح كِلاهما مُلْصِقٌ للمسح برأسه"[٣].

٣- أنَّ السُّنَّةَ وفِعْلَ النبي ﷺ هو الذي خصَّصَ الدلالةَ بالتبعيض، وأنَّ مَن مَسَحَ بعضَ رأسِهِ في الوضوء أجْزَأه. حيثُ وَرَدَ (أنَّ النبيَّ ﷺ توضَّأ فحَسَرَ العِمَامَةَ عن رأسه، ومَسَحَ مُقَدَّمَ رأسه. أو قال: ناصِيَتَه بالماء)[٤]. فالدلالةُ على التبعيض شرعيةٌ، وليستْ لغويةً.

وقد أشار الإمامُ الشافعي نفسُه إلى عموم الآية والتخصيص بالسنة، فقال:" وَكَانَ مَعْقُولًا فِي الآيَةِ أَنَّ مَنْ مَسَحَ مِنْ رَأْسِهِ شَيْئًا فَقَدْ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَلَمْ تَحْتَمِلْ الْآيَةُ إلَّا هَذَا، وَهُوَ أَظْهَرُ مَعَانِيهَا، أَوْ مَسَحَ الرَّأْسَ كُلَّهُ. وَدَلَّتْ السُّنَّةُ عَلَى أَنْ لَيْسَ عَلَى الْمَرْءِ

(١) الجنى الداني ٣٦ المغني ١١٧/٢

(٢) الكتاب ٤١٧/٤.

(٣) الكشاف ٢٠٣/٢.

(٤) الأم، بابُ مسح الرأس ٢٦/١.

مَسْحُ الرَّأْسِ كُلِّهِ وَإِذَا دَلَّتْ السُّنَّةُ عَلَى ذَلِكَ فَمَعْنَى الْآيَةِ أَنَّ مَنْ مَسَحَ شَيْئًا مِنْ رَأْسِهِ أَجْزَأَهُ"(١).

٤- أنَّ القولَ بدلالة الباء على التبعيض في الآية-عند الوضوء- يَلْزَمُ منه دلالتُها عليه في التَّيَمُّمِ، حيث دَخَلَتْ في قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُۚ﴾ [المَائِدَة : ٦] وقد" قال محمد بن عبد الحَكَم: قلتُ للشافعي: لأيّ شَيْءٍ أَخَذْتُم أنَّه إذا مَسَحَ الإنسانُ بعضَ رأسِهِ، وتَرَكَ بعضَه، أنَّه يُجْزِيه؟ قال: مِنْ سَبَبِ الباء الزائدة. قال الله تعالى: ﴿ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ﴾ ولم يَقُلْ: رؤوسَكم. قلتُ له: فأيَّ شيءٍ تَرَى في التيمم، إذا مَسَحَ الإنسانُ بعضَ وَجْهِهِ وتَرَكَ بعضًا؟ قال: لا يُجْزِيه. فقلتُ له: لِمَ وقد قالَ اللهُ تعالى: ﴿ فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُۚ﴾؟ فسَكَتَ"(٢).

وتقديمُ الوقشيُّ لهذا الوَجْهِ على القول بزيادتها ظاهرٌ؛ لأنها في الآية مزيدةٌ مع المفعول به، وزيادتُها مع المفعول لا تَنْقَاسُ(٣)، ولأنَّ الزيادةَ على خِلَافِ الأصْلِ، فلا يُقَالُ به ما وُجِدَ عنه مندوحةٌ، وقد وُجِدَ وهو أنْ تكون للإلصاق.

المسألة العاشرة: **إضافةُ الموصوفِ إلى صفته.**

يَكْتَسِبُ المضافُ من المضاف إليه التعريفَ أو التخصيصَ، ولهذا يجبُ أنْ يكون مغايرًا له بوَجْهٍ ما؛ لأنَّ الشيءَ لا يَتَعرَّفُ بنفسه، ولا يتخصَّصُ بها، وإلَّا كان مستغنِيًا عن الإضافة. وعلى هذا فلا يُضَافُ اسمٌ لِمَا به اتحدَّ معنىً، فلا يُضَافُ الاسمُ إلى مُرَادِفِهِ، نحو: هذا قمحُ بُرٍّ، وليثُ أسَدٍ، ولا الموصفُ إلى صِفَتِه، نحو: هذا رجلُ قائمٍ، ولا الصّفَةُ إلى موصوفها، نحو: لقيتُ شُجْعَانَ القومِ، على معنى: القومَ الشجعانَ.

---

(١) المرجع السابق.

(٢) ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض ١٦١/٤ وينظر أيضًا الجامع لأحكام القرآن ٣٣٦/٧ البحر المحيط ٤٠٣/١٠ المقاصد الشافية ٦٣٨/٣.

(٣) التذييل والتكميل ١٩٩/١٠.

فإنْ وَرَدَ في كلام العرب ما ظاهره إضافةُ الموصوفِ إلى صفته، نحو قولهم: صلاةُ الأُوْلَى، ومسجدُ الجامعِ، ودارُ الآخرةِ، وبَقْلَةُ الحمقاءِ، فهذه قبلَ الإضافةِ موصوفٌ وصفتُه، والأصل: الصلاةُ الأُوْلَى، والمسجدُ الجامعُ، والدارُ الآخرةُ، والبقلةُ الحمقاءُ. ولمَّا كان الموصوفُ وصفتُه شيئًا واحدًا؛ لوقوعهما على ذاتٍ واحدةٍ، وإضافةُ الشيء لنفسه لا تجوز، فقد اختلفَ النحويون في تأويلِ هذه الإضافة(١).

فذهبَ البصريون ومنهم المبردُ، وابن السَّرَّاج(٢)، والفارسي(٣)، وأكثرُ النحويين إلى تأويلها بتقدير موصوفٍ محذوفٍ تكون الإضافةُ إليه، والتقدير: صلاةُ الساعةِ الأُوْلَى، ومسجدُ المكانِ أو اليوم الجامع، ودارُ الحياةِ الآخِرَة، وبقلةُ الحَبَّةِ الحمقاء، ونحو ذلك. حُذِفَ الموصوفُ وأُقِيْمَتْ الصّفةُ مُقَامَه، فلم يُضَف الموصوفُ إلى صِفَتِهِ في الحقيقة، وإنما أُضيفَ إلى صِفَةِ غَيْرِه، وهو المحذوف.

وذهب بعضُ النحويين ومنهم السهيلي إلى أنها من إضافة المُسَمَّى إلى الاسمِ(٤).

بينما ذهب الكوفيون ومنهم الفراء إلى جَوَازِ هذه الإضافة إذا اختلف اللفظان، فلا حاجةَ إلى دعوى حَذْفٍ أو تأويلٍ؛ استنادًا إلى السَّمَاع، و"تشبيهًا بما اخْتَلَفَ لفظُه

---

(١) ينظر في هذه المسألة: المقتصد في شرح الإيضاح ٨٩٣/٢ الإنصاف ٤٣٦/٢ اللباب ٣٩١/١ شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٣ الإيضاح في شرح المفصل ٤١٤/١ شرح الجمل لابن عصفور ٧١/٢ شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٩/٣ شرح الكافية الشافية ٩٢٤/٢ شرح الكافية للرضي ٢٤٣/٢ البسيط في شرح الجمل ١٠٨٦/٢ التذييل والتكميل ٣٥/١٢ ارتشاف الضرب ١٨٠٦/٤ تمهيد القواعد ٣١٨٨/٧ المقاصد الشافية ٥١/٤ التصريح ١٣٤/٣ الهمع ٢٧٥/٤.

(٢) الأصول في النحو ٨/٢.

(٣) الإيضاح ٢٨٣.

(٤) أمالي السهيلي ٧٠ نتائج الفكر ٣٨ وينظر أيضًا التذييل والتكميل ٣٧/١٢ ارتشاف الضرب ١٨٠٧/٤ تمهيد القواعد ٣١٨٩/٧.

ومعناه، ومثلُه في النعت: ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ [فَاطِر: ٢٧]، وفي العطفِ: (أقوى وأقفر[١])، وفي التوكيد: كُلُّهم أجمعون أكْتَعون"[٢].

يقول الفراء:" وقوله: ﴿وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [يُوسُف : ١٠٩] أُضِيفت (الدار) إلى (الآخرة) وهي الآخرةُ، وقد تُضِيْفُ العَرَبُ الشيءَ إلى نفسِهِ إذا اخْتَلَفَ لفظُه، كقوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلۡيَقِينِ﴾ [الوَاقِعَة: ٩٥] و(الحق) هُوَ (اليقين). ومثله: أتيتُك بارحةَ الأُوْلَى، وعامَ الأوَّلِ وليلةَ الأُوْلَى ويومَ الخميسِ. وجميعُ الأيّام تُضَافُ إلى أنفسها لاختلاف لفظها. وكذلك شهرُ ربيعٍ..."[٣].

ومِمَّا وَرَدَ من ذلك ما رواه الإمام مالكٌ بسنده أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ–رضي الله عنه– قَالَ: "أَفْضَلُ الصَّلَاةِ صَلَاتُكُمْ فِي بُيُوتِكُمْ إِلَّا صَلَاةَ الْمَكْتُوبَةِ"[٤].

حيث انتقد الوقشيُّ رأيَ الكوفيين في هذه المسألة ووَصَفَهُ بأنه خطأٌ في القياس فقال: "وَقَوْلُهُ:**(إِلَّا صَلَاةَ الْمَكْتُوبَةِ)**. فَمَنْ رَواهُ هكَذا فَقِيَاسُهُ عِنْدَ البصريّين أَنْ يَكُوْنَ أَرَادَ: إِلَّا صَلاةَ الفَرِيضَةِ المَكْتُوْبَةِ، فَحَذَفَ المَوْصُوْفَ وأَقَامَ الصِّفَةَ مُقَامَهُ. وهكَذَا قَوْلُهُ تَعَالى: ﴿وَحَبَّ ٱلۡحَصِيدِ﴾ [ق : ٩] أَي: وَحَبَّ النَّبْتِ الحَصِيدِ، وَكَذلِكَ قَوْلُه تعالى: ﴿وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ أي: وَلَدَارُ الحَيَاةِ الآخِرَةِ، ونحوَ هذَا التقدِيرِ، كَرَاهِيَةَ أَنْ يُضِيفُوا المَوْصُوْفَ إِلَى صِفَتِهِ. والكُوْفِيُّون: يُجِيزُوْنَ في مِثْلِ هذَا وَأَشْبَاهِهِ أَن يُضَافَ المَوْصُوْفُ إِلى صِفَتِهِ وَهُوَ خَطَأٌ في القِيَاسِ"[٥].

---

(١) جزءُ بيتٍ لعنترة، ديوانه: ٢٨٣، وتمامه:

حُيِّيْتَ مِنْ طَلَلٍ تَقَادَمَ عَهْدُهُ ∴ أَقْوَى وأَقْفَرَ بَعْدَ أُمِّ الهَيْثَمِ.

(٢) الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح ٩٤ وينظر أيضًا التذييل والتكميل ٣٧/١٢ ارتشاف الضرب ١٨٠٧/٤ الهمع ٢٧٦/٤.

(٣) معاني القرآن للفراء ٥٥/٢–٥٦.

(٤) الموطأ (٨) كتاب صلاة الجماعة، (١) باب فضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ، برقم (٤).

(٥) التعليق على الموطأ ١٨٢/١.

وقال في موضعٍ آخرَ في تعليقه على حديث: (يَنْزِلُ رَبُّنَا، تَبَارَكَ وَتَعَالَى، كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا...)[١].

"وَقَوْلُهُ: **(إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا)**. كَذَا الرِّوَايَةُ، وَهُوَ الوَجْهُ والقِيَاسُ، وَرَوَاهُ بَعْضُهُم: (إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا) فَيَكُوْنَ عَلَى هَذَا مِنْ بَابِ: صَلاةِ الأُوْلَى، وَمَسْجِد الجَامِعِ"[٢].

فهو يُشِيْرُ إلى أصْلِ هذا التركيب، وأنه موصوفٌ وصِفَتُه، هذا "هو الوجهُ والقياسُ" فيه، ويُوافق البصريين في أنَّ الموصوفَ وصِفَتَه لا يَحْصُلُ بينهما إضافةٌ؛ لاتحادهما في المعنى، من غير فَرْقٍ، والشيءُ لا يُضَافُ إلى نفسه، كما يتابعهم في تأويل ما سُمِعَ مما ظاهرُه ذلك.

يقول ابنُ السَّرَّاج في أنواع الأسماء المجرورة بالإضافة:" الرابع: ما كان حقُّه أنْ يكونَ صِفَةً للأوَّلِ. فإنْ يكُ مِنَ الصفة وأُضِيْفَ إلى الاسم، وذلك نحو: صلاةُ الأُوْلَى، ومسجدُ الجامِعِ، فمَنْ قال هذا فقد أزالَ الكلامَ عن جِهَتِهِ؛ لأنَّ معناه النعتُ، وحَدُّهُ: الصَّلاةُ الأُوْلَى، والمسجدُ الجامعُ، ومَنْ أضافَ فجَوَازُ إضَافَتِهِ على إرادة: هذه صَلَاةُ السَّاعةِ الأُوْلَى، وهذا مسجدُ الوقتِ الجامعِ أو اليومِ الجامعِ، وهو قبيحٌ بإقامته النَّعْتَ مُقَامَ المنعوتِ، ولو أراد به نعْتَ (الصلاة، والمسجد) كانت الإضافةُ إليهما مستحيلةً؛ لأنك لا تُضِيْفُ الشيءَ إلى نفسِهِ، لا تقولُ: هذا زيدُ العاقلِ، والعاقلُ هو زيدٌ، وهذا قولُ أبي العباس رَحِمَه الله "[٣].

وقال ابنُ مالك:

وَلاَ يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدْ ∴ مَعْنىً، وَأَوِّلْ مُوهِمًا إِذَا وَرَدْ[٤].

المسألة الحادية عشرة: **إعمالُ اسمِ المصدر.**

---

(١) الموطأ (١٥) كتاب القرآن، (٨) باب ما جاء في الدعاء، برقم (٣٠).

(٢) التعليق على الموطأ ٢٤٣/١. وينظر أيضًا مشكل موطأ مالك بن أنس ٩٧ الاقتضاب ٢٤١/١.

(٣) الأصول في النحو ٨/٢.

(٤) الألفية، باب الإضافة.

اسمُ المَصْدَر هو ما سَاوَى المَصْدرَ في الدلالة على معناه، وخالَفَه بخُلُوِّه لفظًا أو تقديرًا من بعض ما في فِعْلِهِ دون تعويض[١]، نحو: تَوَضَّأ وُضُوءًا، واغتسلَ غُسْلًا، وتكلَّمَ كَلَامًا. وقد اختلف النحويون في إعطائه حُكْمَ المصدر، وإعْمَالِه عَمَلَ فِعْلِه[٢]. فمَنَعَه البصريون إلا في ضرورة الشعر.

وأجازه الكوفيون، والبغداديون، ووافقهم ابنُ مالكٍ–مع الإقرار بقِلَّتِه– فقال:

.....∴ .... ولاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ[٣].

ومِمَّا وَرَدَ من إعماله قولُ القُطَامِيّ:

أَكُفْرًا بَعْدَ رَدِّ المَوْتِ عَنِّيْ ∴ وبَعْدَ عَطَائِكَ المَائةَ الرِّتَاعَا[٤].

وقولُ الشاعر:

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١٢٢/٣ توضيح المقاصد والمسالك ٨٤٥/٣ شرح ابن عقيل ٥٣٦/٢.

(٢) ينظر في ذلك: أمالي ابن الشجري ٣٩٦/٢ شرح الجمل لابن عصفور ٢٧/٢ التذييل والتكميل ١٠٣/١١ ارتشاف الضرب ٢٢٦٤/٥ شرح الألفية لابن الناظم ٢٩٨ توضيح المقاصد والمسالك ٨٤٤/٣ المساعد ٢٣٩/٢ تمهيد القواعد ٢٨٥٩/٦ المقاصد الشافية ٢٤٠/٤ التصريح ٢٦٠/٣ الهمع ٧٧/٥ شرح الأشموني ٤٣٥/٢.

(٣) الألفية باب إعمال المصدر واسْمِهِ، وينظر أيضًا تسهيل الفوائد ١٤٢ شرح التسهيل ١١٩/٣. وقال ابن الناظم: "بتنكير (عَمَلْ) لقصد التقليل، إشارةً إلى أنَّ اسم المصدر قد يُعْطَى حُكْمَ المصدر، فيَعْمَلُ عَمَلَ فعلِهِ". شرح الألفية ٢٩٨.

(٤) البيت من الوافر، من أبيات في مَدْح زُفَر بن الحارث الكلابي بعد أنْ عفا عنه ومَنَحَه مائةً من الإبل، ديوانه ٣٣٨ وينظر في: التبصرة والتذكرة ٢٤٤/١ أمالي ابن الشجري ٣٩٦/٢ شرح المفصل لابن يعيش ٢٠/١ شرح التسهيل لابن مالك ١٢٣/٣ شرح الكافية للرضي ٤١٢/٣ التذييل والتكميل ٩٩/١١ ارتشاف الضرب ٢٢٦٤/٥ تمهيد القواعد ٢٨٥٧/٦ المقاصد الشافية ٢٤١/٤ التصريح ٢٦١/٣ الهمع ٧٧/٥ شرح الأشموني ٤٣٥/٢. الكفر: معناه الجحود والإنكار. الرتاع: جمع راتعة، وهي الإبلُ ترتعُ في المَرْعَى الخَصْبِ. والشاهد فيه نصْبُ (مائة) على المفعولية باسم المصدر (عطاء).

إذا صَحَّ عَوْنُ الخَالِقِ المَرْءَ لَمْ يَجِدْ .·. عَسِيْرًا مِنَ الآمَالِ إلّا مُيَسَّرَا[١].

ومنه في النثر قولُ عبدالله بن مسعودٍ–رضي الله عنه–:"مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الوُضُوْءُ"[٢]. فإنَّ (قُبْلَة) اسمُ مصدرٍ من: (قَبَّلَ، يُقَبِّلُ، تَقْبِيْل)، وقد أُضِيْفَ إلى فاعِلِه (الرَّجُلِ)، ونَصَبَ (امْرَأَتَهُ) على المفعولية، والجارُّ والمجرورُ خبرٌ مقدَّمٌ لـ(الوُضُوْءُ). وقد أَوْرَدَ الوقشي هذا الأثر ثم عقَّبَ عليه قائلًا:" قَوْلُهُ: **(قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ)**. كَانَ الوَجْهُ أَنْ يُقَال: (تَقْبِيْل) فَيَأْتِي بالمَصْدَرِ الَّذِي يَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ، والقُبْلَةُ اسمٌ لا يَعْمَلُ شَيئًا، ولَكِنَّ العَرَبَ رُبَّمَا أَجْرَوا الاسْمَ في بَعْضِ المَواضِعِ مُجْرَى المَصَادِرِ الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ، قَال الله سُبْحَانَهُ: ﴿يُمَتِّعْكُم مَّتَاعًا حَسَنًا﴾ [هُود : ٣]، فَوَضَعَ (المَتَاعَ) مَوْضعَ (التَّمْتِيع)، وكَذلِكَ أَجْرَوا (العَطَاءَ) مَوْضِعَ (الإعْطَاءِ)، قَال القُطَامِيُّ:

وَبَعْدَ عَطَائِكَ المَائَةَ الرِّتَاعَا"[٣].

فالوقشيُّ في نَقْدِه جارٍ على مذهب البصريين الذين يَرَوْنَ أنَّ اسم المصدر لا يُعْطَى حُكْمَ المصدر العاملِ في الاختيار، ويرى أنَّ الوَجْهَ في ذلك إعمالُ المصدر فإنَّه هو الذي يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِه بقياسٍ.

وما وَرَدَ من إعْمَال اسْمِ المصدر فشيءٌ أجازه الكوفيون؛ استنادًا إلى ما وَرَدَ منه في السماع، حيث قال عنهم ابنُ السرَّاج:"وحَكَى قومٌ[٤] أنَّ العَرَبَ قد وَضَعَتْ الأسماءَ في مواضِعِ المَصَادِرِ فقالوا: عَجِبْتُ مِنْ طَعَامِكَ زيدًا، يريدون: مِنْ إطْعَامِكَ, وعَجِبْتُ مِنْ دُهْنِكَ لِحْيَتَكَ, يريدون: مِنْ دَهْنِكَ .... ومنه قوله:

---

(١) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله، وينظر في: شرح التسهيل لابن مالك ١٢٣/٣ التذييل والتكميل ١٠٠/١١ المساعد ٢٣٨/٢ تمهيد القواعد ٢٨٥٧/٦ المقاصد النحوية ١٤١/٣. والشاهد فيه نَصْبُ (المرءِ) على المفعولية باسم المصدر (عون).

(٢) الموطأ (٢) كتاب الطهارة، (١٦) باب الوضوء من قُبْلَةِ الرَّجُلِ امرأتَه، برقم (٦٥).

(٣) التعليق على الموطأ ٨٧/١ وينظر أيضًا الاقتضاب ٧٠/١.

(٤) يقصد الكوفيين، وذلك جريًا على عادة البصريين حين يعرضون لرأي الكوفيين أن يقولوا عنهم: وزَعَم ناسٌ، وحَكَى قومٌ، ونحو ذلك. ومن أمثلة ذلك في الكتاب ٣٧٦/٢.

وبَعْدَ عَطَائِكَ المَائَةَ الرِّتَاعَا.

أراد: بعد إعطائك"[١].

وما ذهب إليه البصريون وقال به الوقشيُّ هو الراجح عندي؛ فإنَّ ما وَرَدَ من إعمال اسم المصدر قليلٌ في السماع، فقد وَصَفَه الصَّيْمَريُّ بقوله" وهو من النوادر"[٢].

كما قال ابنُ عصفور عن رأي الكوفيين: "وهذا خطأٌ؛ لأنه لم يَكْثُرْ كَثْرةً تُوْجِبُ القياسَ"[٣].

وعلى قِلَّتِه يَحْتَمِلُ بعضُه التأويلَ على أنَّه مصدرٌ محذوفُ الزوائدِ، فقد ذَكَرَ ابنُ مالك أنَّ "مِنَ المحكومِ بمصدريته: ثَوَاب، وعَطَاء. أصْلُهما: إثْواب، وإعْطَاء، فحُذِفَت الهمزةُ؛ لكثرة الاستعمال، والمصدريةُ باقيةٌ"[٤].

كما أنَّ بين المصدر واسْمِهِ فرقًا مِنْ جهتَيْنِ [٥]:

إحداهما: أنَّ المصدرَ يُحْرِزُ حُرُوفَ فِعْلِهِ، حيثُ يَجْرِي عليه بمُسَاوَاةٍ، نحو: تَوَضَّأ تَوَضُّؤ، أو بزيادة، نحو: أعْلَمَ إعْلَام. بخلاف اسم المصدر حيث يخلو لفظًا أو تقديرًا من بعض حروف فِعْلِه دون تعويض.

والأُخْرَى: أنَّ اسمَ المصدر أصْلُ وَضْعِهِ للأعيان ثم استُعْمِلَ للأحداث، بخلاف المصدر، فالثَّوَابُ والعَطَاءُ والدُّهْنُ، والكُحْلُ، اسْمٌ لِمَا يُثَابُ به، ولِمَا يُعْطَى، ولِمَا يُدَّهَنُ به، ولِمَا يُكْتَحَلُ به، ونحو ذلك.

---

(١) الأصول ١/١٣٩-١٤٠.

(٢) التبصرة والتذكرة ١/٢٤٥.

(٣) شرح الجمل ٢/٢٧.

(٤) شرح التسهيل ٣/١٢٢.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك٣/١٢٢ التذييل والتكميل ١١/١٠٢ ارتشاف الضرب ٥/٢٢٦٤ توضيح المقاصد والمسالك ٣/٨٤٥ تمهيد القواعد ٦/٢٨٥٩ المقاصد الشافية ٤/٢٤٢ التصريح ٣/٢٦٠.

وقد ظَهَرَ أثرُ هذا الفَرْقِ في كلام العرب، فأَعْمَلُوا المصدرَ من غير تَحَاشٍ، ولم يُعْمِلوا اسم المصدر إلَّا نادرًا، فلو كان مثلَه في المعنى لكان مثلَه في الإعمال، ولمَّا لم يكن كذلك دلَّ على صِحَّةِ الفرق بينهما.

المسألة الثانية عشرة: **بناءُ اسمِ التفضيل مِمَّا جاء على وزن (أَفْعَل).**

يُشْتَرَطُ فيما يُصَاغُ منه اسمُ التفضيل، -وكذا فِعْلَا التعجب- أنْ يكون ثلاثيًا مجرَّدًا، فيُقالُ في: ضَرَبَ، وعَلِمَ، وكَرُمَ: هو أضْرَبُ من فلانٍ، وأعْلَمُ منه، وأكْرَمُ منه.

فإنْ كان الثلاثيُّ مزيدًا، أو رباعيًا مجردًا أو مزيدًا لم يُصَغْ منه مباشرةً، بل يُتَوَصَّلُ إلى ذلك ببناء (أفعَل) من فِعْلٍ مناسبٍ، كـ(أَشَدَّ، وأكْثَر) ونحوهما، ويُجْعَلُ بعدَه مصدرُ ما فَقَدَ الشَّرْطَ منصوبًا على التمييز، نحو: هو أسْرَعُ استخراجًا، وأكثرُ دَحْرَجَةً، وأشدُّ انطلاقًا.

وعليه انتقد الوقشيُّ قولَ أميرِ المؤمنين عمر بن الخطاب-رضي الله عنه- وقد كَتَبَ إِلَى عُمَّالِهِ: "إِنَّ أَهَمَّ أَمْرِكُمْ عِنْدِي الصَّلَاةُ. فَمَنْ حَفِظَهَا وَحَافَظَ عَلَيْهَا، حَفِظَ دِينَهُ. وَمَنْ ضَيَّعَهَا فَهُوَ لِمَا سِوَاهَا أَضْيَعُ"(١).

فقال:" وَقَوْلُ عُمَرَ: **(فَهُوَ لِمَا سِوَاهَا أَضْيَعُ)**. هكَذَا رُوِيَ فِي هَذَا الحَدِيْثِ، وكَانَ الوَجْهُ أَنْ يُقَال: فَهُوَ لِمَا سِوَاهَا أَشَدُّ إِضَاعَة؛ لأَنَّ الفِعْلَ الزَّائِدَ عَلَى ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ لا يُبْنَى مِنْهُ (أَفْعَلَ). وَقَدْ أَجَازَهُ سِيْبَوَيهِ فِيْمَا كَانَ أَوَّلَهُ الهَمْزَةُ خَاصَّةً، وجَاءَ كَثِيْرًا فِي الكَلامِ والشِّعْرِ كَقَوْلِ ذِي الرُّمَّةِ:

وَمَا شَنَّتَا خَرْقَاءَ وَاهِيَتَا الكُلَى ∴ سَقَى بِهِمَا سَاقٍ وَلَمَّا تَبَلَّلا

(١) الموطأ (١) كتاب وقوت الصلاة، (١) باب وقوت الصلاة، برقم (٨).

بِأَضْيَعَ مِنْ عَيْنَيْكَ لِلْدَّمْعِ كُلَّمَا ∴ تَوَهَّمْتَ رَسْمًا أَوْ تَذَكَّرْتَ مَنْزِلا[1]"[2].

ففي هذا الأثر بُنِيَ (أَفْعَل) التفضيل من مزيد (ضَاعَ، يَضِيْعُ) فيحتمل أنْ يكون من المزيد بالتضعيف (ضَيَّعَ)–يدلُّ على ذلك فِعْلُ الشرط–، وهذا لا خِلَاف في عدم جواز التفضيل منه مباشرةً، ويكونُ وَجْهُه: فهو لِمَا سِوَاها أشدُّ تَضْيِيْعًا. ويحتملُ أنْ يكون من المزيد بالهمزة (أَضَاعَ) كما يظهر من تقدير الوَقَّشِيّ له بـ(أشد إضَاعَةً)، وفي جواز بناء اسم التفضيل منه خلافٌ بين النحويين، أشار الوقشيُّ إلى طَرَفٍ منه حين ذَكَرَ رَأْيَ سيبويه، وبيانُه بشيءٍ من التفصيل فيما يلي[3]:

---

(1) البيتان من الطويل، لذي الرُمَّة، ملحقات ديوانه بشرح الخطيب التبريزي ٦٤١–٦٤٢. وينظر فيهما: مجالس ثعلب ٣٤٥/٢ الأمالي لأبي علي القالي ٢٠٨/١ المقتصد في شرح الإيضاح ٣٧٩/١ شرح الجمل لابن عصفور ٥٨٠/١ المقرب ٧٣/١. الشنة: الدلو الخَلَق، وهي السِّقاءُ البالي. الخرقاء: التي لا بصيرة لها في الأعمال. والشاهد فيه قوله: (بأضيع من عينيك) والقياس أنْ يقال: بأشد إضاعة، فجاء به على حذف الزوائد، أو على مذهب سيبويه من جواز بناء التعجب –وكذا التفضيل– من الثلاثي المزيد بالهمزة.

(2) التعليق على الموطأ ١٣/١. وينظر أيضًا الاقتضاب ١٨/١ مشكلات موطأ مالك ابن أنس ٣٩.

(3) ينظر في ذلك: شرح الجمل لابن خروف ٥٧٤/٢ شرح المفصل لابن يعيش ١٤٤/٧ شرح الجمل لابن عصفور ٥٧٩/١ شرح التسهيل لابن مالك ٤٦/٣ شرح الكافية للرضي ٤٥١/٣ التذييل والتكميل ٢٣٩/١٠ ارتشاف الضرب ٢٠٧٨/٤ المساعد ١٦٣/٢ تمهيد القواعد ٢٦٥٧/٦ المقاصد الشافية ٤٦٦/٤ التصريح ٣٨٧/٣.

الرأي الأول: جَوَازُ بناء (أَفْعَل) التفضيل من الثلاثي المزيد بالهمزة مطلقًا، وجَعْلُه قياسًا مطَّرِدًا، وهو قولُ سيبويه، ونُسِبَ إلى الأخفش[١]، وصحَّحَه ابنُ هشام الخضراوي[٢]، واختاره ابنُ مالك.

فقد قال سيبويه عن التعجب، وسَمَّاه: (هذا بابُ ما يَعْمَلُ عَمَلَ الفعل ولم يَجْرِ مَجْرَى الفعل ولم يَتمكَّن تمكُّنَه):" وبناؤه أبدًا مِنْ (فَعَلَ، وَفَعِلَ، وفَعُلَ، وأَفْعَلَ) ..... وإنْ كان من (حَسُنَ وكَرُمَ وأَعْطَى)"[٣]. فضَمَّ المزيدَ بالهمزة إلى الثلاثي المجرَّد.

وقال ابنُ مالك:" وإن كان المزيدُ فيه على وزن (أَفْعَل) لم يُقْتَصَرْ في صَوْغِ فِعْلِ التعجب منه على المسموع، بل يُحْكَمُ فيه بالاطِّرَادِ، وقياسِ ما لم يُسْمَعْ منه على ما سُمِعَ ما لم يَمْنَعْ مانعٌ آخرُ. هذا هو مذهبُ سيبويه والمحققينَ مِنْ أصحابه"[٤].

وعِلَّةُ استحقاقِ (أَفْعَل) مساواةَ الثلاثي المُجَرَّدِ في بناء التفضيل منه مباشرةً –دون غيره من المزيد فيه– هي مشابهةُ (أَفْعَل) لـــ(فَعَل) المُجَرَّدِ لفظًا، وكثرةُ موافقتِه له معنىً[٥]، ولكثرة ما سُمِعَ منه، بالإضافةِ إلى قِلَّةِ التغيير الحاصِلِ فيه؛ حيث تَعقُبُ

---

(١) اختلف النقلُ عن الأخفش في هذه المسألة اختلافًا كبيرا، فنُسِبَ إليه قولان: الجواز والمنعُ في التذييل والتكميل ٢٣٩/١٠ ارتشاف الضرب ٢٠٧٨/٤ المساعد ١٦٤/٢ وحُكِيَ عنه وعن المبرد أنهما يجيزان قياسًا بناءَ (أفعل) التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه، كـــ(انفعل، وافتعل، واستفعل) في: شرح المفصل لابن يعيش ١٤٤/٧ شرح الكافية للرضي ٤٥١/٣ شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١٠٠٢/٢. ونسب إليه المنعُ في شرح الجمل لابن خروف ٥٧٥/٢–٥٧٦.

(٢) ينظر في رأيه: التذييل والتكميل ٢٣٩/١٠ ارتشاف الضرب ٢٠٧٨/٤ المساعد ١٦٤/٢.

(٣) الكتاب ٧٣/١ وينظر أيضًا شرح السيرافي ٣٥٨/١.

(٤) شرح التسهيل ٤٦/٣.

(٥) ينظر في وجوه ذلك: شرح التسهيل لابن مالك ٤٨/٣ التذييل والتكميل ٢٤١/١٠ المقاصد الشافية ٤٦٩/٤.

همزةُ (أفْعَل) التفضيل الهمزةَ الزائدةَ في أوَّلِهِ، فلم يكن فيه كبيرُ عَمَلٍ، وكأنَّ اللفظَ لم يتغيَّر[١].

الرأي الثاني: مَنْعُ بناءِ (أفْعَل) التفضيل منه مطلقًا؛ قياسًا على غيره من الزوائد، ونُسِبَ أيضًا إلى الأخفش، وهو قولُ المازني[٢]، والمبرد، وابنِ السَّرَّاج[٣]، والفارسي. قال الشاطبي: "وهو مذهبُ جمهور المتقدمين"[٤].

وأوَّلوا ما سُمِعَ من ذلك نحو: هو أعْطَاهم للدَّرَاهِم، وأوْلَاهم للمعروف، بأنه خِلافُ الشائع في كلامهم، فهو نادرٌ، يُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه. وقيل: جُرِّدَ مِن زوائده، وبُنِيَ (أفْعَل) التفضيل من أصْلِهِ الثلاثي.

يقول المبرد: "وَاعْلَم أَنَّ بِنَاء فِعْلِ التَّعَجُّب إِنَّمَا يكونُ مِنْ بَنَاتِ الثَّلَاثَة نَحو: ضَرَبَ، وعَلِمَ، ومَكَثَ..... فَإِنْ قيل: فقد قُلْتَ: مَا أعطَاهُ للدراهم وأَوْلَاده بالمَعْرُوفِ، وإِنَّمَا هُوَ من (أعْطَى، وَأَوْلَى). فَهَذَا وَإِن كَانَ قد خَرَجَ إِلَى الْأَرْبَعَة فَإِنَّمَا أَصْلُه الثَّلَاثَةُ، والهمزة فِي أَوَّلِهِ زَائِدَةٌ، وعَلَى هَذَا جَاءَ ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ﴾ [الحِجْر: ٢٢] وَلَو كَانَ على لَفْظِهِ لَكَانَ: مَلَاقِحَ؛ لِأَنَّهُ يُقَال: ألقَحَتْ فَهِيَ مُلْقِحَة، وَلكنه على حَذْفِ الزَّوَائِد .... وَمن ذَلِك حذفُك جَمِيعَ الزَّوائِد إِذا احتجْتَ إِلَى حَذْفِهَا فِي تَصْغِيرٍ أَو جَمْعٍ أو اضْطُرَّ إِليه شَاعِرٌ "[٥].

وقال الفارسيُّ:" و(أفْعَل، يُفعِلُ) لا يُقالُ منه: هو أفْعَلُ مِنْ كذا، فأمَّا قولهم: ما أوْلَاهُ للخير، وما أعْطَاه للدراهم، فمِنَ الشَّاذّ النادر الذي حُكْمُه أنْ يُحْفَظَ لِقلَّتِه، ويُعْرَفُ

---

(١) شرح السيرافي ٣٥٨/١ شرح الجمل لابن خروف ٥٧٤/٢ شرح الجمل لابن عصفور ٥٨٠/١ شرح الكافية للرضي ٤٥١/٣.

(٢) ينظر رأيه في التذييل والتكميل ٢٣٩/١٠ ارتشاف الضرب ٢٠٧٨/٤ المساعد ١٦٤/٢ التصريح ٣٨٨/٣.

(٣) الأصول في النحو ١٠٢/١.

(٤) المقاصد الشافية ٤٦٦/٤.

(٥) المقتضب ١٧٨/٤-١٨٠.

خروجُه عن الجمهور والكثرة، وسبيلُ ما ذكرْنَا من ذلك لا يُقاسُ عليه، ولا يُجْعَلُ أصْلًا يُحْمَلُ عليه غيرُه"[١].

الرأي الثالث: التفصيلُ بين أنْ تكون همزةُ (أفْعَل) للتعدية، فلا يجوزُ أنْ تُبْنَى منه صيغةُ التفضيل؛ لأنها إذ ذاك حرفُ معنىً، أو لا فيجوزُ؛ لأنها لا معنى لها. ذهب إليه ابنُ عصفور في المقرَّب، فقال: "وإنْ كان على وزن (أفْعَل) ولم تكن همزتُه للتعدية جاز التعجُّبُ منه، نحو قولهم: ما أخْطَأه، وما أصْوَبَه، ما أنْتَنَه، وما أظلمَه، وما أضْوَأه .... وإنْ كانت للتعدية لم يَجُز التعجبُ منه إلَّا أنْ يَشِذَّ مِنْ ذلك، فيُحْفَظُ ولا يُقاسُ عليه، والذي شذَّ من ذلك قولهُم: ما أعطاه للدنانير، وما أوْلَاه للمعروف، وما أضْيَعَه للشيء"[٢].

والرأي الذي أميلُ إليه هو مَنْعُ بناء (أفْعَل) التفضيل من المزيد بالهمزة؛ لأنَّ العلة التي من أجلها امتنعَ بناءُ (أفْعَل) من المزيد غيرِ الجاري مَجْرَى المُجَرَّدِ[٣] موجودةٌ هنا، وهي هَدْمُ البِنْيَة بحَذْفِ بعضِ أُصُولِها، أو حَذْفِ زوائدها الدالة على معنىً مقصودٍ لغير مُوجِب، مع وجود الغناء عن ذلك بـ(أشدّ) ونحوه[٤].

---

(١) الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني ٦٣٠/٢ وينظر أيضًا الإيضاح العضدي ١١٥ المقتصد ٣٧٩/١.

(٢) المقرب ٧٣/١. وإنْ كان ذهب في شرحه للجمل إلى ترجيح رأي سيبويه فقال:" والصحيحُ أنه لا يجوزُ التعجُّبُ منه إلَّا فيما شذَّ من ذلك، وهو قولهم: ما أنتنه، من (أنتن)، وما أخطأه، من (أخطأ)، وما أصْوَبه، من (أصاب)، وما آتاه للمعروف، وما أعطاه للدراهم، وما أضيعه لكذا" شرح الجمل ٥٨٠/١.

(٣) المزيد الجاري مَجْرَى المُجَرَّد هو "ما كان من المزيد فيه ليس له ثلاثيٌّ، ولكنه عُومِلَ معاملة الثلاثي المجرد، نحو: افتقر، وتمَكَّنَ، واستغنى، وامتلأ، واشتدَّ، واتَّقَى، وما أشبه ذلك. فهذه الأمثلة وأشباهها جاريةٌ مَجْرَى الثلاثي لا مَجْرَى الزائد؛ لقولهم في الصفة: فقيرٌ، وغنيٌّ، وشديدٌ، وتقيٌّ". المقاصد الشافية ٤٦٥/٤.

(٤) المقاصد الشافية ٤٦٥/٤، ٤٦٩ التصريح ٣٨٧/٣.

كما أنَّ في كلام أبي علي ردًّا على ما ذكره الوقشيُّ وغيرُه من أنه" قد جاء كثيرًا في الكلام والشعر". فالأمرُ بخلاف ذلك وما سُمِعَ منه "فمن الشاذ النادر الذي حكْمُهُ أن يُحْفَظَ لِقِلَّتِهِ، ويُعرَفَ خروجُه عن الجمهور والكثرة، وسبيلُ ما ذكرنا من ذلك لا يُقاسُ عليه، ولا يُجعلُ أصلًا يُحْمَلُ عليه غيرُه". كما تقدَّم من قول الفارسي.

وحَكَى الشاطبيُّ أنَّ "هذا كُلَّه مِنْ قبيل النادر عند كبار النحويين"[١].

والقولُ بالتفصيل بين أنْ تكون الهمزةُ للتعدية أو لغيرها وَصَفَه ابنُ مالك بأنه" تحكُّمٌ بلا دليل"[٢]. وذكر الشاطبي: "أنَّ هذه التفرقة لم يَقُلْ بها أحدٌ، ولا ذَهَبَ إليه نحويٌّ، ويكفيه في الرَّدّ مخالفتُه للإجماع؛ بناءً على أنَّ إحْدَاثَ قَوْلٍ ثالثٍ خَرْقٌ للإجماع"[٣].

المسألة الثالثة عشرة: **بناءُ اسْمِ التفضيل من السَّوَاد.**

اختف النحويون في بناء (أفعل) التفضيل من الأفعال المشتقة من الألوان[٤].

فذهب البصريون إلى المَنْعِ، وكان للكوفيين فيها قولان:

أحدهما: أنه يجوز من جميع الألوان، وهو قولُ بعضِ الكوفيين، ومنهم الكسائي، وهشام[٥].

---

(١) المقاصد الشافية ٤/٤٦٩.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٤٧.

(٣) المقاصد الشافية ٤/٤٧١ وينظر أيضًا التصريح ٣/٣٨٨.

(٤) ينظر في هذا الخلاف: الإنصاف ١/١٤٨ التبيين عن مذاهب النحويين٢٩٢ اللباب في علل البناء والإعراب ١/٢٠١ توجيه اللمع ٣٨٧ شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٤٩ شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٧٨ شرح الكافية للرضي ٣/٤٥٠ التذييل والتكميل ١٠/٢٣٣ المساعد ٢/١٦٢ المقاصد الشافية ٤/٤٧٥.

(٥) التذييل والتكميل ١٠/٢٣٣ المساعد ٢/١٦٢ الهمع ٦/٤٣.

والآخر: أنه يجوز في السَّوَاد والبَيَاض خاصَّةً دون سائر الألوان، وهو المشهور عنهم. واستدلوا عل ذلك بأنهما أصْلَا سائرِ الألوانِ، والأُصُولُ يكون فيها من التَّصَرُّفِ ما لا يكونُ في الفروع، وبوروده في السماع، ومن ذلك قولُ رؤبة:

أبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي أَبَاضْ(١).

وقول طرفة:

إذَا الرِّجَالُ شَتَوا واشْتَدَّ أَكْلُهُم ∴ فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ(٢).

ومن النثر ما وَرَدَ في الموطأ من قول أبي هريرة –رضي الله عنه– في صِفَةِ جهنم– والعِيَاذُ بالله–:" أَتَرَوْنَهَا حَمْرَاءَ كَنَارِكُم هَذِهِ؟، لَهِيَ أَسْوَدُ مِنَ القَارِ..."(٣).

حيث انتقد الوَقَّشِيُّ بناءَ اسم التفضيل من السَّوَاد، فقال:" قَوْلُهُ: **(لَهِيَ أَسْوَدُ مِنَ القَارِ)**. أَجْمَعَ الرُّوَاةُ عَلَى قَوْلِهِ: (أَسْوَدُ) وإِنَّمَا الوَجْهُ لَهِيَ أَشَدُّ سَوَادًا، ونَظِيرُهُ قَوْلُ عُمَرَ: (فَهْوَ لِمَا سِوَاهَا أَضْيَعُ) والقِيَاسُ: أَشَدُّ إِضَاعَةً، وأَكْثَرُ مَا يَأْتِي مِثْلُ هَذَا في الشِّعْرِ كَقَوْلِهِ:

---

(١) من الرجز في وصف جارية، ديوانه ١٧، وينظر في: الإنصاف ١٥٠/١ شرح الجمل لابن خروف ٥٧٨/٢ التبيين ٢٩٣ شرح الجمل لابن عصفور ٥٧٨/١ شرح الكافية للرضي٤٥٠/٣ التذييل والتكميل ٢٣٣/١٠ خزانة الأدب ٢٣٠/٨. بني أباض: قومٌ، وأخت بني أَبَاض: أي: مشهورة بالبياض مثلهم. والشاهد فيه بناء (أفعل) التفضيل من أفعال الألوان شذوذا على رأي البصريين، ومن البياض والسواد على رأي الكوفيين.

(٢) البيت من البسيط، ديوانه بشرح الأعلم ١٥٠ وينظر في: معاني القرآن للفراء ١٢٨/٢ الإنصاف ١٤٩/١ شرح الجمل لابن خروف ٥٨٠/٢ التبيين ٢٩٣ شرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٦، ١٤٧/٧ شرح الجمل لابن عصفور ٥٧٨/١ التذييل والتكميل ٢٣٤/١٠ المقاصد الشافية ٤٧٥/٤ الخزانة ٢٣٠/٨. شتوا: صاروا في فصل الشتاء. اشتد أكلهم: صار حصُولهم على ما يأكلون عسيرا عليهم. السربال: القميص. وأبيضهم سربال طباخ: كناية عن شدة بخله. والشاهد فيه كسابقه. ورواية الديوان:

إنْ قُلْتَ نَصْرٌ، فنَصْرٌ كانَ شَرَّ فَتَىً ∴ قِدْمًا، وأَبْيَضُهُم سِرْبَالَ طَبَّاخِ.

(٣) الموطأ (٥٧) كتاب جهنم، (١) باب ما جاء في صفة جهنم، برقم (٢).

أَبْيَضُ مِنْ أخْتِ بني أباضِ"[1].

فهو يوافق البصريين في أنه لا يُبْنَى (أفْعَل) التفضيل من الأفعال المشتقة من الألوان قياسًا، بل يُصَاغُ (أفْعَل) من فعلٍ مناسبٍ كـ(أشدَّ) ونحوه، ويُجْعَلُ بعده مصدرُ الفِعْلِ المشتقِّ من اللون منصوبًا على التمييز، فيُقال: أشدُّ بَيَاضًا من اللبن، وأشَدُّ سَوَادًا من الليل.

يقول سيبويه:" هذا بابُ ما لا يجوز فيه (ما أفعَلَه)، وذلك ما كان (أفْعَل) وكان لونًا أو خِلْقَةً. ألا ترى أنك لا تقول: ما أحْمَرَهُ ولا ما أبْيَضَهُ. ولا تقولُ في الأعْرَجِ: ما أعْرَجَه، ولا في الأعشى: ما أعْشَاه. إنما تقولُ: ما أَشَدَّ حُمْرَتَه، وما أشَدَّ عَشَاه. وما لم يكن فيه (ما أفعَلَه) لم يكن فيه (أفْعِلْ به رَجُلًا، ولا: هو أفْعَلُ منه)"[2].

وتعدَّدَتْ عِلَّةُ المَنْعِ عندهم:[3]

فعَلَّلَ الجمهورُ ذلك بأنَّ حقَّ (أفْعَل) التفضيل أنْ تُبنَى من الثلاثي المَحْض، وأكثرُ أفعالِ الألوان إنَّمَا تجِيءُ على (افْعَلَّ، وافْعَالَّ) فيُقال: ابْيَضَّ، وابْيَاضَّ، واخْضَرَّ، واخْضَارَّ، فلم يُبْنَ (أفْعَل) التفضيل –في الغالب– مما يكونُ منها ثلاثيًا إجراءً للأقلّ مُجْرَى الأكثر.

قال ابنُ مالك: "وهذ التعليلُ هو المشهور عند النحويين"[4].

وذهب الخليلُ إلى أنَّ هذه الألوان –ونحوها من العيوب الظاهرة– جَرَتْ مَجْرَى الخِلَق الثابتة التي لا تَزِيدُ ولا تَنْقُص، كاليد، والرِّجْلِ، وسائر الأعضاء التي لا أفْعَالَ لها،

---

(1) التعليق على الموطأ ٣٩٣/٢ وينظر أيضًا الاقتضاب ٥٣١/٢.

(2) الكتاب ٩٧/٤.

(3) ينظر فيها: المقتضب ١٨١/٤ الإنصاف ١٥١/١ التبيين ٢٩٢ شرح التسهيل لابن مالك ٤٥/٣ شرح الكافية للرضي ٤٤٩/٣ التذييل والتكميل ٢٣٤/١٠ تمهيد القواعد ٢٦٤٠/٦ المقاصد الشافية ٤٧٥/٤ التصريح ٣٩٤/٣ الهمع ٤١/٦.

(4) شرح التسهيل ٤٥/٣.

فكما لا يُبْنَى مِنَ الأعضاء؛ لثبوتها وعدم تغيُّرها وفَقْدِ استعمالِ أفعالِهَا، كذلك هذه التي أشْبَهَتْهَا وجَرَتْ مَجْرَاها، وإنْ كان لها أفعالٌ مستعملَة.

يقول سيبويه:" وزَعَمَ الخليلُ أنهم إنَّمَا مَنَعَهُم مِنْ أنْ يقولوا في هذه (ما أفْعَلَه) لأنَّ هذا صار عندهم بمنزلة اليد والرِّجْلِ وما ليس فيه فِعْلٌ مِنْ هذا النحو. ألا تَرَى أنك لا تقول: ما أيْدَاه ولا ما أرْجَلَه، إنَّمَا تقولُ: ما أشَدَّ يَدَه وما أشَدَّ رِجْلَه ونحو ذلك"(١).

وعلَّلَ ابنُ مالك المَنْعَ بعدم اللَّبْس؛ فإنَّه لمَّا كان بناءُ الوَصْفِ من هذا النوع على (أفْعَل)، لم يُبْنَ منه (أفْعَل) التفضيل لئلا يلتبس أحَدُهما بالآخَر. فلو قلتَ: زيدٌ الأسْوَدُ، تُرِيْدُ التفضيلَ، لم يُعْلَمْ هل المراد: أنه ذو سَوَادٍ، أو بمعنى الزائدُ في السَّوَاد؟(٢)

كما أجابوا عن السماع بأنه شاذٌّ، بمعنى: قليل أو نادر، فما وَرَدَ منه لم يَكْثُرْ كثرةً يُقَاسُ مثلُها، فيُحْفَظُ في مَوْضِعِه، ولا يُقَاسُ عليه. نبَّه ابنُ مالك على ذلك بقوله:

وبالنّدُوْرِ احْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ ∴ ولا تَقِسْ عَلَى الذِي مِنْهُ أُثِرْ.(٣)

وجعله أبو الوليد الوقشي من ضرورة الشعر، حيث وصَفَه بأنَّ "أكثر ما يأتي مثلُ هذا في الشعر"، وما يُبْنَى مخالفًا للقياس لأجل الضرورة لا يُجْعَلُ أصْلًا يُقَاسُ عليه. هذا، مع أنَّ بعضَ ما ورد ليس نصًّا في الاحتجاج؛ إذ يحتملُ أن يكون (أفْعَل) فيه وَصْفًا، ومؤنثه (فعلاء)، وليس الذي للتفضيل(٤).

المسألة الرابعة عشرة: **التفضيلُ في قول الإمام مالك:(وأَحَبُّ إليَّ أنْ يفعلَه).**

لا يَخْلُو (أفْعَل) التفضيلِ مِنْ أنْ يكون: مُجَرَّدًا من (أل) والإضافة، أو مقرونًا بـ(أل)، أو مضافًا. ولكل حالةٍ أحكامُها.

---

(١) الكتاب ٤/٩٨.

(٢) شرح التسهيل ٣/٤٥ شرح الكافية للرضي ٣/٤٤٩.

(٣) الألفية باب التعجب.

(٤) الإنصاف ١/١٥٢ شرح الجمل لابن خروف ٢/٥٨١ التبيين ٢٩٣ شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٤٧ التذييل والتكميل ١٠/٢٣٤.

فإذا كان مجردًا من (أل) والإضافة، وَجَبَ له: أنْ يلزم الإفرادَ والتذكيرَ، وأنْ يُؤتَى بعده بـ(مِنْ) جارّةً للمفضول، نحو قوله تعالى:﴿ ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡۖ ﴾ [الأَحْزَاب : ٦]

وإذا كان مقرونًا بـ(أل) وَجَبَ له: أن يكون مطابقًا لِمَا يَجْرِي عليه، فيوافقُه في الإفراد والتثنية والجَمْع، والتذكير والتأنيث، وألَّا يُؤْتَى بعده بـ(مِنْ)، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمُ ٱلۡأَعۡلَوۡنَ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ [آل عِمْرَان: ١٣٩] ﴿ وَأَنذِرۡ عَشِيرَتَكَ ٱلۡأَقۡرَبِينَ﴾ [الشُّعَرَاء: ٢١٤]

وإذا كان مضافًا، فإنْ أُضِيْفَ إلى نكرةٍ لَزِمَ الإفرادَ والتذكيرَ كالمُجَرَّد، فتقول: خالدٌ أكْرَمُ رَجُلٍ، وهندُ أكْرَمُ امرأةٍ. وإنْ أُضِيْفَ إلى معرفةٍ وقُصِدَ المفاضلة جازَتِ المطابقةُ وعدمُها، نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَا فِي كُلِّ قَرۡيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجۡرِمِيهَا﴾ [الأَنْعَام : ١٢٣] وقوله تعالى: ﴿لَتَجِدَنَّهُمۡ أَحۡرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٖ ﴾ [البَقَرَة : ٩٦] وإن لم يُقصَد المفاضلة أو قُصِدَ زيادةٌ مطلقة وَجَبَتِ المطابقة، نحو: الناقصُ والأشجُّ أعْدَلا بني مروان. أي: الموصوفان بالعَدْل.

وقد انتقد الوقشيُّ قولَ الإمام مالكٍ–رَحِمَه الله– وقد" بَلَغَهُ، أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ (كَبِرَ حَتَّى كَانَ لَا يَقْدِرُ عَلَى الصِّيَامِ. فَكَانَ يَفْتَدِي) قَالَ مَالِكٌ: وَلَا أَرَى ذَلِكَ وَاجِبًا. وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَفْعَلَهُ إِذَا كَانَ قَوِيًّا عَلَيْهِ"[1].

حيث أتَى بـ(أفْعَل) التفضيل في: (وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَفْعَلَهُ) مجردًا من (أل) والإضافة، ولم يَأتِ معه بـ(مِنْ)، وليس هذا مِنْ مواضع حَذْفِها[2]، وإذ لم يأتِ معه بـ(مِنْ) فالوَجْهُ

(١) الموطأ (١٨) كتاب الصيام، (١٩) باب فدية من أفطرَ في رمضان من عِلَّة، برقم (٥١).

(٢) يجوز حذفُ (من) مع مجرورها، –وهو المفضول– للعلم به، نحو قوله تعالى: سمح وَٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ وَأَبۡقَىٰ سجى سجحالأَعْلَى: تمختجحسجح يعني: من الحياة الدنيا. وأكثر ما تُحذف إذا كان (أفعل) التفضيل خبرًا، نحو: أخوك أفضلُ، ويقلُّ الحذفُ إذا كان حالًا أو صفةً. شرح التسهيل لابن مالك ٥٦/٣ التصريح ٤٤١/٣.

أنْ يَجْعَلَه مقرونًا بـ(أل)؛ لأنَّ (أفْعَل) إذا لم يكن مضافًا، ولم تأتِ معه (مِن) كان مقرونًا بـ(أل).

ثم يُرَجِّحُ أنَّ (أحَبّ) خَرَجَتْ في كلام الإمام مالك عن معنى التفضيل، وصارَتْ صِفَةً مشبَّهَةً بمعنى (حَبِيْبٌ) فيقول: "وَقَوْلُهُ: **(وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَفْعَلَهُ)** كَذَا الرِّوَايَةُ، وَكَان الوَجْهُ أَنْ يَقُوْلَ: والأحَبُّ؛ لأنَّ (أفْعَل) التِي للمُفَاضَلَةِ إِنَّمَا تُسْتَعْمَلُ بِغَيرِ أَلِفٍ وَلَام إِذَا كَانَ مُضَافًا كَقَوْلِكَ: هُوَ أَحْسَنُ النَّاسِ، أَوْ كَانَتْ مَعَهُ (مِنْ) كَقَوْلِكَ: زَيدٌ أَحْسَنُ مِنْ عَمْرٍو، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ كَذلِكَ فَلَابُدَّ فِيهِ من الألِفِ واللَّامِ. والوَجْهُ في هَذَا أَنْ تُجْعَلَ (أَحَبُّ) لِغَيرِ المُفَاضَلةِ كَأَنَّهُ قَال: وَحَبِيبٌ إِلَيَّ أَنْ لا يَفْعَلَ، وَقَدْ ذَكَرْنَا فِيمَا مَضَى أَنَّ (أَفْعَلَ) قَدْ يَجِيءُ لِغَيرِ المُفَاضَلَةِ كَقَوْلنَا في الأذَانِ: اللهُ أَكْبَرُ، بِمَعْنى كَبِيرٌ، وكَقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾ [هُود : ٢٧] أي: الأرَاذِلُ الَّذِين كَانُوا فِينَا، وَلَوْ أَرَادُوا المُفَاضَلَةَ لَجَعَلُوا لأنْفُسِهِمْ حَظًّا مِنَ الرَّذَالةِ"(١).

والقولُ بأنَّ (أفْعَل) التفضيل قد يأتي على غير بابه، فيُرَادُ به الوَصْفُ لا المفاضلة، حيث يُؤَوَّلُ بـ(اسم الفاعل، أو الصفة المشبهة) هو قولُ جماعةٍ من المتقدمين، منهم أبو عُبيدة مَعْمَر بن المُثَنَّى(٢)، والمبرد، ووافقهم ابنُ مالك.

يقول المبرد: "فأمَّا قولُه جَلَّ ثناؤه: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِۚ﴾ [الرُّوم : ٢٧] ففيه قولان: أحدهما وهو المَرْضِيُّ عندنا: إنَّما هو: (وهو عليه هَيِّنٌ)؛ لأنَّ الله –جَلَّ وعَزَّ– لا يكونُ عليه شيءٌ أهْوَنَ من شيءٍ آخرَ. وقد قال مَعْنُ بن أوْسٍ:

لَعَمْرُكَ مَا أدْرِي وإنّي لَأَوْجَلُ ∴ عَلَى أيّنَا تَعدُو المَنِيَّةُ أوَّلُ(٣).

---

(١) التعليق ٣١٦/١. وينظر أيضًا الاقتضاب ٣٤٢/١.

(٢) مجاز القرآن ١٢١/٢ وينظر أيضًا: الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر بن الأنباري ٢٩/١.

(٣) من الطويل، ديوانه ٥٧ وينظر في: مجاز القرآن ١٢١/٢ المقتضب ٢٤٦/٣ الكامل ٧٥٠/٢ الزاهر ٣٠/١ أمالي ابن الشجري ٧٤/٢ خزانة الأدب ٥٠٥/٦، ٢٤٤/٨.

أرد: وإنّي لَوَجِلٌ، وكذلك يُتَأَوَّلُ ما في الأذان: (الله أكبر، الله أكبر)، أي: اللهُ كَبِيْرٌ؛ لأنَّه إنَّما يُفَاضَلُ بين الشيئَيْنِ إذا كانا مِنْ جنسٍ واحِدٍ، يقال: هذا أكبرُ مِنْ هذا، إذا شَاكَلَه في بابٍ"(١).

وقال ابن مالك: "وقد يُسْتَعْمَلُ العَارِي الذي ليس معه (مِنْ) مُجَرَّدًا عن التفضيل، مُؤوّلًا باسم فاعلٍ، كقوله تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾ [النَّجْم: ٣٢] ومُؤَوَّلًا بصفةٍ مشبَّهة كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الرُّوم: ٢٧] فـ(أَعْلَمُ) هنا بمعنى: عَالِم؛ إذ لا مُشَارِكَ لله تعالَى في عِلْمِه بذلك، و(أَهْوَنُ) بمعنى: هَيّنٌ؛ إذ لا تَفَاوُتَ في نِسَبِ المقدورات إلى قُدْرَتِهِ تبارك وتعالى"(٢).

وخالَفَهم في ذلك آخرون حيث يَرَوْنَ أنَّ (أَفْعَلَ) لا يَخْرُجُ عن معنى التفضيل، وأوَّلُوا ما وَرَدَ من ذلك على تقدير (مِن) محذوفةً، أو أنه جَرَى على ما اعتادته العربُ في كلامها، فخُوطِبُوا بمقتضى كلامهم وبما اعتادوه؛ مراعاةً لأحوالِ المخاطبين.

حكاه أبو بكر بنُ الأنباري عن الكوفيين فقال:" قال أبو العباس[يعني: ثعلبًا]: وقال النحويون: يعني: الكسائي، والفراء، وهشامًا: (الله أكبرُ) معناه: الله أكبرُ مِنْ كُلّ شيءٍ، فحُذِفتْ (مِنْ)؛ لأنَّ (أَفْعَل) خبرٌ، كما تقول: أبوك أَفْضَلُ، وأخوك أعْقَلُ. فمعناه: أَفْضَلُ، وأعْقَلُ من غيره"(٣).

وعليه، فـ(الله أكبر) يحتمل: الله أَكْبَرُ مِنْ كُلّ شَيْءٍ يُتَوَهَّم له كِبَرٌ، أو على ما اعتادوه من المفاضلة بين المخلوقِيْنَ، وإنْ لم تكن هناك نِسْبَةٌ بين كبرياء الله تعالى، وكِبَر المخلوقين.

---

(١) الكامل ٨٧٦/٢-٨٧٧ وينظر أيضًا المقتضب ٢٤٥/٣-٢٤٦.

(٢) شرح التسهيل ٦٠/٣ وينظر أيضًا التذييل والتكميل ٢٦٦/١٠ شرح الألفية لابن الناظم ٣٤٥ تمهيد القواعد ٢٦٨٢/٦ المقاصد الشافية ٥٨١/٤.

(٣) الزاهر ٣٠/١-٣١.

وكذلك (وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِۚ) جاء على نحو ما جَرَتْ به عادتُكم من أنَّ الإعادة أهْوَنُ على المخلوق من الابتداء.

وقوله تعالى: (هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ) أي: أعْلَمُ بكم من حيث تتوهَّمُون أنَّ لكم عِلْمًا، ولله تعالى عِلْمًا، أو على حَدّ ما تقولون: هذا أعْلَمُ من هذا، فنَزَلَ القرآنُ بطريقة العرب في كلامها[1].

(1) الكامل ٨٧٨/٢ الزاهر ٣٠/١ التذييل والتكميل ٢٧٠/١٠ المقاصد الشافية ٥٨٢/٤ خزانة الأدب ٢٤٢/٨.

المسألة الخامسة عشرة: **توكيدُ النكرة توكيدًا معنويًا**

تنقسم النكرة إلى قسمَيْنِ، أحدهما: النكرة المحدودة، وهي التي تَدُلُّ على معلومِ القَدْرِ، زمانًا، أو مكانًا، أو عددًا، نحو: يوم، وليلة، وشهر، وحَوْل، وفرسخ، ومِيْل، ودِرْهَم، ودرهمَيْنِ.

والآخر: النكرة غير المحدودة، وهي التي تَصْلُحُ للقليل والكثير، نحو: حين، ووقت، وزمان، ومُدَّة، ومسافة، ودَرَاهِم.

وقد ذهب النحويون إلى أنَّ باب التوكيد المعنويّ أصْلُه للمعارف دون النكرات، نحو: جاء الأميرُ نفسُه، والقومُ كلُّهم[١]؛ لأنَّ المعرفةَ قد ثبتَتْ عينُها، وظَهَرَتْ حقيقتُها، فجاز توكيدُها. وبناءً على ذلك اختلفوا في توكيد النكرة توكيدًا معنويًا[٢].

فذهب البصريون إلا الأخفش إلى مَنْعِ تأكيدها مطلقًا، سواءٌ أفادَتْ أم لم تُفِدْ.

فقد ذكر سيبويه أنهم "كَرِهُوا أنْ يكون (أجمعون، ونفسُه) معطوفًا على النكرة في قولهم: مررتُ برجلٍ نفسِهِ، ومررتُ بقومٍ أجمعين"[٣].

وذكر في موضعٍ آخر "أنَّ (كُلَّهم، وأجمعِيْنَ) لا يُكَرَّرَانِ على نكرة"[٤].

وذهب الأخفشُ والكوفيون إلى جواز تأكيد النكرة معنويًا إنْ أفادَتْ، فيجوزُ: قمْتُ ليلةً كُلَّهَا، وصُمْتُ شهرًا كلَّه. ووافقهم ابنُ مالك، وصحَّحَه ابنُ هشام[٥].

---

(١) المقاصد الشافية ٢٠/٥.

(٢) ينظر في الخلاف وأدلة كل مذهب: الإنصاف ٤٥١/١ شرح الجمل لابن خروف ٣٤١/١ اللباب في علل البناء والإعراب ٣٩٥/١ شرح المفصل لابن يعيش ٤٤/٣ شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٧/١ شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٨/٣ شرح الكافية الشافية ١١٧٥/٣ شرح الكافية للرضي ٣٧٢/٢ التذييل والتكميل ٢٠٢/١٢ شرح ابن الناظم ٣٦٠ المساعد ٣٩٢/٢ تمهيد القواعد ٣٢٩٨/٧ المقاصد الشافية ١٧/٥ التصريح ٥١٨/٣ الهمع ٢٠٤/٥.

(٣) الكتاب ٣٨٦/٢.

(٤) الكتاب ٣٩٦/٢.

(٥) أوضح المسالك ٣٣٢/٣ وينظر أيضًا التصريح ٥١٨/٣.

يقول ابنُ مالك: "وإنْ أفادَ توكيدُ النكرة جازَ، وفَاقًا للأخفش والكوفيين"[١].

وحكى ابنُ مالك أنَّ هذا قولٌ لبعض الكوفيين، وأنَّ بعضَهم ذَهَبَ إلى جواز توكيد النكرة مطلقًا فقال: "ومَنَعَ البصريون إلا الأخفش توكيدَ النكرة مطلقًا، وأجازه بعضُ الكوفيين مطلقًا، وأجازه بعضُهم إذا أفادَ ومَنَعَه إذا لم يُفِدْ"[٢].

ومِمَّا ورد من توكيد النكرة في الموطأ ما حكاه الإمامُ مالك-رضي الله عنه- عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن "أَنَّ رَجُلًا فِي إِمَارَةِ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، أَعْتَقَ رَقِيقًا لَهُ كُلَّهُمْ جَمِيعًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ..."[٣].

حيثُ انتقدَ الوقشيُّ توكيدَ النكرة معنويًا بألفاظه الدَّالّة على الإحاطة والشمول فقال: "وَقَوْلُهُ -في حَدِيثِ رَبِيعَةَ-: **(فَأَعْتَقَ رَقِيقًا لَهُ كلَّهُم)** النَّحويُّوْنَ لَا يُجِيزُوْنَ: رَأَيتُ قَوْمًا كُلَّهُم؛ لأنَّ التأكِيد بـ(كُلّهِم) وبـ(أَجْمَعِين) إنَّمَا يَكُوْنُ لِلمَعَارِفِ، وأَجَازَ الكُوْفِيُّوْنَ تَأْكِيدَ النكِرَةِ إِذَا كَانَتْ مَعرُوْفَةَ المِقْدَارِ كَقَوْلكَ: قَبَضْتُ دِرهمًا كُلَّهُ، ودِرهمَيْنِ كِلَيْهِمَا، وَلَم يُجِيزُوا: قَبَضْتُ دَرَاهِمَ كُلَّها؛ لأنَّها مَجْهُوْلَةُ المِقْدَارِ، وهذَا كُلُّهُ خَطَأٌ عِنْدَ البصرِيّينَ. والوَجْهُ فِي الحَدِيثِ أَنْ يُجْعَلَ (كُلُّهُم) بَدَلًا مِنَ (الرَّقِيقِ) لَا تَأْكِيدًا؛ لأنَّ (كُلًّا) قَدْ تُسْتَعمَلُ فِي كَلامِ العَرَبِ غيرَ تَابِعٍ لِمَا قَبْلَهُ عَلَى مَعْنَى التَّأْكِيدِ، فَيُقَال: كُلُّ القَوْمِ ذَاهِبُوْنَ، وَجَاءَنِي كُلُّ القَوْمِ، فيُسْتَعمَلُ اسمًا غَيرَ تَابِعٍ يُبْتَدَأُ بِهِ، وَيَلِي العَوَامِلَ، قَال تَعَالى: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس : ٣٢] وَقَال تَعَالى: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا ﴾ [مَرْيَم : ٩٥] "[٤].

---

(١) تسهيل الفوائد ١٦٥ وينظر أيضًا شرح التسهيل ٢٩٦/٣ شرح الكافية الشافية ١١٧٧/٣. وقال في الألفية:

وإنْ يُفِدْ توكيدُ منكُورٍ قُبِلْ ∴ وعن نُحَاةِ البصرةِ المَنْعُ شَمِلْ.

(٢) شرح التسهيل ٢٩٦/٣.

(٣) الموطأ (٣٨) كتاب العتق والولاء، (٣) باب من أعتق رقيقًا لا يملك مالًا غيرَهم، برقم (٤).

(٤) التعليق على الموطأ ٨٣/٢. وينظر أيضًا الاقتضاب ٣٢٧/٢.

فهو يوافق البصريين في مَنْعِ تأكيد النكرة مطلقًا؛ حيث يُؤَوّلُ ما ورد في الحديث على البدل. وهو أيضًا رأيُ الأندلسيين، حكاه عنهم أبو حيَّان فقال:" قال أصحابُنا: والصحيحُ ما ذَهَبَ إليه البصريون من امتناعِ تأكيد النكرة، مؤقَّتةً كانت أو غَيْرَ مؤقَّتةٍ، وما جاء في الشعر مِمَّا ظاهرُه ذلك يُؤوَّل-إنْ أمْكَنَ-، وإلَّا فهو ضرورةٌ"[١].

والذي يظهر لي أنَّ النكرة في هذا الحديث لا يجوز توكيدُها؛ لأنها غيرُ محدودة، فهي تدلُّ على عددٍ غير معلوم القدْرْ من العبيد، وما كان كذلك لا يجوزُ توكيدُه معنويًا باتفاقٍ.

فقد ذكر ابنُ مالك أنه "لا خِلَافَ في مَنْعِ تأكيدِ النكرة غيرِ المحدودة؛ إذ لا فائدةَ في توكيدها"[٢].

كما حَكَى أبو حيان أنه "وَافَقَ البصريين الكوفيون على منع تأكيد النكرة غير المؤقتة، مِنْ جِهَةِ أنَّها إذا كانتْ غيرَ مؤقتة لم تكن معلومةَ القَدْرِ، فلا يُفِيْدُ التأكيدُ إذ ذاك أنَّ المُرَادَ جميعُ المِقْدَارِ لا بعضُه"[٣].

وأنَّها إنْ أفادَتْ يجوزُ توكيدُها بقِلَّةٍ[٤]؛ استنادًا إلى ما وَرَدَ مِنَ السَّمَاع، ومنه قول الراجز:

قد صَرَّتِ البَكْرَةُ يَومًا أجْمَعَا[٥].

---

(١) التذييل والتكميل ٢٠٤/١٢ وينظر أيضًا شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٩/١.

(٢) شرح الكافية الشافية ١١٧٦/٣.

(٣) التذييل والتكميل ٢٠٢/١٢ وينظر أيضًا التصريح ٥١٨/٣.

(٤) حكى أبو حيان عن السهيلي تقييدَ الجواز بالقلة فقال: "وقال السهيلي: النكرةُ المتبعِّضةُ لا تُؤَكَّدُ إلَّا قليلًا". التذييل والتكميل ٢٠٤/١٢.

(٥) لم أقف على قائله، وينظر في: الإنصاف٤٥٤/١ اللباب ٣٩٦/١ شرح المفصل لابن يعيش ٤٥/٣ شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٨/١ شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٧/٣ شرح الكافية الشافية ١١٧٧/٣ شرح الكافية للرضي ٣٧٣/٢ التذييل والتكميل ٢٠٣/١٢ شرح ابن الناظم ٣٦١ تمهيد القواعد ٣٢٩٨/٧ المقاصد الشافية ١٩/٥ التصريح ٥١٩/٣ الهمع ٢٠٤/٥

وقول الآخر:

يالَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا .·. تَحْمِلُنِي الذِّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا[١].

ولحديث عبد الله بن شقيق، قال: "قلتُ لعائشةَ-رضِيَ الله عنها-: أَكَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَصُوْمُ شَهْرًا كُلَّه؟ قالت: ما عَلِمْتُه صَامَ شهرًا كُلَّه إلَّا رَمَضَانَ..."[٢].

المسألة السادسة عشرة: **معنى الواو في قول عائشة رضي الله عنها: (وصَلَاةِ العَصْرِ)**

رَوَى الإمامُ مالكٌ بسنده "عَنْ أَبِي يُونُسَ مَوْلَى عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهُ قَالَ: أَمَرَتْنِي عَائِشَةُ أَنْ أَكْتُبَ لَهَا مُصْحَفًا. ثُمَّ قَالَتْ: إِذَا بَلَغْتَ هَذِهِ الْآيَةَ فَآذِنِّي: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ﴾ [البَقَرَةِ: ٢٣٨] فَلَمَّا بَلَغْتُهَا آذَنْتُهَا فَأَمْلَتْ عَلَيَّ: (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ، وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى، وَصَلَاةِ الْعَصْرِ، وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ)، قَالَتْ عَائِشَةُ: سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"[٣].

المقاصد النحوية ١٥٨٣/٤. صرَّت: صوَّتَتْ، من الصَّرير وهو الصوتُ. البكرة: ما يُستقى عليها الماءُ من البئر. والشاهد فيه أنه أكَّد (يوما) وهو نكرة محدودة بـ(أجمعا).

(١) الرجز لأعرابي نظر إلى امرأةٍ حسناء ومعها صبيٌّ، فإذا بكى قبَّلتُه فسكَتَ، فأُعْجِبَ بها. وينظر في: شرح الجمل لابن خروف ٣٤١/١ شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٨/١ شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٧/٣ شرح الكافية الشافية ١١٧٨/٣ شرح الكافية للرضي ٣٧٣/٢ التذييل والتكميل ١٩٨/١٢ شرح ابن الناظم ٣٦٠ تمهيد القواعد ٣٢٩٨/٧ المقاصد الشافية ١٩/٥ الهمع ٢٠٥/٥ المقاصد النحوية ١٥٨١/٤ خزانة الأدب ١٦٨/٥. الذلفاء: اسم امرأة، منقولٌ من الذَّلَفِ، وهو صِغَرُ الأنفِ واستواء الأرنبة. والشاهد فيه: أنه أكد (حولا) وهو نكرة بـ(أكتع).

(٢) صحيح مسلم (١٣) كتاب الصيام/ (٣٤) باب صيام النبي ﷺ في غير رمضان...، برقم (١١٥٦). شرح النووي ٥٢/٨.

(٣) الموطأ (٨) كتاب صلاة الجماعة، (٨) باب الصلاة الوسطى، برقم (٢٥).

وقد اختلف العلماءُ في معنى (الصلاة الوسطى)؛ لاختلافهم في معنى الواو في: (وصَلَاةِ العَصْرِ) [1].

فمنهم مَنْ ذهب إلى أنها عاطفةٌ، والعطفُ يقتضي المغايرة، وبَنَى على ذلك أنَّ الصَّلاةَ الوسطى ليستْ هي صلاةُ العصرِ؛ لأنَّ الشيءَ لا يُعطَفُ على نفسِه. هذا هو المعروفُ من لسان العربِ، والظاهرُ من الرواية.

وذهب الجمهورُ إلى أنَّ الصلاة الوسطى هي صلاةُ العصر، وكان لهم في معنى الواو قولان:

أحدهما: أنها زائدةٌ في المعنى، والعَطْفُ هنا لا يقتضي المغايرة في الحقيقة؛ لجواز أنْ يكون المعطوفُ مغايرًا للمعطوف عليه في المعنى دون الذات، كما في عَطْفِ الصفات، ومنه قولُ الشاعر:

إلى المَلِكِ القَرْمِ وابْنِ الهُمَا ∴ مِ ولَيْثِ الكَتِيبَةِ في المُزْدَحَمْ[2].

وفيها يجوز عَدَمُ العطفِ، ويَتْبَعُ الثاني الأولَ؛ لأنه هو مِنْ حيثُ كانت الصفاتُ تَجْرِي على ذاتٍ واحدةٍ، فثبوتُ الواو وسقوطُها في مثل هذا من الكلام العرب سواءٌ في المعنى. والتقدير: حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاةِ العصر.

---

(١) التمهيد لابن عبد البر ٢٨٠/٤ الاستذكار ٤٢٢/٥ المنتقى شرح الموطأ للباجي ٢٢١/٢ الاقتضاب ١٦١/١ الفصول المفيدة في الواو المزيدة ١٤٠ كشف المغطى عن المعاني والألفاظ الواقعة في الموطا ١١٣.

(٢) البيت من المتقارب، ولم أقف على قائله، وينظر في: معاني القرآن للفراء ١٠٥/١، ٥٨/٢ التمهيد ٢٨٣/٤ الاستذكار ٤٢٣/٥ الإنصاف ٤٦٩/٢ شرح الكافية للرضي ٢٦٥/١ خزانة الأدب ٤٥١/١ الفصول المفيدة ١٤١. القَرْمِ: الرجل المعظَّم، وأصله الجملُ المكرَّمُ الذي أعِدَّ للضِرَابِ. المُزْدَحَم: أرض المعركة؛ سميت بذلك لأنَّ الأبطال يتزاحمون فيها. والشاهد فيه جواز عطف بعض الصفات على بعض، وهي لذاتٍ واحدة.

والثاني: أنَّ الواو عاطفةٌ، وهو من عَطْفِ الخاص على العام تنويهًا بشأنِهِ، وتعظيمًا لقَدْرِهِ، كما في قوله تعالى: ﴿فِيهِمَا فَٰكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾ [الرَّحْمٰن: ٦٨] و﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البَقَرَة : ٩٨].

وقد انتقد الوقشيُّ الوَجْهَ القائلَ بزيادة الواو فقال:" وَقَوْلُ عَائِشَةَ: **(وَصَلاةِ العَصرِ)**. قِيلَ: إِنَّ الوَاوَ زَائِدَةٌ كَزِيَادَتها فِي قَوْلِهِ:

إِلَى المَلِكِ القَرمِ وابْنِ الهما ∴ م وَلَيثُ الكَتِيبَةِ في المُزْدَحَم

أَرَادَ: ابنَ الهُمَامِ، لَيثَ الكَتِيبَةِ. وهذَا غَيرُ صَحِيح؛ لأَنَّ هذَا إِنَّمَا يَأْتِي في الصِّفَاتِ كَقَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِزَيد العَاقِلِ والظَّرِيفِ والكَرِيمِ، وجَاز ذلِكَ؛ لأَنَّ كُلَّ صِفَةٍ تُفِيدُ مَا لَا تُفِيدُ الثَّانِية، وَلَا خِلافَ بَينَ النحويّينَ أَنّكَ لَوْ قُلْتَ: مَرَرتُ بِزَيدٍ وَزَيدٍ وَهُمَا شَخْصٌ وَاحِدٌ لَمْ يَجُزْ "(١).

فهو يرى أنَّه لا يَصِحُّ حَمْلُ العطف في الحديث على العطف بين الصفات؛ لِمَا بينهما من فارقٍ، فإنَّ الغَرَضَ من العطفِ بين الصفات تَعْدَادُها، وهي متغايرةٌ، تفيدُ كلٌّ واحدةٍ ما لا تفيده الأخرى، بخلاف العطف بين الأعلام، فإنه يمتنعُ أنْ تقول: جاءني زيدٌ وأبو عبد الله، وهما شخصٌ واحدٌ؛ لعدم الفائدة، فبانَ الفرقُ بينهما.

ثم حَكَى قولَ مَنْ يرى أنَّ العطفَ في الحديث مِنْ عَطْفِ الخاصّ على العام، ورجَّحَه، فقال: "وَقَال قَوْم: دُخُوْلُ الوَاوِ هُنَا لَا تَدُلُّ على أَنّها غَيرُ الوُسْطَى كَمَا لَمْ تَدُلَّ الوَاوُ في قَوْلِهِ تَعَالى: ﴿فِيهِمَا فَٰكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾ ، و﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ ... وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ عَلَى أَنّهُمَا لَيسَا مِنَ المَلائِكَةِ، وَعَلَى أَنَّ النَّخْلَ والرُّمَّانَ لَيسَا مِنَ الفَاكِهةِ، وَإِنَّمَا هذَا عَلَى سَبِيلِ الإِشَارَةِ والتّعظِيمِ. وَالعَرَبُ تَخُصُّ الشَّيءَ بالذِّكْرِ تَنْويهًا بِهِ، وتَعْظِيمًا لِقَدرِهِ. ويُقَوِّيّ هذَا أَنَّ الصَّلَوَاتِ في الآيَةِ قَدْ دَخَلَتْ فِيها الصَّلاةُ الوُسْطَى وَخَصَّ الصَّلاةَ

(١) التعليق على الموطأ ١/١٨٣-١٨٤.

الوُسْطَى تَنْويهًا لَها، ثُمَّ أَعَادَ ذِكْرَها مَرَّة أُخْرَى، بِقَوْلِهِ: (وَصَلاةِ العَصرِ) تأَكِيدًا لِلْمَثُوْبَة"[1].

ويظهرُ لي أنَّ التوجيه بزيادة الواو أرْجَحُ في الدلالة على أنَّ الصلاة الوسطى هي صلاةُ العصر؛ حيث يؤيدُه سقوطُها في بعض روايات الحديث، فقد رَوَى هُشَيْمٌ بسنده عن أم المؤمنين حفصة –رضي الله عنها– أنها قرأتْ: "حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ، وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى، صَلَاةِ الْعَصْرِ"[2]، وقولُه –صلَّى الله عليه وسلَّم– يومَ الأحزاب: (شَغَلُوْنَا عَنِ الصَّلَاةِ الوُسْطَى صَلَاةِ العَصْرِ)[3]. بإسقاط الواو على البدل، وتكونُ الصلاة الوسطى هي صلاةُ العصر، كما يرى الوقشيُّ والجمهور.

المسألة السابعة عشرة: **العطفُ بـ(أو) بدلًا من (أم) في قوله: أمتتابعاتٍ أم يَقْطَعُهَا؟**

من حروف العطف (أم) المتصلة، وهي التي تُسْبَقُ بهمزة التسوية، سواءٌ أُوجِدَتْ معها كلمة (سواء) أم لا، نحو قوله تعالى:﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ [البَقَرَة: ٦] وقولهم: ما أُبَالِي أزيدٌ قائمٌ أم قاعدٌ. أو بهمزة التعيين، وهي همزةُ الاستفهام التي يُطْلَبُ بها وبـ(أم) تعيينُ أحد الشيئين، كـ(أي) نحو: أزيدٌ عندك أم عمرو؟ بمعنى: أيُّهما عندك؟ ويكون الجوابُ بتعيينِ أحدهما.

---

(1) التعليق على الموطأ ١/١٨٤.

(2) الموطأ (٨) كتاب صلاة الجماعة، (٨) باب الصلاة الوسطى، برقم (٢٦).

(3) البخاري (٦٥) كتاب التفسير، (٤٢) باب (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) في شرح حديث رقم (٤٥٣٣) فتح الباري ٨/٢٤٥. ومسلم (٥) كتاب المساجد ومواضع الصلاة، (٣٦) باب الدليل لمن قال: الصلاة الوسطى هي صلاة العصر، برقم (٦٢٧) شرح النووي ٥/١٨١.

ومِمَّا وَرَدَ من ذلك ما رواه الإمامُ مالك–رحمه الله– عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ المَكِّيِّ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ قَالَ: كُنْتُ مَعَ مُجَاهِدٍ وَهُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ. فَجَاءَهُ إِنْسَانٌ فَسَأَلَهُ عَنْ صِيَامِ أَيَّامِ الْكَفَّارَةِ أَمُتَتَابِعَاتٍ أَمْ يَقْطَعُهَا؟ "(١).

حيث انتقدَ الوقشيُّ ما وَقَعَ في أكثر نُسَخِ الموطأ من العطف بـ(أو)، واختار العطفَ بـ(أم) في هذه الموضع؛ وأيَّدَ ذلك بأنها هي التي تُعَادِلُ همزة الاستفهام(٢)، بخلاف العطف بـ(أو) بعد الاستفهام فإنَّ جوابه: نعم أو لا. فقال:" وَقَوْلُهُ: (**أَمُتَتَابِعَاتٍ أَمْ يَقْطَعُهَا**). وَوَقَعَ في أَكْثَرِ النُّسَخِ: (أَوْ يَقْطَعُهَا) والوَجْهُ (أَمْ)؛ لأنها العَدِيلَةُ لألِفِ الاسْتِفْهَامِ"(٣).

وقد أجاز ابنُ هشامٍ العطفَ بـ(أو) في نحو هذا، فقال بعدما ذَكَرَ امتناعَ العطف بـ(أو) قياسًا بعد همزة التسوية:" وَإِنْ كَانَت همزَةَ الاسْتِفْهَام جَازَ قِيَاسًا، وَكَانَ الجَوَابُ بـ(نعم) أَو بـ(لَا)، وَذَلِكَ أَنه إِذا قيل: أَزيدٌ عنْدك أَو عَمْرٌو؟ فَالمَعْنى: أَأحدُهُما عنْدك أم لَا؟ فَإِنْ أَجَبْتَ بِالتَّعْيِينِ صَحَّ؛ لِأَنَّهُ جَوَاب وَزِيَادَة"(٤).

والمراد: أنك إذا أَجَبْتَ بالتعيين فقلت: زيدٌ عندي–مثلًا– صَحَّ الجوابُ به مِنْ حيثُ إنَّ المُعَيَّنَ الذي أَجَبْتَ به يَصْدُقُ عليه أنه أحدُهما، وبهذا يَحْصُلُ المطلوبُ وزيادةٌ، مِنْ حيثُ وُجُودِ التعيين(٥).

---

(١) الموطأ (١٨) كتاب الصيام، (١٧) باب ما جاء في قضاء رمضان والكفارات، برقم (٤٩).

(٢) سميت المعادلة لأنَّ كلًّا من الهمزة و(أم) كالعِدْلِ، وهو أحد شِقَّيْ الحِمْلِ. قال الهروي عن (أم):" وتكون معادِلةً لألف الاستفهام، وهي معها بمعنى: أيُّهما أو أيُّهم، كقولك: أقام زيدٌ أم عمروٌ؟ ومعناه: أيهما قام، أذا أم ذا؟ فجُعِلَت الألفُ مع أحد الاسمين المسؤول عنهما، و(أم) مع الآخر، فهذا معنى التعديل للألف". الأزهية ١٢٤ وينظر أيضًا شرح المفصل لابن يعيش ٩٨/٨ الجنى الداني ٢٠٤ المغني ٢٦٧/١.

(٣) التعليق على الموطأ ٣١٣/١ وينظر أيضًا الاقتضاب ٣٣٨/١.

(٤) مغني اللبيب ٢٨٢/١.

(٥) حاشية الشمني ٩٣/١.

ويؤيد ما أجازه ابنُ هشام دلالةُ السياق، فقد" قَالَ حُمَيْدٌ: فَقُلْتُ لَهُ: نَعَمْ. يَقْطَعُهَا إِنْ شَاءَ. قَالَ مُجَاهِدٌ: لَا يَقْطَعُهَا؛ فَإِنَّهَا فِي قِرَاءَةِ أُبَيّ بْنِ كَعْبٍ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ". حيثُ حَصَلَ الجوابُ بـ(نعم) على رأيٍ، وبـ(لا) على رأيٍ، مع التعيين.

كما ذكر الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة–رحمه الله– أنَّ العطفَ بـ(أو) وقع بعد همزة الاستفهام في آياتٍ كثيرةٍ، أحْصَى منها اثنين وعشرين موضعًا[١].

وأيضًا فإنَّ التحقيقَ في معنى (أو) أنها موضوعةٌ لأحد الشيئَيْنِ أو الأشياء، وأما بقية المعاني التي تدلُّ عليها فمستفادَةٌ من القرائن[٢].

المسألة الثامنة عشرة: **توجيهُ قراءة الكسر في (وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ) بالخفض على الجوار.**

في قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ [المَائِدَة : ٦].

قُرِئ (وَأَرْجُلَكُمْ) بفتح اللام، وكسرها، وضمها. ومَوْضِعُ البَحْثِ هنا قراءةُ الكَسْرِ، فقد قرأ بها ابنُ كثير، وأبو عمرو، وحمزة، وعاصم في رواية شُعْبَة، مِنَ السبعة. وخلف، وأبو جعفر مِنَ العشرة، ومِنْ غيرهم أنس، وابن عباس، وعكرمة، والضَّحَّاك وجماعة[٣].

وقد اختلف العلماء في توجيه هذه القراءة على أقوال:

---

(١) دراسات لأسلوب القرآن ٦٤٧/١.

(٢) الجنى الداني ٢٣١ مغني اللبيب ٤٣٦/١ الهمع ٢٤٧/٥.

(٣) ينظر: السبعة ٢٤٢ التيسير ٩٨ النشر ٢٥٤/٢ الإتحاف ٥٣٠/١ مختصر في شواذ القرآن ٣٧ شواذ القراءات ١٥١.

الأول: أنها مجرورةٌ عطفًا على الرؤوس، في قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾؛ إعمالًا لأقرب العاملَيْنِ، وهو باء الجر[١]، وهو قولُ الجمهور، ثم اختلفوا في عِلَّةِ العطفِ[٢].

-فقيل: هو عَطْفٌ لفظًا ومعنىً؛ لإفادة اندراج الأرْجُلِ مع الرؤوس في المسح، فالقرآنُ نَزَلَ بالمسح، ثم نَسَخَتْه السُّنَّةُ بالغَسْلِ، وقيل: بل حُكْمُ المَسْحِ باقٍ، والفَرْضُ في الرجلَيْنِ المَسْحُ أخذًا بظاهر الآية. وهو قولُ أنسٍ وابن عباس وجماعة، خلافًا لجمهور الأُمَّة من الصحابة والتابعين والفقهاء ومَنْ بَعْدَهم في وجوبِ غَسْلِ الأرْجُل.

-وقيل: هو عَطْفٌ لفظًا لا معنىً، والفرضُ في الأرْجُلِ الغَسْلُ، لكن عُطِفَ على ممسُوحٍ لِيُنَبّه على وجوب الاقتصاد في صَبِّ الماء عليها؛ لأنَّ غَسْلَ الأرْجُلِ مَظِنَّةُ الإسراف المذموم المنهيّ عنه. وإليه ذهب الزمخشري[٣].

- وقيل: المَسْحُ بمعنى الغَسْلِ، والعَرَبُ تُسَمّي الغَسْلَ الخفيفَ مَسْحًا، رَوَى ذلك أبو زيد، فيقولون: تمسَّحْتُ للصلاة، أي: توضَّأتُ، ومنه قوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسۡحَۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلۡأَعۡنَاقِ﴾ [ص: ٣٣].

وقيل: للدلالة على حُكْمِ الأرْجُل في بعض الأحوال، وهو لبس الخُفّ، حيث يُمْسَحُ عليها، كما دلَّتْ قراءةُ النصب على حُكْمِها حالَ نَزْعِهِ، وهو الغَسْلُ[٤].

القول الثاني: أنَّ حقَّها النصبُ؛ لأنها معطوفةٌ على (أَيۡدِيَكُمۡ) لا على (بِرُءُوسِكُمۡ)؛ إذ الأرْجُلُ مغسولةٌ لا ممسوحةٌ، لكنها خُفِضَتْ لمجاورتها المخفوضَ،

---

(١) الحجة للفارسي ٢١٤/٣ الكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٠٦/١.

(٢) الحجة ٢١٥/٣ التفسير البسيط ٢٨٢/٧ الكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٠٦/١ البيان ٢٨٥/١ التبيان ١٧٤/١ الفريد ٤١١/٢ البحر المحيط ٤٠٦/١٠ الدر المصون ٢١٥/٤ الأشباه والنظائر ٥٦٦/٣.

(٣) الكشاف ٢٠٥/٢. وينظر أيضًا مغني اللبيب ٦٦٣/٦.

(٤) الدر المصون ٢١٥/٤ شرح شذور الذهب ٣٤٩ حاشية الشهاب على البيضاوي ٤٣٢/٣.

وهو(بِرُءُوسِكُمْ)، فالكَسْرُ للخفض على الجِوَار. قاله الأخفشُ وأبو عبيدة، وجماعةٌ منهم أبو البقاء العكبري، والباقولي، والبيضاوي[١].

وقد أوْرَدَ أبو الوليد الوقشيّ قراءةَ الكَسْر، وحَكَى الوجهَيْنِ في تأويلها، وانتقد وَجْهَ الخفضِ على الجوار قائلًا:" فَأمَّا حَمْلُهُ عَلَى الجِوَارِ فَهُوَ غَلَطٌ؛ لأنَّهُ لَا خِلَافَ بَينَ النَّحْوِيّينَ في أنَّ الخَفْضَ عَلَى الجِوَارِ خَارِجٌ عَنِ القِيَاسِ، دَاخِلٌ في بَابِ الشُّذُوْذِ، وَجمِيع مَا أَنْشَدُوْهُ عَلَى أَنَّه مَخْفُوْضٌ عَلَى الجِوَارِ أَوْ حَكَوْهُ يُمْكِنُ تَأْوِيلُهُ عَلَى غَيرِ مَا قَالُوْهُ، وإِنَّمَا غَلِطَ مَنْ غَلِطَ في هَذَا؛ لأنَّهم لَمَّا سَمِعُوا النَّحْوِيّينَ يَقُوْلُوْنَ: (الوَاوُ تُشْرِكُ الأوَّلَ مَعَ الثَّانِي لَفْظًا ومَعْنَى)، ظَنُّوا أَنَّه يَلْزَمُ مِنْ ذلِكَ تَسَاوِيهُمَا فِي الكَمِّيَّة والكَيفِيَّةِ، فَهَذَا مَا يَقْتَضِيهِ لِسَانُ العَرَبِ"[٢].

ورجَّحَ أنَّ (الأرْجُلَ) مجرورةٌ عطفًا على (الرؤوس)، وأَجَابَ عن تساؤلٍ: كَيفَ يَصِحُّ عَطْفُهَا عَلَى الرُّؤُوْسِ، والرُّؤُوْسُ مَمْسُوْحَةٌ وَالأرْجُلُ مَغْسُوْلَةٌ؟ قال:" فَالجَوَابُ عَن ذلِكَ مِنْ وَجْهَينِ، كِلاهُمَا مُقْنِعٌ.

أَحَدُهَا: أَنَّ العَرَبَ قَدْ تَعْطِفُ الشَّيءَ عَلَى الشَّيءِ وإن اخْتَلَفَ مَعْنيَاهُمَا إِذَا كَانَ لَهُمَا وَجْهٌ يَجْتَمِعَانِ فيه كَقَوْلِ الرَّاجِزُ:

شَرَّابُ أَلْبَانٍ وَتَمْرٍ وأَقِطْ [٣]

---

(١) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢٧٧/١ مجاز القرآن لأبي عبيدة ١٥٥/١ التبيان لأبي البقاء ٤٢٢/١ كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ٣٤١/١ تفسير البيضاوي مع حاشية الشهاب ٤٣٢/٣.

(٢) التعليق على الموطأ ٦١/١ وينظر أيضاً مشكل موطأ مالك ٥١.

(٣) الرجز لم أقف على نسبته، وينظر في: المقتضب ٥٠/٢ الكامل ٤٣٢، ٤٧٧، ٨٣٧ الإنصاف ٦١٣/٢. والأقط: بكسر القاف وطاءٍ مهملة، طعامٌ يُتَّخَذُ من اللبن المخيض. والشاهد فيه قوله: (وتمر)، فإن ظاهره أنّه معطوف على (ألبان) فيكون قوله: (شرّاب) مُسَلَّطًا على المعطوف والمعطوف عليه، بجامع أنه غذاءٌ يُغْتَذَى به، وإنْ كان كل من التمر والأقط، مأكولاً لا مشروبًا.

والتَّمْرُ وَالأَقِطُ يُؤكَلَانِ وَلَا يُشْرَبَانِ، وَلَكِنَّهُمَا يَجْتَمِعَانِ في أَنَّ كُلَّ وَاحدٍ غِذَاءٌ يُغْتَذَى بِهِ، وَكَذلِكَ قَوْلُ الآخَرِ:

يَا ليتَ زَوْجَكِ قَدْ غَدَا ∴ مُتَقَلِّدًا سَيفًا وَرُمْحًا[١]

والرُّمْحُ لا يُتَقَلَّدُ، ولكِنَّ الرُّمْحَ قَدْ يُشَارِكَ السَّيفَ؛ في أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَحْمُوْلٌ، فَكَذلِكَ الأَرْجُلُ والرُّؤُوْسُ، وإِنِ اخْتَلَفتْ في أَنَّ بَعْضَهَا مَمْسُوْحٌ وبَعْضَهَا مَغْسُوْلٌ فَقَدِ اتَّفَقَتْ فِي أَنَّ المَسْحَ والغَسْلَ كِلَاهُمَا طَهَارَةٌ.

والآخَرُ: أَنَّ وَاوَ العَطْفِ إِنَّمَا تُشْرِكُ الثَّانِي مَعَ الأَوَّلِ بِنَوعِ الفِعْلِ وَجِنْسِهِ، لَا فِي كَيفِيَّتِهِ وَلَا كَمِّيَّتِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: ضَرَبْتُ زَيدًا وعَمْرًا، جَازَ أَنْ تَضْرِبَ أَحَدَهُمَا ضَرْبَةً وَاحِدَةً، والآخَرَ عِشْرِينَ ضَرْبَةً، فَيَخْتَلِفُ مِقْدَارُ الضَّرْبَينِ وكَيفِيَّتُهُمَا، ولا يُبْطِلُ ذلِكَ عَطْفَ أَحَدِهِمَا عَلَى الآخَرِ. وكَذلِكَ يَجُوْزُ أَنْ تَضْرِبَ أَحَدَهُمَا قَائِمًا والآخَرَ قَاعِدًا فَتَخْتَلِفُ الكَيفِيَّتَانِ، وكَذلِكَ إِذَا قُلْتَ: أَعْطَيتُ زَيدًا عَمْرًا، جَازَ أَنْ تَسْتَوِي العَطِيَّتَانِ، وَجَازَ أَنْ تَخْتَلِفَا في القِلَّةِ والكَثْرَةِ، فتُعْطِي أَحَدَهُمَا دِرْهَمًا والآخَرَ مَائَةَ دِرْهَمٍ. والعَرَبُ رُبَّمَا استَعْمَلَتْ المَسْحَ بمَعْنَى الغَسْلِ، قَال الرَّاجِز:

أَشْلَيتُ عَنْزِي وَمَسَحْتُ قَعْبِي[٢]

---

(١) البيت من الكامل، لعبد الله بن الزبعرى، شعره ٣٢، ويروى الشطر الأول (يا ليت بعلك في الوغى) وينظر في: معاني القرآن للفرآء ٤٧٣/١ الكامل في اللغة ٤٣٢/١ المقتضب ٥٠/٢ الحجة للقراء السبعة ٤٨٩/٤ كتاب الشعر ٥٣٢ الخصائص ٤٣١/٢ أمالي ابن الشجري ٨٢/٣ الإنصاف ٦١٢/٢ شرح المفصل لابن يعيش ٥٠/٢ المقاصد النحوية للعيني ١٠٧٣/٣ الأشباه والنظائر ٥٦٦/٣ خزانة الأدب ٢٣١/٢، ١٤٢/٣. والشاهد فيه قوله: (ورمحا) فإنَّ الظاهر أنه معطوفٌ على (سيفًا) وإن كان الرمح لا يُتقلد، لكن جاز ذلك لمَّا كان كلٌ منهما محمولًا.

(٢) لأبي نخيلة الراجز، وبعده: (ثم تهيَّأْتُ لِشُرْبٍ قَأْبِ)، وينظر في: إصلاح المنطق ١٦٠، ٢٨٣ أدب الكاتب ٤٠/١ الأشباه والنظائر ٥٦٧/٣ لسادن العرب مادة (ق أ ب). أشليت: دعوتُ. القعب: القدح الضخم الغليظ. قأب: كثير، والمعنى: أنه دعا عنزه ليحتلبها، ومسح قعبه، وتهيَّأ لشُرْبٍ كثيرٍ.

والقَعْبُ: القِدْحُ، يُرِيدُ: أنَّه غَسَلَ قِدْحَهُ لِيَحْلِبَ. وَقَدْ حَكَى أَبُو زَيدٍ أَنَّ العَرَبَ تَقُوْلُ: تَمَسَّحْتَ لِلصَّلَاةِ: إِذَا تَوَضَّأَتَ لَهَا، فَلَمَّا كَانَتِ الوَاوُ إِنَّمَا تُوْجِبُ الشَّرِكَةَ في نَوعِ الفِعْلِ وَجِنْسِهِ لَا فِي كَيفِيَّتِهِ وكَمِّيَّتِهِ، وَكَانَ النَّضْحُ والغَسْلُ كِلَاهُمَا يُسَمَّى مَسْحًا، عُطِفَتِ الأَرْجُلُ عَلَى الرُّؤُوْسِ، وإِنْ اخْتَلَفَتْ الكَمِّيَّتَانِ والكَيفِيَّتَانِ، كَمَا جَازَ أَنْ يُقَال: أَعْطَيتُ زَيدًا وعَمْرًا في المَسْأَلَةِ المَذْكُوْرَةِ؛ لأَنَّ النَّضْحَ جُزْءٌ مِنَ الغَسْلِ، كَمَا أَنَّ الدِّرْهَمَ جُزْءٌ من المَائَةِ، فَهَذَا أَحْسَنُ تَأْوِيلٍ حُمِلَتْ عَلَيهِ؛ لأَنَّه جَارٍ مَجْرَى كَلَامِ العَرَبِ الفَصِيحِ الذِي لَا يُمْكِنُ أَحَدٌ دَفْعَهُ"[1].

فالوقشيُّ يوافق جمهورَ النحويين في عدم تخريج القراءة على الخفض على الجِوَار، ويُغلِّطُ حَمْلَه على ذلك؛ لخُرُوجِهِ عن القياس باتّفاقِ النحويين، وأنَّه مِنْ مواضع الشذوذ، بابه الشعرُ. وما وَرَدَ منه إنَّمَا وَرَدَ في النعت، وفي التوكيد قليلًا، ولم يُسْمَعْ في العطفِ؛ فلا يُحمَلُ القرآنُ عليه، يقول الزجاجُ:" وقال بعضُ أهلِ اللغة: هو جرٌّ على الجوار. فأمَّا الخفضُ على الجوارِ فلا يكونُ في كلمات الله"[2].

وقال النَّحَّاس:" وهذا القولُ غَلَطٌ عظيمٌ؛ لأنَّ الجِوَارَ لا يجوزُ في الكلامِ أنْ يُقاسَ عليه، وإنَّمَا هو غَلَطٌ، ونظيرُه الإقواء"[3].

وقال ابنُ هشام:" والذي عليه المحققون أنَّ الخفضَ على الجوار يكونُ في النعت قليلًا، كما مثَّلْنَا، وفي التوكيد نادرًا..... ولا يكونُ في النَّسَق؛ لأنَّ العاطفَ يَمْنَعُ من التجاور"[4].

وهو الذي أميلُ إليه؛ لأنَّ الحَمْلَ على الجِوَارِ حَمْلٌ على شاذٍّ، فينبغي صَوْنُ القرآن عنه، وقد أمْكَنَ تأويلُه على وَجْهٍ صحيحٍ، يَجري مَجْرَى كلام العرب الفصيح.

---

(١) التعليق على الموطأ ٥٩/١-٦٠.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١٥٣/٢.

(٣) إعراب القرآن ٩/٢ وينظر أيضًا ٣٠٧/١ مشكل إعراب القرآن ٢٢١/١ الفريد ٤١١/٢ البحر المحيط ٤٠٧/١٠ ارتشاف الضرب ١٩١٣/٤ الدر المصون ٢١١/٤.

(٤) مغني اللبيب ٦٦٢/٦-٦٦٣ وينظر أيضًا شرح شذور الذهب ٣٤٧-٣٤٩.

كما أنَّ في الحَمْلِ على الجِوَارِ إعمالًا لأبْعَدِ العاملَيْنِ، وهو العطفُ على الأيدي والوجوه "ووَجْهُ العاملَيْنِ إذا اجتمعا في التنزيل أنْ تَحْمِلَ على الأقرب منهما دون الأبعد..."[١].

ولعلَّ هذا وغيرَه مِمَّا جَعَلَ الأخفشَ يختارُ قراءة النصب، فيقول:" والنَّصْبُ أسْلَمُ وأجْوَدُ من هذا الاضطرار"[٢].

كما ذكر أبو البقاء أنَّ الجوار من مواضع الشذوذ والضرورة، ولا يُحْمَلُ عليه ما وُجِدَتْ عنه مندوحةٌ[٣].

المسألة التاسعة عشرة: **إبدالُ الظاهر من ضمير الحاضر بدلَ كُلّ مِنْ كُلّ لغير إحاطة.**

يجوزُ إبدالُ الظاهرِ من الظاهر باتفاق، وكذا يجوزُ إبدالُ الظاهر من ضمير الغائب في جميع أنواع البدل، ومنه ما قيل في بعض أوجه قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبِيَاء : ٣] و﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ﴾ [المَائِدَة : ٧١]. فإنْ كان الضميرُ لحاضرٍ –أي: لمتكلمٍ أو لمخاطب– جاز إبدالُ الظاهر منه إنْ كان بدلَ بعضٍ مِنْ كل، نحو: عالجني الطبيبُ أُذُنِي، وإنّي باطني لذو وَجَل، أو كان بَدَلَ اشتمالٍ، نحو قول النابغة الجعدي:

بَلَغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وسَنَاؤُنَا* وإنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذلك مَظْهَرَا**[٤].

---

(١) الحجة ٢١٤/٣ وينظر أيضًا الكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٠٦/١.

(٢) معاني القرآن ٢٧٧/١.

(٣) التبيان ١٧٤/١.

(٤) البيت من الطويل، ديوانه ٦٨ برواية: مَجْدُنا وجدودنا، وينظر في: شرح الكافية الشافية ١٢٨٣/٣ شرح الألفية لابن الناظم ٣٩٨ تمهيد القواعد ٣٤٠٣/٧ المقاصد الشافية ٢١٢/٥ المقاصد النحوية ١٦٧٥/٤ التصريح ٦٥٠/٣ شرح الأشموني ١٩٢/٣ خزانة الأدب ١٦٩/٣، ٤١٩/٧. السناء: الشرف، والرِّفعة. المظهر: مصدر ميمي بمعنى الظهور، أو

أو بدلَ كُلٍّ مِنْ كُلّ وأفادَ معنى الإحاطة والشمول، نحو قوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المَائِدَة : ١١٤] وفي هذا يقول ابن مالك:

ومِنْ ضَمِيْرِ الحَاضِرِ الظَّاهِرَ لَا ∴ تُبْدِلْهُ إلَّا مَا إحَاطَةً جَلَا

أو اقْتَضَى بَعْضًا أو اشْتِمَالَا ∴ كَأنّك ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالَا[1].

فإنْ خَلَا مِنْ معنى الإحاطة والشمول فقد اختلف فيه النحويون على ثلاثة مذاهب.

الأول: المنعُ، وهو مذهب البصريين إلا الأخفشَ، وحكاه ابنُ يعيش عن أكثر النحويين[2] والشاطبي عن الجمهور[3].

الثاني: الجواز، وهو قول الأخفش[4]، والكوفيين.

الثالث: الجوازُ في الاستثناء، نحو: ما ضربْتُكم إلا زيدًا، وهو قول قطرب[5].

ومِمَّا ورد من ذلك في الموطأ "أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَا تَلْبَسُوا القُمُصَ، وَلَا العَمَائِمَ وَلَا السَّرَاوِيلَاتِ ولَا البَرَانِسَ وَلَا الخِفَافَ. إِلَّا أَحَدٌ لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ، فَلْيَلْبَسْ خُفَّيْنِ..."[6].

حيث رُوِيَ (أَحَد) بالرفع والنصب، ووُجِّهَ الرَّفعُ بأنَّه بدلٌ مِنْ واو الجماعة، وهي للمخاطَبِيْنَ وقد انتقد الوقشيُّ ذلك فقال: "وَقَوْلُهُ: **(إِلَّا أَحَدٌ لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ)** وَقَعَ في بَعْضِ النُّسَخِ: (إِلَّا أَحَدٌ) وفي بَعْضِهَا: (إِلَّا أَحَدًا) وَهُو لَفْظٌ مُسْتنكَرٌ في كِلتا الرِّوَايَتينِ؛

اسم مكان، والمراد به الجنة. والشاهد فيه إبدال الاسم الظاهر (مجدنا وسناؤنا) من الضمير في (بلغنا) بدل اشتمال.

(1) الألفية باب البدل.

(2) شرح المفصل ٣/٧٠.

(3) المقاصد الشافية ٥/٢١٠.

(4) معاني القرآن ١/٢٩٣.

(5) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه ٤٦٠.

(6) الموطأ (٢٠) كتاب الحج، (٣) باب ما يُنهَى عنه من لبس الثياب في الإحرام، برقم (٨).

لأنَّكَ إِذَا رَفَعْتَهُ لَزِمَكَ أَنْ تُبْدِلَهُ مِنَ الضَّمِيرِ الَّذِي في (تَلْبَسُوْا) وضَمِيرُ المُخَاطَبِ لَا يَجُوْزُ أَنْ يُبْدَلَ مِنْهُ الظَّاهِرُ إِلَّا أَنْ يَكُوْنَ بَدَلَ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ، أَوْ بَدَلَ اشْتِمَالٍ، فَلَا يَجُوْزُ أَنْ يُقَال: ادْخُلُوا الزَّيدُوْنَ وَلَا يُقَالُ: لَا يَقُوْمُوا غِلْمَانَ زَيدٍ، عَلَى أَنَّ الأَخْفَشَ قَدْ قَال في قَوْلِهِ تَعَالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِۚ ٱلَّذِينَ﴾ [الأَنْعَام : ١٢] إنَّ { ٱلَّذِينَ } بَدَلٌ مِنَ الضِّمِيرِ في {لَيَجْمَعَنَّكُمْ} وهَذَا عِنْدَ جَمِيع أَصحَابِهِ خَطَأ. وَمَجَازُ هَذِهِ الرِّوايةِ: أَنْ يَكُوْنَ (أَحَدٌ) بَدَلًا مِنَ الضِّمِيرِ في قَوْلِهِ: (لَا تَلْبَسُوا) حَمْلًا عَلَى مَعْنَى الكَلامِ لَا عَلَى لَفْظِهِ؛ لأنَّه إِذَا قَال: لَا تَلْبِسُوا فَمَعْنَاهُ: لَا يَلْبِسُ أَحَدٌ، وضَمِيرُ الغَائِبِ يَجُوْزُ أَنْ يُبْدَلَ مِنْهُ الظَّاهِرُ، وعَلَى هَذَا أَجَازَ عِيسَى بنُ عُمَرَ: ادْخُلُوا الأَوَّلُ فالأَوَّلُ، بالرَّفعِ؛ لأنَّ مَعْنَاهُ: لِيَدْخُلَ الأَوَّلُ فَالأَوَّلُ. وأَجَازَ سِيبَوَيهِ عَلَى نَحْو هَذَا التَّأويلِ"[١].

فهو يوافق الجمهورَ من البصريين وغيرِهم في عدم جواز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بَدَلَ كُلّ مِن كُلّ إذا خَلَا من معنى الإحاطة، ويؤوّل روايةَ الرفع في الحديث بالحَمْلِ على المعنى، ويستندُ في ذلك إلى صنيع عيسى بن عمر وسيبويه.

فقد قال سيبويه عن قولهم: ادْخُلُوا الأوّلَ فالأوّلَ: "وإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ فقلْتَ: دَخَلُوا الأوّلُ فالأوّلُ، جَعَلَه بدلًا وحَمَلَه على الفِعْلِ، كأنه قال: دَخَلَ الأوّلُ فالأوّلُ.... وكان عيسى يقول: ادْخُلوا الأَوّلُ فالأوّلُ؛ لأنّ معناه لِيَدْخُلْ، فحَمَلَه على المعنى"[٢].

خلافًا للأخفش والكوفيين الذين أجازوا ذلك استنادًا إلى السماع والقياس.

أمَّا السماعُ: فحَكَى الكسائيُّ أنه سَمِعَ: إليَّ أبِي عبدالله، بالجَرّ، على البدل مِن ياء المتكلم[٣].

---

(١) التعليق على الموطأ ٣٥٥/١-٣٥٦ وينظر أيضًا الاقتضاب ٣٦٠/١.

(٢) الكتاب ٣٩٨/١.

(٣) التذييل والتكميل ٢١/١٣ ارتشاف الضرب ١٩٦٥/٤ التصريح ٦٥١/٣.

وحَمَلَ عليه الأخفشُ قولَه تعالى: ﴿ لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَا رَيۡبَ فِيهِۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ ﴾، حيث جَعَلَ (الذين) بدلًا من كاف الخطاب فقال: "ثم أبْدَلَ فقال: الذين خَسِرُوا أنْفُسَهم"(١).

واستشهد له ابنُ مالك بحديث أبي موسى الأشعري–رضي الله عنه–:" أَتَيْنَا النبيَّ ﷺ نَفَرٌ مِنْ الأشعريين...."(٢). كما احتجُّوا بقول الشاعر:

أنا سَيْفُ العَشِيْرَةِ فاعْرِفُونِي ∴ حُمَيْدًا قد تَذَرَّيْتُ السّنَامَا(٣).

وقولِ ذي الرُّمّة:

وشَوْهَاءَ تَعْدُو بِي إلى صَارِخِ الوَغَى ∴ بِمُسْتَلْئِمٍ مِثْلِ الفَنِيْقِ المُرَحَّلِ(٤).

وقول الآخر:

---

(١) معاني القرآن ٢٩٣/١.

(٢) البخاري (٦٤) كتاب المغازي، (٧٤) باب قدوم الأشعريين وأهل اليمن، برقم (٤٣٨٥) فتح الباري١٢٢/٨. شواهد التوضيح والتصحيح ٢٠٦.

(٣) البيت من الوافر، لحميد بن حُرَيث بن بحْدل الكلبي، وينظر في: شرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٣ شرح الجمل لابن عصفور ٢٩١/١ التذييل والتكميل ٢٠/١٣ المساعد ٤٣٢/٢ المقاصد الشافية ٢١١/٥ خزانة الأدب ٢٤٢/٥. تذريْتُ السنام: علوته، كناية عن ارتقائه ذروة المجد والشرف. والشاهد فيه إبدالُ الاسم الظاهر (حميدًا) من ضمير الحاضر (ياء المتكلم) بدل كل من كل من غير أن يدل البدل على الإحاطة.

(٤) البيت من الطويل، ديوانه ١٤٩٩/٣وينظر في: شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٥/٣ شرح الكافية الشافية ١٢٨٤/٣ شواهد التوضيح والتصحيح ٢٠٨ شرح الألفية لابن الناظم ٣٩٨ التذييل والتكميل ٢١/١٣ المقاصد النحوية للعيني ١٦٧٧/٤. شوهاء: صفةٌ لفرس، وهي الطويلة الرائعة. مستلئم: لابسٍ اللأمة، وهي الدرع. الفنيق المرحَّل: الفحلُ لا يُؤذَى، ولا يُركب لكرامته على أهله. والشاهد فيه إبدالُ الاسم الظاهر (مستلئم) من ضمير الحاضر، وهو ياء المتكلم في (بي) بدل كل من كل من غير أن يدل البدل على الإحاطة.

بِكُمْ قُرَيْشٍ كُفِيْنَا كُلَّ مُعْضِلَةٍ .:. وأَمَّ نَهْجَ الهُدَى مَنْ كَانَ ضِلّيْلَا [١].

وأمَّا القياسُ فبالحَمْلِ على ضمير الغائب، فكما جاز أنْ يُبْدَلَ مِنْ ضمير الغائب يجوز أنْ يُبْدَلَ مِنْ ضمير الحاضر؛ لأنَّ ضميرَ الغيبة أيضًا لا يدخلُه لَبْسٌ كضمير الحاضر، ولذلك لم يُنْعَتْ، ولو كان القصْدُ بالبدل إزالةَ اللبس لامتنعَ في ضمير الغائب كما امتنعَ أنْ يُنْعَتَ[٢].

لكن هذه الأدلة لم تُسَلَّم لهم، أمَّا السَّمَاع: فأُجيبَ عنه بأنه "لا دليلَ قاطعٌ فيه"[٣]، بل "ما ذُكِرَ من السماع محتملٌ ونادرٌ، والنوادرُ لا يُبنَى عليها حُكْمٌ مع إمكانِ تأويلها"[٤].

ومِنْ أوْجُهِ التأويل ما ذكره الوقشيُّ مِنَ الحَمْلِ على المعنى في الحديث، وأنَّ يكون (ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ) مستأنفًا، فيكونُ مبتدأً وخبرُه (فَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ)[٥]، أو "نَعْتٌ مقطوعٌ للذمّ، إمَّا مرفوعَ الموضِعِ أو منصوبَه"[٦].

وأنَّ (حُمَيْدًا) يحتملُ أن يكون منصوبًا على الاختصاص؛ لأنَّ وُقُوعَ الظاهر مَوْقِعَ الضمير في باب الاختصاص شائعٌ[٧].

---

(١) البيت من البسيط، ولم أقف على قائله، وينظر في: شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٥/٣ التذييل والتكميل ٢٢/١٣ ارتشاف الضرب ١٩٦٥/٤ المقاصد الشافية ٢١١/٥ التصريح ٦٥٢/٣. المعضلة: الأمر الشديد. أمَّ: قصد. والشاهد فيه إبدالُ الاسم الظاهر (قريش) من ضمير الحاضر، كاف الخطاب في (بكم) بدل كل من كل، دون أن يدل البدل على الإحاطة.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٠/١ شرح الكافية للرضي ٣٩١/٢ التذييل والتكميل ٢٠/١٣ المقاصد الشافية ٢١٢/٥ الهمع ٢١٨/٥.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٧٠/٣.

(٤) المقاصد الشافية ٢١٢/٥.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٧٠/٣ شرح الجمل لابن عصفور ٢٩١/١ التذييل والتكميل ٢٠/١٣ تمهيد القواعد ٣٤٠٤/٧ الهمع ٢١٨/٥.

(٦) شرح الكافية للرضي ٣٩١/٢.

(٧) شرح الجمل لابن عصفور ٢٩١/١ التذييل والتكميل ٢٠/١٣ تمهيد القواعد ٣٤٠٤/٧.

وقال ابنُ الناظم عن قول الشاعر: (بمستلئمٍ): "والأوْجَهُ عَدُّ هذا البيت مِنَ النوع المُسَمَّى في علم البيان بالتجريد، على معنى: تَعْدُو بي إلى صَارِخِ الوَغَى ومَعِي مِنْ نفْسِي مُسْتَلْئِمٌ. فجَرَّدَ مِنْ نَفْسِهِ مُسْتَلْئِمًا، وجَعَلَه مُصَاحبًا له"[1].

وأُجِيْبَ عن القياس بأنَّ بين ضمير الغائب، وضمير الحاضر فرقٌ ظاهرٌ، مِنْ جهة أنَّ ضميرَ الغائب قد يَلتبسُ فيَحْتَاجُ إلى البيان فجاز أنْ يُبدَلَ منه؛ إذ الغرضُ من البدل البيانُ. بخلاف ضميري المتكلم والمخاطب، فإنَّهما لحضورهما في غاية الوضوح فلم يُبدَلْ منهما.

وأمَّا قياسُ البدل من الضمير على نعته فغيرُ بَيّنٍ؛ لأنَّ نعْتَ ضمير الغيبة لم يمتنعْ مِنْ أجل أنه لا يدخُلُه لَبْسٌ، بل امتنع من جهة نيابته منابَ ما لا يُنْعَتُ، وهو الظاهرُ المُعَادُ، ألا ترى أنك لو قلت: لقيتُ رجلًا فضربتُه، الهاءُ نائبةٌ مناب قولك: فضربْتُ الرجلَ، وأنت لو قلت: فضربتُ الرجلَ العاقِلَ، لم يَجُزْ، فكذلك ما ناب منابه[2].

المسألة العشرون: **شرْطُ جَزْمِ المضارع في جواب النهي.**

اشترَطَ الجمهورُ[3] لجزم المضارع في جواب النهي أنْ يَصِحَّ إقامةُ شرطٍ منفيٍّ مُقَامَه دون مخالفةٍ في المعنى، وعلامةُ ذلك: أنْ يَصْلُحَ تقديرُ (إنْ) قبل (لا) الناهية، فإنْ استقام المعنى جُزِمَ الجوابُ، وإلَّا فَلَا.

---

(1) شرح الألفية ٣٩٨.

(2) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٧٠ شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٩٠ التذييل والتكميل ١٣/٢٠ تمهيد القواعد ٧/٣٤٠٤ المقاصد الشافية ٥/٢١٢ الهمع ٥/٢١٨.

(3) ينظر رأي الجمهور في: الكتاب ٣/٩٧ أمالي السهيلي ٨٥، ١١٨ شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٩٣ شرح التسهيل لابن مالك ٤/٤٣ شرح الكافية الشافية ٣/١٥٥٢ ارتشاف الضرب ٤/١٦٨٥ توضيح المقاصد والمسالك ٤/١٢٥٧ المساعد ٣/١٠٠ تمهيد القواعد ٨/٤٢٣٧ المقاصد الشافية ٦/٧٥ التصريح ٤/٣٣٩ شرح الأشموني ٣/٤٥٥.

فمِمَّا صَحَّ فيه الجزمُ قولك: لا تَعْصِ اللهَ تَنَلْ رضاه؛ إذ يمكنُ تقدير: إنْ لا تَعْصِ اللهَ تَنَلْ رِضَاه. وكذلك نحو: لا تَدْنُ مِنَ الأسد تَسْلَمْ؛ إذ يمكنُ تقدير: إنْ لا تدنُ مِنَ الأسد تَسْلَمْ.

بخلاف ما لو قلت: لا تَدْنُ مِنَ الأسد يأكُلْكَ، فهذا لا يَصِحُّ فيه الجزمُ؛ لأنك إذا قدَّرْتَه: إنْ لا تدنُ مِنَ الأسد يأكُلْكَ، لم يستقم المعنى؛ لأنَّ عَدَمَ الدُّنُوّ لا يكونُ سببًا في الأكْل. وإلى ذلك أشار ابنُ مالكٍ بقوله:

وشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أنْ تَضَعْ ∴ (إنْ) قَبْلَ (لا) دُوْنَ تَخَالُفٍ يَقَعْ[١].

أي: من غير أنْ تقع مخالفةٌ في المعنى بين التقدير بالشرط والكلامِ الأوَّلِ.

ولم يشترط الكسائيُّ ذلك[٢]، فأجاز جزمَ المضارع في جواب النهي مطلقًا. وكان مِمَّا استدلَّ به من السماع قولُه ﷺ: (مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ، فَلَا يَقْرُبْ مَسَاجِدَنَا، يُؤْذِينَا بِرِيحِ الثُّومِ)[٣]. بجزم (يُؤْذِينَا) وحَذْفِ الياء منه.

وقد وَرَدَ الحديثُ في الموطأ بإثبات الياء على الرفع. فاستدلَّ به الوقشيُّ لمذهب الجمهور فقال:" قَوْلُهُ: **(يُؤْذِينا بِرِيحِ الثُّوْمِ)**. كَذَا الرِّوَايَةُ بِإِثْبَاتِ اليَاءِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَلَا يَجُوْزُ في مِثْلِ هَذَا الجَزْمُ عَلَى جَوَابِ النَّهْيِ في قَوْلِ سِيبَوَيهِ وأَصْحَابِهِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُم: لَا تَدْنُ مِنَ الأسَدِ يَأكلُكَ. وَكَانَ الكِسَائِيُّ يُجِيْزُ في هَذَا كُلِّهِ الجَزْمَ. وَهُوَ غَلَطٌ؛ لأنَّه يَصِيرُ تَبَاعُدُهُ عَنِ الأسَدِ سَبَبًا لأكْلِ الأسَدِ إيَّاهُ، وَكَذلِكَ يَصِيرُ تَبَاعُدُهُمْ عَن المَسْجِدِ سَبَبًا لإذَايَتِهِمْ لَهُ بِرِيحِ الثُّومِ"[٤].

---

(١) الألفية، باب إعراب الفعل.

(٢) وحُكِيَ عن عامة الكوفيين في شرح الجمل لابن عصفور ١٩٣/٢ توضيح المقاصد والمسالك ١٢٥٧/٤ التصريح ٣٣٩/٤.

(٣) الموطأ، (١) كتاب وقوت الصلاة، (٨) باب النهي عن دخول المسجد بريح الثوم وتغطية الفم، برقم (٣٠).

(٤) التعليق على الموطأ ٤٨/١.

فالوقشيُّ في هذه المسألة يذهبُ مذهبَ سيبويه والجمهور، ويرى أنَّ إثباتَ الياء في الجواب –كما هي الرواية– هو الصحيحُ، مراعاةً للمعنى.

يقول سيبويه:" وتقول: لا تَدْنُ منه يَكُنْ خيرًا لك. فإنْ قلتَ: لا تدْنُ من الأسد يأكُلْكَ، فهو قبيحٌ إنْ جَزَمْتَ، وليس وَجْهَ كلامِ الناس؛ لأنَّك لا تريدُ أنْ تَجْعَلَ تباعُدَه من الأسد سببًا لأكْلِهِ. وإنْ رَفَعْتَ فالكلامُ حَسَنٌ، كأنك قلت: لا تدْنُ منه فإنَّه يأكُلُك. وإنْ أدخلْتَ الفاء فهو حَسَنٌ، وذلك قولك: لا تدنُ منه فيأكلَك"[١].

هذا هو القياسُ، والذي عليه كلامُ العرب؛ فإنَّ "مُرَادَ سيبويه بـ(قبيحٌ) أنَّه غيرُ مستعملٍ، وبـ(حَسَنٌ) أنه مستعملٌ"[٢].

ولهذا الشرط أجْمَعَتِ السبعةُ على الرفع في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المُدَّثِّر: ٦][٣]

أمَّا ما ذهب إليه الكسائي فأُجِيْبَ عنه بأنه لا يتمُّ له الاستدلالُ بما ذكر؛ لأنَّ الرواية (يؤذينا) بإثبات الياء على الرفع، وليس بحذفها على الجزم[٤].

ولو سُلِّمَ بورودها لم تكن نصًّا في الاستدلال؛ إذ تحتملُ التأويلَ بأن المضارعَ المجزومَ ثانيًا بدلٌ من المجزوم أوَّلًا بعد (لا) الناهية بدلَ اشتمالٍ، وليس جوابًا للنهي [٥].

---

(١) الكتاب ٩٧/٣.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٤٣/٤.

(٣) التصريح ٣٣٩/٤. وينظر أيضًا: السبعة ٦٥٩ إتحاف فضلاء البشر ٥٧١/٢.

(٤) ذكر محقق التصـــريح د/ عبد الفتاح بحيري–رحمه الله– أنَّ " الحديث باللفظ الوارد هنا وفي كتب النحاة [يقصد رواية الجزم بحذف الياء] لم أعثر عليه". التصريح بمضمون التوضيح ٣٣٩/٤ حاشية (٣).

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٤٤/٤ شرح الألفية لابن الناظم ٤٨٧ توضيح المقاصد والمسالك ١٢٥٨/٤ تمهيد القواعد ٤٢٣٨/٨ المقاصد الشافية ٧٦/٦ التصريح ٣٣٩/٤.

كما وَصَفَ الشاطبي ما ورد من ذلك بالنُّدرة، فذكر أنَّ ما ذهب إليه الكسائيُّ لا مَقْنَعَ فيه لنُدُوره[١]، والنادرُ لا يُقَاسُ عليه، ولا يَنْبَنِي عليه حُكْمٌ مع إمكان تأويله[٢].

وقد وَجَّه الوقشيُّ المضارعَ المرفوعَ (يؤذينا) بأنه" يَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى خَبَرِ مُبْتَدَأ مُضْمَرٍ، كَأَنَّهُ قَال: فَهُوَ يُؤذِينَا..... ويَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ في مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ في (يَقْرَبُ) كَأَنَّهُ قَال: مُؤذِيًا لَنَا"[٣].

والوجهُ الأوَّلُ وَجَّه به سيبويه الرفعَ في: لا تدنُ من الأسد يأكُلُك.

المسألة الحادية والعشرون: **معنى (أنْ) في قوله ﷺ: حتى يَظَلَّ الرَّجُلُ أنْ يَدْرِي كَمْ صَلَّى.**

رَوَى الإمَامُ مَالِكٌ بِسَنَدِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:" إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ، لَهُ ضُرَاطٌ، حَتَّى لَا يَسْمَعَ النِّدَاءَ، فَإِذَا قُضِيَ النِّدَاءُ، أَقْبَلَ، حَتَّى إِذَا ثُوِّبَ بِالصَّلَاةِ أَدْبَرَ، حَتَّى إِذَا قُضِيَ التَّثْوِيبُ أَقْبَلَ حَتَّى يَخْطِرَ بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ، يَقُولُ: اذْكُرْ كَذَا، اذْكُرْ كَذَا، لِمَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ. حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ إِنْ يَدْرِي كَمْ صَلَّى"[٤].

وقد رُوِيَ قوله ﷺ: (حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ إِنْ يَدْرِي كَمْ صَلَّى) بكسر (إنْ) وفتحها.

فعَلَى رواية الكسْر –وهي المشهورة[٥]– تكون (إنْ) نافيةً بمعنى (ما) أو(لا) والجملةُ في محلِّ نصبٍ خبرًا لـ(يظلَّ) التي بمعنى: يصِيرُ، و(الرجلُ) اسمُها، والتقدير: حتى يَصِيْرَ الرجلُ لا يَدْرِي كم صَلَّى؟.

وأمَّا روايةُ الفتح فحكاها الحافظُ ابنُ عبد البرّ، ونَسَبَها لأكثر رُوَاة الموطأ، وأوَّلَ معنى (أنْ) فيها على النفي أيضًا كما في رواية الكسر، فقال:" وَأَمَّا قَوْلُهُ (حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ

---

(١) المقاصد الشافية ٧٦/٦.

(٢) المرجع السابق ٢١٢/٥.

(٣) التعليق على الموطأ ٤٨/١.

(٤) الموطأ (٣) كتاب الصلاة، (١) باب ما جاء في النداء للصلاة، برقم (٦).

(٥) شرح النووي على صحيح مسلم ١٢٣/٤.

أَنْ يَدْرِيَ كَمْ صَلَّى) فَإِنَّهُ يُرِيدُ: حَتَّى يَصِيرَ الرَّجُلُ لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى. وَالرِّوَايَةُ فِي (أَنْ) ها هنا عِنْدَ أَكْثَرِهِمْ بِالْفَتْحِ فَيَكُونُ حِينَئِذٍ بِمَعْنَى: لَا يَدْرِي"[١].

وفي التمهيد بعد أنْ ذكر رواية الكسر، قال:" ولكنَّ الروايةَ عندنا فتحُ الهمزة"[٢].

وقد انتقد الوقشيُّ تأويلَه لرواية الفتح على أنها نافية، فقال:" وَذَكَرَ ابنُ عَبْدِ البَرِّ أَنَّ أَكْثَرَ الرُّوَاةِ رَوَوْهُ: (أَنْ يَدْرِي). وَقَال: مَعْنَاهُ: لا يَدْرِي. وهَذَا غَيرُ صَحِيحٍ؛ لأَنَّ (أَنْ) لا تَكُوْنُ نَفْيًا، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ النَّحَويين حَكَى ذلِكَ. والوَجْهُ في هَذِهِ الرِّوايةِ أَنْ تُفْتَحَ اليَاءُ مِنْ (يَدْرِيَ) وتكوْنُ (أَنْ) هي النَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ، وتكوْنُ: (يَضَلَّ) بِضَادٍ غَيرِ مُشَالةٍ[٣] منَ الضَّلَالِ الَّذِي هُوَ الحَيرَةُ، كَمَا يُقَالُ: ضَلَّ عَنِ الطَّرِيقِ، فَكَأَنَّهُ قَال: حَتَّى يَحَارَ الرَجُلُ ويَذْهَلَ عَنْ أَنْ يَدْرِيَ كَمْ صَلَّى، فَتكوْنُ (أَنْ) في مَوْضِعِ نَصْبٍ؛ لِسُقُوْطِ حَرْفِ الجَرِّ. ويَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ مِنَ الضَّلَالِ الَّذي يُرَادُ بِهِ الخَطَأ، فَتكوْنَ الضادُ مَكْسُوْرَةً كَقَوْلِهِ: ﴿لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢] وَتَكُوْنُ (أَنْ) في مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى المَفْعُوْلِ الصَّحِيحِ؛ لأَنَّ (ضَلَّ) الَّتِي بِمَعْنَى (أَخْطَأَ) لا تَحْتَاجُ في تَعْدِيَتِهَا إِلَى حَرْفِ جَرٍ"[٤].

فهو يرى أنَّ فتح الهمزة لا يتأتَّى مع رواية (يظَلّ) بالظاء، فـ(يظلَّ أنْ يدري) لا يجتمعان؛ لأنَّ معنى الحديث مع (يظَلّ) لا يستقيمُ حتى تكون (أنْ) نافية، وهي لا تكون كذلك؛ لأنَّ هذا المعنى لم يَثْبُتْ لها، ولم يقُلْ به أحدٌ من النحويين. وعليه: فإمَّا أنْ يكون على رواية الجمهور[٥]: (يظلّ) بالظاء، وتكون (إنْ) مكسورة الهمزة– على المشهور– فهي نافيةٌ.

---

(١) الاستذكار ٥٣/٤.

(٢) التمهيد ٣١٩/١٨.

(٣) يريد أنها ضادٌ وليست ظاءً.

(٤) التعليق على الموطأ ١١٥/١. وينظر أيضًا الاقتضاب ٩٧/١–٩٩ مشكلات موطأ مالك بن أنس ٧٥.

(٥) فتح الباري ١١٤/٢ تنوير الحوالك ٩١/١ مشارق الأنوار ٤٢/١.

وإمَّا أنْ تكون على رواية (يضلّ) بالضاد[١]، وتكون (أنْ) مفتوحة الهمزة، فهي مصدرية ناصبةٌ، وتؤوَّل مع الفعل بمصدرٍ، يكون منصوبًا على المفعولية بـ(يضل) بمعنى: يُخْطِئ أو يَنْسَى. أو منصوبًا على إسقاط حرف الجر لـ(يضل) بمعنى: يَحَارُ، ويَذْهَلُ عن أنْ يَدْرِي كم صلَّى.

فهو يرى الجَمْعَ بين الروايتين بهذه الطريقة، وتابَعَه في ذلك جماعةٌ منهم القاضي عياض، والقرطبي. فقد قال القاضي عياض عن همزة (إنْ):" وفتحُها لا يصِحُّ إلا على رواية مَنْ رَوَى (يَضِلّ) بالضاد، فيكون (أنْ) مع الفعل بتأويل المصدر، ومفعولَ (ضلَّ)، أي: يجهلُ درايتَه، ويَنْسَى عَدَدَ ركعاتِه"[٢].

وكذا يقول القرطبي عن رواية الفتح:" وليستْ هذه الروايةُ بشيءٍ إلا مع رواية الضاد، فتكون (أنْ) مع (يفعل) بتأويل المصدر، ومفعولُ (ضلَّ): (أنْ) بإسقاط حرف الجر، أي: يضِلُّ عن درايته، وينسَى عددَ ركعاته"[٣].

وهو الذي أميلُ إليه؛ لما يلي:

١- أنَّ تأويلَ الحافظ ابن عبد البرّ لـ(أنْ) بالنافية في رواية: (يظلَّ أنْ يدري) فيه إثباتُ معنىً لها لم يثبُتْ من لسان العرب[٤]. فإنَّ (أنْ) لم تأتِ نافيةً، وما حكاه أبو إسحاق الزجاج[٥] عن بعض النحويين في قوله تعالى:﴿ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾

---

(١) حكاها الحافظ ابن حجر عن الأُصَيْلِي، فتح الباري ١١٤/٢، والقاضي عياض عن الداوودي، إكمال المعلم ٢٥٩/٢.

(٢) إكمال المعلم بفوائد مسلم ٢٥٩/٢، وينظر أيضًا مشارق الأنوار ٤٢/١

(٣) المفهم لِمَا أشكلَ من كتاب مسلم ١٧/٢ وينظر أيضًا: فتح الباري ١١٤/٢ تنوير الحوالك ٩١/١.

(٤) الدر المصون ٢٥٦/٣.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٤٣١/١.

[آل عِمْرَان : ٧٣] من أنَّ (أنْ) فيها نافيةٌ بمعنى (لا). فالصحيحُ أنها مصدرية[١] وليست نافيةً.

٢- أنَّ روايةَ الجمهور (يظلّ) المشهورُ معها (إنْ) مكسورة الهمزة، ومجيئُها بمعنى النفي كثيرٌ. يؤيده ما جاء في رواية سُوَيْد بن سعيد: (لا يدري)، ورواية القَعْنَبِي: (ما يدري) مصرَّحًا فيهما بحرف النفي مع (يظلّ)، وهو المعنى الثابت لـ(إنْ) مكسورة الهمزة[٢].

المسألة الثانية والعشرون: **جزمُ لامِ الأمْرِ لِفِعْلِ المتكلّم في قوله ﷺ: (قوموا فلأُصَلّ لكم).**

رَوَى الإمامُ مالكٌ بسنده" عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ جَدَّتَهُ مُلَيْكَةَ، دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِطَعَامٍ. فَأَكَلَ مِنْهُ. ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قُومُوا فَلِأُصَلِّيَ لَكُمْ»...."[٣].

وقد تعدَّدَتْ الرواياتُ لقوله ﷺ: (قُومُوا فَلِأُصَلِّيَ لَكُمْ)، فرُوِيَ بحَذْفِ الياء من المضارع، وإثباتِها ساكنةً أو مفتوحةً، وكذلك حركةُ اللامِ الداخلةِ عليه، وما يلزمه مِنْ تغيُّرِ معناها وعمَلِهَا. وبيانُ ذلك وتوضيحُه فيما يلي[٤]:

١-فعَلَى حَذْفِ الياء، تكونُ اللامُ للأمْرِ، مِنْ أمْرِ المتكلم نفسَه للتوكيد، وحُذِفَتِ الياءُ علامةً للجزمِ، ولامُ الأمرِ حركتُها الكسرُ، وتُسَكَّنُ بعد (الواو، والفاء، وثم) على لغة قريش، ويجوز فتحُها على لغة سُلَيم.

---

(١) الجنى الداني ٢٢٤ مغني اللبيب ٢٢٢/١-٢٢٤ الدر المصون ٢٥٦/٣.

(٢) الموطأ برواياته الثمانية ٣٦٥/١. وكذا جاء في صحيح البخاري، فتح الباري ١١٢/٢، وصحيح مسلم، شرح النووي ١٢٠/٤.

(٣) الموطأ (٩) كتاب قصر الصلاة في السفر، (٩) باب جامع سبحة الضحى، برقم (٣١).

(٤) ينظر في ذلك: أمالي السهيلي ٩٤ شرح الكافية الشافية ١٥٦٦/٣ شواهد التوضيح والتصحيح ١٨٦ شرح الكافية للرضي ٨٤/٤ التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح ٢٣١/١ مصابيح الجامع ١٠٢/٢ عقود الزبرجد ١٢٣/١.

٢-وعَلَى إثباتِ الياء مفتوحةً تكون اللامُ للتعليل بمعنى (كي)، والمضارعُ منصوبٌ بـ(أنْ) مضمرةً بعدها، و(أنْ) والفعلُ في تأويل مصدرٍ مجرورٍ باللام.

٣- وعَلَى إثبات الياء ساكنةً، فيحتملُ:

أ- أن تكون اللامُ بمعنى (كي) وأُسْكِنَتِ الياءُ المفتوحةُ تخفيفًا، وهي لغةٌ مشهورةٌ، وعليها قراءة الحَسَن: ﴿وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ﴾ [البَقَرَةِ : ٢٧٨] بإسكان الياء من (بَقِيَ)(١).

ب- أنْ تكونَ اللامُ لامَ الأمرِ، وثَبَتَتِ الياءُ في الجزمِ إجراءً للمعتلِّ مُجْرَى الصحيح.

٤- وعلى فَتْحِ اللام وإثباتِ الياء ساكنةً، تكونُ اللامُ جوابَ قَسَمٍ محذوفٍ، وحينئذٍ يلزمُها النونُ في الأعْرَف. قال القرطبي عن هذا الوجه: "وهو أَسَدُّها"(٢).

وقد انتقد الوقشيُّ بعضَ هذه الروايات؛ لِمَا يلزمُ من مخالفة القياس.

فانتقد روايةَ إثباتِ الياءِ مفتوحةً؛ لوجود فاء السببية مع لام التعليل فقال:" قَوْلُهُ: **(قُومُوا فَلأصَلِ لَكم)**. يَرْوِيهِ كَثيرٌ مِنَ النَّاسِ: (فَلأُصَلِّيَ) باليَاءِ، ومِنْهُم مَنْ يَفْتَحُ اليَاءَ وَيَتَوَهَّمُ أنَّه مَنْصُوْبٌ عَلَى مَعنَى (كَي). وَلَوْ أَرَادَ مَعنَى (كَي) لَمْ يَجُزْ دُخُوْلُ الفَاءِ ههنَا"(٣).

وكذا استبعد السهيليُّ هذه الرواية إلَّا على مذهب مَنْ يرى زيادةَ الفاء، وهو يونس والأخفش(٤)؛ لوجود فاء السببية التي تَمْنَعُ تعلُّقَ لام (كي) ومجرورها بـ(قوموا) فقال:" وأمَّا مَنْ رواه: (قوموا فلِأُصَلّيَ لكم) بلام (كي) ففي الرواية بُعْدٌ إلا على مذهب مَنْ

(١) مختصر في شواذ القرآن ٢٤ إعراب القراءات الشواذ ٢٨٣/١.

(٢) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ٢٨٨/٢.

(٣) التعليق على الموطأ ١٩١/١. وينظر أيضاً مشكل موطأ مالك ٨٧.

(٤) ينظر في رأيهما: شواهد التوضيح والتصحيح ١٨٧ مغني اللبيب ٤٩٩/٢، ٢٢٥/٣ التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح ٢٣١/١ مصابيح الجامع ٤١٣/٢ عقود الزبرجد ١٢٣/١.

يرى زيادة الفاء، وهو الأخفشُ ويونس، فإذا كانتْ كذلك كانتِ الفاءُ مُلْغَاةً على قولهما، أي: قوموا لِأُصَلِّيَ لكم"[١].

وأجازَ الوَقَّشِيُّ عدَمَ زيادةِ الفاء، على أنْ تكون اللامُ ومجرورُها–وهو المصدرُ المؤوَّل– غيرَ متعلقة بـ(قوموا)، وإنما متعلقة بفعلٍ محذوفٍ دلَّ عليه الكلامُ، فقال:" ويَجُوْزُ عِنْدِي أَنْ يَنْتَصِبَ عَلَى مَعنَى (كَي) وَلَا يَصِحُّ ذلِكَ عَلَى أَنْ تُجْعَلَ اللَّامُ مُتَعَلِّقَةً بـ (قُوْمُوا)؛ لأنَّ دُخُوْلَ الفَاءِ يَمْنَعُ مِنْ ذلِكَ، أَلا تَرَى أَنّه لَا يَجُوْزُ: جِئْتُ فَلِأُكْرِمَكَ، وَلكِنْ تَعَلُّقُها بِفِعلٍ مَحذُوْف دَلَّ عَلَيهِ مَا فِي الكَلامِ، كَأَنَّهُ قَال: قُوْمُوا فَلِأُصَلِّيَ لَكُم آمُرُكُم بالقِيَامِ، فَيَكُوْنُ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالى: ﴿وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البَقَرَةِ:٢٦٠] سَألتك أنْ تُرِيَنِي إحْيَاءَ المَوْتَى"[٢].

وجَعَلَه ابنُ مالك في محلّ رفعٍ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، والتقدير: قوموا فقِيَامُكم لِأُصَلّيَ لكم[٣].

كما انتقد الوقشيُّ رِوَايةَ فَتْحِ اللام، وإثبات الياء ساكنةً، فقال:" ومِنَ النَاسِ مَنْ يَفْتَحُ اللَّامَ ويُسَكِّنُ اليَاء، يتَوَهَّمُهُ قَسَمًا، وذلِكَ غَلَطٌ؛ لأنَّه لَا وَجْه لِلْقَسَمِ ههنَا، وَلَوْ كَانَ قَسَمًا لَقَال: فَلأُصَلِّيَنَّ بالنُّوْنِ"[٤].

فهو يرى ضَعْفَ هذه الرواية مِنْ حيثُ المعنى؛ لأنه لا وَجْهَ للقسم في الحديث، ومِنْ حيثُ الصناعة؛ لأنه قلَّمَا يقترنُ الفعلُ بلامِ القسمِ ولا يُؤَكَّدُ بالنون.

وبهذا يُجَابُ على ترجيح أبي العباس القرطبي لهذه الرواية، ووَصْفِهِ لها بأنها "هي أَسَدُّها"؛ إذ كيف تكون أَسَدَّ الروايات مع جريانها على غير الأعْرَفِ.

---

(١) أمالي السهيلي ٩٥.

(٢) التعليق على الموطأ ١٩١/١.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح ١٨٦ وينظر أيضًا مصابيح الجامع ٤١٣/٢.

(٤) التعليق على الموطأ ١٩١/١.

وصَحَّحَ الوقشيُّ من هذه الروايات روايةَ حَذْفِ الياء؛ لجزم المضارع بلام الأمر فقال: "وإِنَّمَا الرِّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ: (فَلِأُصَلِّ) بِكَسْرِ اللَّامِ عَلَى مَعْنَى الأمرِ، والأمرُ إِذَا كَانَ لِلْمُتكلّمِ والغائِبِ كَانَ بِاللَّامِ أَبَدًا، وإِذَا كَانَ للمُخَاطَبِ كَانَ باللَّامِ وَبِغَيرِ اللَّامِ"(١).

فهو يرى أنَّ الحديثَ مِنْ أمْرِ المتكلم نفسَه توكيدًا وعَزْمًا على الفعل. وهو الذي أميلُ إليه، فكأنه صَلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ يُلْزِمُ نفسَه بالأمْرِ ويُحَتِّمُه؛ جَبْرًا لهم ومكافأةً على دعوتهم إيَّاه، فجاء به على صورة الأمر إيذانًا بإيجاب ذلك عليه، صلَّى الله عليه وسلم.

وأمْرُ المتكلم نفسَه –سواءٌ أكان مفردًا أم جماعةً– بفعلٍ مقرونٍ باللامِ فصيحٌ، قليلٌ في الاستعمال(٢)، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العَنكَبُوت : ١٢].

المسألة الثالثة والعشرون: **حذفُ لام الأمر وإبقاءُ عملها.**

من طرائق العرب في الدلالة على الطلب أمْرًا كان أو التماسًا أو دعاءً أنه إذا كان للغائب أو المتكلم يَلْزَمُ أنْ يكون بالمضارع المقترن بلام الأمر، نحو قوله تعالى:﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾ [الحَج: ٢٩] وقوله تعالى: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العَنكَبُوت : ١٢] وإذا كان للمخاطب جاز أن يكون باللام وبغير اللام، والغالبُ انْ يكون بغيرها استغناءً بصيغة (اِفْعَلْ)، نحو: قُمْ، واقْعُدْ، ويجوز بقلَّةٍ أنْ يكون باللام، نحو قراءة: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾ [يُونُس : ٥٨] بالتاء في المضارع(٣).

وقد اختلف العلماءُ في حَذْفِ هذه اللام مع إبقاء عَمَلِها.

---

(١) التعليق على الموطأ ١/١٩١.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح ١٨٧ شرح الكافية للرضي ٤/٨٤.

(٣) وهي قراءة سيدنا عثمان بن عفان، وزيد بن ثابت، وأُبَيّ، وأنس وجماعة. ينظر: مختصر في الشواذ ٥٧ المحتسب ١/٣١٣ إعراب القراءات الشواذ ١/٦٤٧ الإتحاف ٢/١١٦ النشر ٢/٢٨٥.

فذهب الجمهورُ إلى أنَّ لامَ الأمْرِ واجبةُ الذكر، ولا يجوزُ حَذْفُها إلا في ضرورة الشعر.

ومَنَعَ المبردُ حذفَها حتى في الشعر، وأوَّلَ ما وَرَدَ من ذلك بإنكاره، حيث لا يُعرَفُ قائلُه، أو بالحَمْل على المعنى(١).

وأجاز الكسائيُّ حذفَهَا وإبقاءَ عَمَلِها في الاختيار بعد أمْرٍ بالقول، واستدلَّ بقوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [إبْرَاهِيم: ٣١] أي: ليقيموا، ووافقه ابنُ مالك في شرح الكافية الشافية(٢).

وفي الموطأ من حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ -رضي الله عنهما-" أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَا تَلْبَسُوا الْقُمُصَ، وَلَا الْعَمَائِمَ، وَلَا السَّرَاوِيلَاتِ، وَلَا الْبَرَانِسَ، وَلَا الْخِفَافَ. إِلَّا أَحَدٌ لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ، فَلْيَلْبَسْ خُفَّيْنِ..."(٣).

فقد ورد في بعض نُسَخِ الموطأ (فَلْيَلْبَسْ) بلامَيْنِ، وفي بعضها (فَيَلْبَسْ) بلامٍ واحدةٍ. وانتقد الوقشيُّ وُرُوْدَه بلامٍ واحدة فقال:" ووَقَعَ في بعض نُسَخِ الموطأ (فَلْيَلْبَسْ) بلامَيْنِ، وهو الصَّوَابُ، وفي بعضها: (فَيَلْبَسْ) بلامٍ واحدةٍ، وذلك خطأٌ؛ لأنَّ لامَ الأمرِ لا يجوزُ إسقاطُها إلا في ضرورة الشعر"(٤).

---

(١) المقتضب ١٣٠/٢. وينظر في مناقشة رأيه والرد عليه: أمالي ابن الشجري ١٥٠/٢ الإنصاف ٥٤٤/٢ الجنى الداني ١١٣ مغني اللبيب ٢٢٨/٣ خزانة الأدب ١٢/٩ سيبويه والضرورة الشعرية١٦١.

(٢) ١٥٦٩/٣.

(٣) الموطأ (٢٠) كتاب الحج، (٣) باب ما يُنهَى عنه من لبس الثياب في الإحرام، برقم (٧٧٧).

(٤) التعليق ٣٥٧/١ وينظر ايضًا الاقتضاب ٣٦٠/١ مشكلات موطأ مالك لابن السّيد ١٣١.

فهو يوافق جمهور النحويين من البصريين وغيرِهم في أنَّ حَذْفَ لامِ الأمرِ وإبقاءُ عملِها مختصٌّ بالشعر؛ لأنه "محلُّ الاختصار والتغيير، فيجوز فيه حَذْفُ اللامِ وجَزْمُ الفعل بها مُضْمَرَةً لاضطرارٍ وبدونه"(١).

يقول سيبويه:" واعلمْ أنَّ هذه اللام قد يجوزُ حَذْفُها في الشعر وتَعْمَلُ مُضْمَرَةً، كأنهم شبَّهُوها بـ(أنْ) إذا أعْمَلُوها مُضْمَرَةً. وقال الشاعر:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نفسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ∴ إذا ما خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا(٢)

وإنما أراد: لِتَفْدِ. وقال متمّمُ بن نُوَيْرَة:

على مِثْلِ أَصْحَابِ البَعُوضَةِ فاخْمُشِي ∴ لَكِ الوَيْلُ حُرَّ الوَجْهِ أو يَبْكِ مَن بَكَى(٣)

أراد: لِيَبْكِ. وقال أُحَيْحَةُ بن الجُلَاح:

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٥٩/٤.

(٢) البيت من الوافر، ولم أقف على قائله، وينظر في: المقتضب ١٣٠/٢ اللامات٩٦ الأصول في النحو ١٧٥/٢ سر صناعة الإعراب ٣٩١/١ أمالي ابن الشجري ١٥٠/٢ الإنصاف ٥٣٠/٢ شرح المفصل لابن يعيش ٦٠/٧ ضرائر الشعر ١٤٩ شرح التسهيل لابن مالك ٦٠/٤ شرح الكافية للرضي ٨٥/٤ الجنى الداني١١٣ المغني ٢٢٧/٣ المقاصد النحوية ١٩٠٦/٤ خزانة الأدب ١١/٩. التبال: الهلاك أو سوء العاقبة. والشاهد فيه حذف لام الأمر من (تفد) لضرورة الشعر.

(٣) البيت من الطويل، وينظر في: المقتضب ١٣٠/٢ الأصول في النحو ١٧٤/٢ سر صناعة الإعراب ٣٩١/١ أمالي ابن الشجري ١٥١/٢ الإنصاف ٥٣٢/٢ شرح المفصل لابن يعيش ٦٠/٧ ضرائر الشعر ١٥٠ شرح التسهيل لابن مالك ٥٩/٤ مغني اللبيب ٢٢٩/٣ المقاصد النحوية ١٩٠٦/٤ خزانة الأدب ١٢/٩. البعوضة: اسم ماءٍ قُتِلَ عنده رجالٌ من قوم متمّم. اخْمِشي: اجْرَحِي، أو الْطُمِي. والشاهد فيه حذف لام الأمر من (يبك) لضرورة الشعر.

فمَنْ نَالَ الغِنَى فلْيَصْطَنِعْهُ .·. صَنِيْعَتَه وَيَجْهَدْ كُلَّ جَهْدِ[1]"[2].

وقال ابنُ السّرَّاج:" والنحويون يُجِيزون إضْمَارَ هذه اللامِ للشاعرِ إذا اضْطُرَّ، ويُنشدون لمتمم بن نويرة..."[3]. ثم ساق البيتَيْنِ المتقدمَيْنِ مِنْ شواهد الكتاب.

وهو الذي أميلُ إليه؛ حيث يؤيده السَّمَاعُ والقياسُ.

أمَّا السَّمَاعُ: فبالإضافة إلى أبيات الكتاب وَرَدَتْ شواهدُ أُخَرُ تؤيدُ ذلك، وتتضمَّنُ الشاهدَ نفسَه، ومنها قول الشاعر:

فلَا تَسْتَطِلْ مِنّي بَقَائِي ومُدَّتِي .·. ولكنْ يَكُنْ للخَيْرِ مِنْكَ نَصِيْبُ[4].

أراد: لِيَكُنْ. وقولُ منظور بن مرثد الأسَديّ:

---

(1) البيت من الوافر، وقال محقق الكتاب: "الإنشـــاد والبيت لم يَرِدَا في أ، ب، وهما من ط، ولم أجِدْ للبيت مرجعًا آخر، ولم يُورِدْه الشـنتمري في شـرح الشـواهد " حاشـية ٢ الكتاب ٩/٣. ويرى د/ إبراهيم حسـن–رحمه الله– أنَّ "أغلب الظن أنَّ البيت الثالث [يقصـد هذا البيت] من إضافة النُّسَّاخ" وساق على ذلك أدلةً راجحة، ينظر فيها: سيبويه والضرورة الشعرية ١٦٠–١٦١.

(2) الكتاب ٨/٣–٩.

(3) الأصـول في النحو ١٧٤/٢ وينظر أيضًـا: اللامات٩٦ شرح الكتاب للسيرافي ١٩٧/٣ سر صـناعة الإعراب ٣٩٠/١ الإنصـاف ٥٤٧/٢ أمالي ابن الشـجري ١٥٠/٢ شـرح المفصـل لابن يعيش ٥٩/٧ شرح الكافية للرضي ٨٤/٤ الجنى الداني ١١٢ المغني ٢٢٧/٣ المقاصد الشافية ٩٨/٦ الهمع٣٠٨/٤.

(4) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله، وذكر العيني والبغدادي أنَّ الشـــاعر يخاطب بهذا البيت ابنَه، لمَّا سَمِعَ أنه يتمنَّى موتَه. وينظر في: معاني القرآن للفراء ١٥٩/١ سر صناعة الإعراب ١–٣٩٠ شـرح التسـهيل لابن مالك٤–٥٩ شـرح الكافية الشـافية١٥٧٠/٣ الجنى الداني ١١٤ المغني ٢٢٧/٣ المسـاعد ١٢٣/٣ تمهيد القواعد ٤٣٠٣/٩ شـرح الأشـموني ٧/٤ المقاصـد النحوية ١٩٠٨/٤ شرح أبيات المغني ٣٣/٤. والشـاهد فيه حذف لام الأمر من (يكن) لضرورة الشعر.

قُلْتُ لِبَوّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا ∴ تِئْذَنْ فإنّي حَمْؤُهَا وجَارُها[١]

أراد: لِتَأْذَنْ. وقول الآخر:

فقُلْتُ ادْعِيْ وأَدْعُ إنَّ أنْدَى ∴ لِصَوْتٍ أنْ يُنَادِي دَاعِيَان[٢]

أراد: ولْأَدْعُ. وقول الآخر:

مَنْ كَانَ لا يَزْعُمُ أنّي شَاعِرُ

فَيَدْنُ مِنِّي تَنْهَهُ الزَّوَاجِرُ[٣]

أراد: فلْيَدْنُ. وقولُ عِمران بن حِطَّان:

فتُضْحِي صَرِيْعًا ما تُجِيْبُ لِدَعْوَةٍ ∴ ولا تُسْمِعُ الدَّاعِي ويُسْمِعْكَ مَنْ دَعَا[٤].

أراد: ولْيُسْمِعْكَ

---

(١) البيت من الرجز، وينظر في ضرائر الشعر ١٥٠ شرح التسهيل لابن مالك ٥٩/٤ شرح الكافية الشافية ١٥٧٠/٣ الجنى الداني ١١٤ المغني ٢٣١/٣ المساعد ١٢٣/٣ تمهيد القواعد ٤٣٠٢/٩ المقاصد الشافية ٩٩/٦ الهمع ٣٠٩/٤ خزانة الأدب ١٣/٩. والشاهد فيه حذف لام الأمر من (تأذن) لضرورة الشعر.

(٢) البيت من الوافر، واختُلِفَ في قائله، فنُسِبَ إلى الأعشى، والحطيئة، وربيعة بن جُشَم. وينظر في: الكتاب ٤٥/٣ معاني القرآن للفراء ١٦٠/١ شرح السيرافي ١٩٨/٣ سر صناعة الإعراب ٣٩٢/١ الإنصاف ٥٣١/٢ شرح المفصل لابن يعيش ٣٣/٧ ضرائر الشعر ١٥٠ المقاصد النحوية ١٨٧٥/٤. والشاهد فيه حذف لام الأمر من (أَدْعُ) لضرورة الشعر.

(٣) من مشطور الرجز، ولم أقف على قائلهما، وينظرا في: معاني القرآن للفراء ١٦٠/١ الخصائص ٣٠٣/٣ سر صناعة الإعراب ٣٩٢/١ الإنصاف ٥٣٣/٢ ضرائر الشعر ١٥٠ شرح التسهيل لابن مالك ٦٠/٤ شرح الكافية الشافية ١٥٧١/٣ تمهيد القواعد ٤٣٠٣/٩ المقاصد الشافية ٩٨/٦ شرح أبيات المغني ٣٣٤/٤. والشاهد فيه حذف لام الأمر من (يدنُ) لضرورة الشعر.

(٤) البيت من الطويل، وينظر في: المسائل البغداديات ٤٦٩ سر صناعة الإعراب ١-٣٩٠ شرح المفصل لابن يعيش ٦٠/٧. والشاهد فيه حذف لام الأمر من (يسمعك) لضرورة الشعر.

وأمَّا القياسُ: فقد قاسَ سيبويه حَذْفَ الجازم مع إبقاء عَمَلِه على حَذْفِ الجارّ وبَقَاءُ عمَلِهِ في الضرورة الشعرية، فإنَّ الجزمَ في الأفعال نظيرَ الجرِّ في الأسماء، مِنْ جهة الاختصاص، وكما أنَّ الجارَّ قد يُحْذَف ويَبْقَى عملُه في الشعر فكذلك الجازمُ. يقول سيبويه:" والجزمُ في الأفعال نظيرُ الجرِّ في الأسماء، فليس للاسم في الجزم نَصِيْبٌ، وليس للفعل في الجر نَصِيْبٌ، فمِنْ ثَمَّ لم يُضْمِرُوا الجازمَ كما لم يُضْمِرُوا الجارَّ. وقد أضْمَرَه الشَّاعِرُ؛ شَبَّهَه بإضمارهم (رُبَّ، وواو القسم) في كلام بعضهم"(١).

المسألة الرابعة والعشرون: **رَفْعُ المضارع في الجواب، والشرطُ مضارعٌ مجزوم.**

لا يخلو فِعْلَا الشرطِ والجَزَاءِ مِنْ أنْ يكونا ماضيَيْنِ، أو مضارعَيْنِ، أو مُتَخَالِفَيْنِ، بأنْ يكون أحدُهما ماضيًا والآخرُ مضارعًا.

فإن كانا مضارعَيْنِ، كانا مجزومَيْنِ معًا، وظَهَرَ الجَزْمُ فيهما، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ﴾ [الطَّلَاق: ٢]، ولا يجوز رَفْعُ الجَوَابِ؛ لأنَّ أداة الشرط قد ظَهَرَ عملُها في الشرط، فكان القياسُ عملَها في الجوابِ؛ ليُشَاكِلَ الشَّرْطَ.(٢)

وقد تعدَّدَتْ أقوالُ العلماء في تأويل ما ورد من ذلك مرفوعًا، نحو قول الشاعر:

يَا أَقْرَعَ بنَ حَابِسٍ يا أَقْرَعُ

إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أخُوكَ تُصْرَعُ(٣).

---

(١) الكتاب ٩/٣. وينظر أيضًا الإنصاف ٥٢٩/٢ المقاصد الشافية ٩٧/٦ سيبويه والضرورة الشعرية ١٦٤.

(٢) المقاصد الشافية ١٣٦/٦ التصريح ٣٨٠/٤.

(٣) من مشطور الرجز، جرير بن عبد الله البَجَلي، وقيل: لعبد الله بن خثارم البَجَلي، وينظر في الكتاب ٦٧/٣ المقتضب ٧٠/٢ الكامل ١٧٥/١ الأصول ١٩٢/٢ أمالي ابن الشجري ١٢٥/١ الإنصاف ٦٢٣/٢ شرح المفصل لابن يعيش ١٥٨/٨ شرح الجمل لابن عصفور ١٩٨/٢ ضرائر الشعر ١٦٠ شرح التسهيل لابن مالك ٧٨/٤ شرح الكافية الشافية ١٥٩٠/٣ شرح الكافية للرضي ٩٦/٤ مغني اللبيب ٩٨/٦ المقاصد الشافية ١٢٣/٦

وقول أبي ذؤيب الهذلي:

فَقِيلَ تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ إنَّهَا ∴ مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأتِهَا لا يَضِيْرُها[١].

فذهبَ سيبويه إلى أنَّ المضارعَ المرفوعَ مُؤخَّرٌ والنّيَّةُ به التقديمُ، فهو دليلٌ على الجَوَابِ وليس بجوابٍ، والجوابُ محذوفٌ للدلالة عليه، والتقدير: إنك تُصْرَعُ إنْ يُصْرَعْ أخوك، ولا يَضِيْرُها مَنْ يأتِهَا.

ويجوزُ أنْ يكون المضارعُ هو الجوابُ، ورُفِعَ على تقدير حَذْفِ الفاء منه مع المبتدأ، والتقدير: إنْ يُصْرَعْ أخوك فأنت تُصْرَعُ، ومَنْ يأتها فهو لا يَضِيْرُها.

والوجه الثاني أجازه سيبويه [٢]، واقتصر عليه المبرد[٣]، وابنُ السراج، فلم يُجِيْزَا غيرَه.

المقاصد النحوية ١٩٢٠/٤ التصريح ٣٨٠/٤ خزانة الأدب ٢٠/٨، ٤٧/٩. والشاهد فيه: مجيء المضارع مرفوعًا وهو جواب الشرط، فأوَّله سيبويه على التقديم والتأخير، وحمله المبرد على إرادة الفاء.

(١) البيت من الطويل، شرح أشعار الهذليين ٢٠٨/١ وينظر في الكتاب ٧٠/٣ المقتضب ٧٠/٢ الأصول ١٩٣/٢ شرح المفصل لابن يعيش ١٥٨/٨ ضرائر الشعر ١٦٠ شرح التسهيل لابن مالك ٧٨/٤ شرح الكافية الشافية ١٥٩١/٣ المقاصد الشافية ١٣٦/٦ التصريح ١٣٩/٤ المقاصد النحوية ١٩٢٢/٤. الطوق: الطاقة. مطبَّعة: مملوءة. والحديث عن قريةٍ وَصَفَها بأنها مملوءةٌ من الطعام، لا يضرُّها مَنْ يأتيها لكثرة ما فيها. والشاهد فيه كسابقه.

(٢) الكتاب ٧١/٣.

(٣) المقتضب ٦٩/٢-٧٠ والكامل ١٧٤/١.

(٣) الكتاب ٦٧/٣.

(٣) الكامل ١٧٤/١.

(٣) الألفية باب عوامل الجزم وينظر أيضًا شوهد التوضيح والتصحيح١٧٦ شرح التسهيل ٧٧/٤ شرح الكافية الشافية ١٥٩٠/٣.

(٣) المقاصد الشافية ١٣٥/٦.

يقول ابنُ السرَّاج: "هو عند سيبويه على تقديم الخبر، وأجاز أيضًا أنْ يكون على إضْمَار الفاء. والذي عند أبي العباس وعندي فيه وفي أمثاله أنه على إضمار الفاء لا غير؛ لأنَّ الجوابَ في مَوْضِعِه، فلا يجوزُ أنْ تنوي به غيرَ مَوْضِعِه، إذا وُجِدَ له تأويلٌ"(١).

وعلى كِلَا التوجيهين فرَفْعُ الجوابِ في هذه الحالة لا يكون إلّا في ضرورة الشعر.

يقول سيبويه:" ولا يَحْسُنُ: إنْ تأتني آتيك، مِن قِبَلِ أنَّ (إنْ) هي العاملة. وقد جاء في الشعر، قال جريرُ بنُ عبد الله البَجَلي:

يا أَقْرَعُ بنَ حابسٍ يا أَقْرَعُ ... إنَّك إن يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ

أي: إنك تُصْرَع إنْ يُصْرَعْ أخُوكَ...."(٢).

وقال المبرد:" فإنْ كان الفعلُ الأوَّلُ مجزومًا لم يَجُزْ رَفْعُ الثاني إلا ضرورةً، فسيبويه يذهبُ إلى أنه على التقديم والتأخير، وهو عندي على إرادة الفاء"(٣).

وجعله ابنُ مالك ضعيفًا نادرًا، فقال في ألفيته:

..... ∴ ورَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ(٤).

قال الشاطبي: "لأنَّ مِثْلَ هذا عنده ثَبَتَ في النثر"(٥)، ومن ذلك قراءة طلحة بن سليمان: ﴿أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾ [النِّسَاء: ٧٨] برفع (يُدۡرِككُّمُ)(٦).

---

(١) الأصول ٣/٤٦٢.

(٢) الكتاب ٣/٦٧.

(٣) الكامل ١/١٧٤.

(٤) الألفية باب عوامل الجزم وينظر أيضًا شوهد التوضيح والتصحيح١٧٦ شرح التسهيل ٤/٧٧ شرح الكافية الشافية ٣/١٥٩٠.

(٥) المقاصد الشافية ٦/١٣٥.

(٦) ينظر في القراءة: مختصر في الشواذ ٢٧ المحتسب ١/١٩٣ إعراب القراءات الشواذ ١/٣٩٦.

ومِمَّا وَرَدَ في النثر أيضًا قولُ أمير المؤمنين عمر بن الخطاب–رضي الله عنه–، يُوصِي مولاه عَلَى الحِمَى: "وإيايَ ونَعَمَ ابنِ عَوْفٍ، ونَعَمَ ابنِ عَفَّان، فإنهما إنْ تَهْلِكْ ماشيتُهما يَرْجِعَا إلى نَخْلٍ وزَرْعٍ..."(١).

حيث وَقَعَ في أكثر روايات الموطأ (يرجعان) بإثبات النون علامةً للرفع، مع وقوعه جوابًا والشرطُ مضرعُ مجزومٌ.

وقد انتقد الوقشيُّ هذه الرواية فقال: " وقَوْلُهُ: **(يَرْجِعَانِ)** كَذَا الرِّوَايَةُ، وهو ضَعِيفٌ في العربية، وإنَّما يَجِيئُ في الشِّعْرِ عَلَى معنى التقديمِ والتأخيرِ، كأنَّه قَال: فإنَّهُما يَرْجِعَانِ إنْ تَهْلِكْ ماشِيَتُهُما، هذا تقديرُهُ عند سيبويه، وتقديرُه عند المُبَرِّدِ: إنْ تَهْلِكْ مَاشِيَتُهُمَا فإنَّهما يَرْجِعَانِ، قَال الشَّاعِرُ:

أَأَقْرَعَ بنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ ... إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أَخُوْكَ تُصْرَعُ

تقديرُهُ عند سيبويه: إنَّكَ تُصْرَعُ إنْ يُصْرَعْ أخُوْكَ، وعند المبرِّد: إنْ يُصْرَعْ أَخُوْكَ فَإنَّكَ تُصْرَعُ. ورُوِيَ عن يحيى: (يَرْجِعَا) بحذف النُّون جَزْمًا عَلَى جَوَابِ الشَّرْطِ"(٢).

فهو يوافق النحويين في أنَّ رَفْعَ المضارع في الجَوَابِ والشَّرْطُ مضارعٌ مجزومٌ ضعيفٌ في العربية، مقصورٌ على ضرورة الشعر، كما قال ابنُ جني:"وهو لَعَمْرِي ضعيفٌ في العربية، وبابُه الشِّعْرُ والضرورة..."(٣). كما يُورِدُ بعضَ شواهد السَّمَاع لِمَا وَرَدَ منه مرفوعًا، وتأويلَ النحويين له منسوبًا إلى القائلين به، مما يدلُّ على سَعَةِ اطلاعه.

المسألة الخامسة والعشرون: **حذفُ الفاءِ مِنْ جملة الجواب، وهي لا تَصْلُحُ لأنْ تكون شرطًا.**

(١) الموطأ (٦٠) كتاب دعوة المظلوم، (١) باب ما يُتَّقى من دعوة المظلوم، برقم (١).

(٢) التعليق على الموطأ ٤٠٤/٢–٤٠٥ وينظر أيضا الاقتضاب ٥٤٤/٢.

(٣) المحتسب ١٩٣/١.

إذا لم تَصْلُحْ جملةُ الجوابِ لِأنْ تكون شرطًا، وَجَبَ اقترانُها بالفاء؛ لتربطَ جملةَ الجوابِ بأداة الشرط، وذلك إذا كان الجوابُ[1]:

١- جملة إسمية، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأَنْعَام: ١٧]

٢- أو فعلية فعلُها جامد، نحو: ﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ۖ ﴾ [البَقَرَة : ٢٧١]

٣- أو فعلُها ماضٍ لفظًا ومعنىً، نحو: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ ۚ ﴾ [يُوسُف : ٧٧]

٤- أو كانت إنشائية، نحو: ﴿فَإِن شَهِدُواْ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ ۚ﴾ [الأَنْعَام : ١٥٠]

٥- أو اقترنت بحرف استقبال، نحو: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ [التَّوْبَة: ٢٨]

٦- أو اقترنت بحرفٍ له الصدارة، نحو: ﴿وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [آل عِمْرَان: ١٨٦] وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

واقْرُنْ بـ(فا) حَتْمًا جَوَابًا لو جُعِلْ ∴ شَرْطًا لـ(إنْ) أو غَيْرِهَا، لم يَنْجَعِلْ[2].

وقد اختلف النحويون في حَذْفِ هذه الفاء من جملة الجواب:

فذهب البصريون، ومنهم الخليل، وسيبويه، والمبردُ-على التحقيق[3]- إلى أنها لا تُحذفُ إلا في ضرورة الشعر.

---

(١) ينظر في ذلك: شرح المفصل لابن يعيش ٢/٩ شرح الجمل لابن عصور ١٩٨/٢ شرح التسهيل لابن مالك ٧٦/٤ شرح الكافية الشافية ١٥٩٤/٣ مغني اللبيب ٤٨٩/٢ المقاصد الشافية ١٣٨/٦ التصريح ٣٨٣/٤.

(٢) الألفية باب عوامل الجزم.

(٣) اختلف النقلُ عن المبرد في هذه المسألة، فنُسِبَ إليه قولان:

أحدهما: أنه يمنعُ حذف الفاء مطلقًا حتى في الشعر. يقول أبو حيَّان: "وفي محفوظي قديمًا أنَّ المبرد مَنَعَ من حذف الفاء في الضرورة، وأنه زعم في البيت الذي استُدِلَّ به على جواز حذف الفاء، وهو قوله:

يقول سيبويه عن شيخه الخليل: "وسألتُه عن قوله: إنْ تأتني أنا كريمٌ، فقال: لا يكونُ هذا إلا أنْ يُضْطَرَّ شاعرٌ، مِنْ قِبَلِ أنّ (أنا كريم) يكون كلامًا مبتدأ، والفاءُ و(إذا) لا يكونان إلا معلَّقَتَيْنِ بما قبلهما، فكَرِهُوا أنْ يكون هذا جوابًا حيث لم يُشْبِه الفاءَ. وقد قاله الشاعر مُضْطَرًّا، يُشَبِّهُهُ بما يُتَكَلَّمُ به من الفعل. قال حسان بن ثابت:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشْكُرُها ∴ والشرُّ بالشرّ عند اللهِ مِثْلَانِ(١).

من يفعل الحسنات الله يشكرها ∴ ....

أنَّ الرواية: من يفعل الخير فالرحمن يشكره". ارتشاف الضرب ١٨٧٢/٤ وينظر أيضًا مغني اللبيب ٤٩٥/٢ المقاصد النحوية ١٩٢٤/٤ التصريح ٣٨٦/٤ الهمع ٣٢٨/٤.

القول الثاني: أنه يُجيز حذفَها في الاختيار، كما هو مذهب الأخفش. وينظر في: الجنى الداني ٦٩ تمهيد القواعد ٤٣٤٩/٩ شرح الأشموني ٣٠/٤.

والتحقيقُ أنه موافقٌ لسيبويه في قصْر الحذف على الضرورة؛ حيث يقول:" وَأَمَّا قَولُ عبد الرَّحْمَن بن حسان:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسناتِ اللهُ يَشْكُرُها ∴ والشَّرُ بالشَّرِ عندَ اللهِ مِثلانِ.

فَلَا اخْتِلَاف بَين النَّحْوِيين فِي أَنه على إِرَادَة الْفَاء؛ لأَنَّ التقديم فيه لا يَصْلُح" المقتضب ٧٠/٢. وصرَّح قبله بقليل قائلًا: "وَلَو اضْطر شَاعِر فَحذف الْفَاء وَهُوَ يريدها لجَاز" المقتضب ٦٩/٢. أمَّا صاحبُ ادِّعاء تغيير البيت المنسوبِ إلى عبد الرحمن بن حسان أو لغيره فهو الأصمعي، وليس المبرد، وروايتُه للخبر عن الأصمعي لا يعني أنه موافقٌ له. ينظر الخبر في النوادر ٢٠٨ خزانة الأدب ٥٠/٩ سيبويه والضرورة الشعرية ١٦٨.

(١) البيت من البسيط، واختلف في نسبته فقيل: لحسان بن ثابت، أو لابنه عبد الرحمن، أو لكعب بن مالك الأنصاري–رضي الله عنهم–، وينظر في: النوادر٢٠٧ الأصول في النحو٤٦٢/٣ سر صناعة الإعراب ٢٦٤/١ الخصائص ٢٨١/٢ أمالي ابن الشجري١٢٤/١، ٩/٢ شرح المفصل لابن يعيش ٣/٩ شرح الجمل لابن عصفور ١٩٩/٢ ضرائر الشعر ١٦٠ شرح التسهيل لابن مالك ٧٦/٤ شرح الكافية الشافية ١٥٩٧/٣ شرح الكافية للرضي ٩٧/٤، ١١١ البسيط ٨١٧/٢ الجنى الداني ٦٩ شرح ابن الناظم ٤٩٩ مغني اللبيب ٩٧/٢، ٤٩٥ التصريح ٣٨٦/٤ خزانة الأدب ٤٩/٩ المقاصد النحوية ١٩٢٣/٤. واستشهد به سيبويه على حذف الفاء من جواب الشرط للضرورة.

وقال الأسَدِيُّ:

بَنِي ثُعَلٍ لا تَنْكَعُوا العَنْزَ شِربْهَا .·. بني ثُعَلٍ مَن يَنكَعِ العَنْزَ ظالمُ[1]"[2].

وذهب الأخفشُ إلى جوازه في الاختيار؛ لوقوعه في النثر الفصيح، وجَعَلَ منه قولَه تعالى: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ﴾ [البَقَرَةِ : ١٨٠] فقال: "(الوصية) على الاستئناف، كأنه–والله أعلم–: إنْ تَرَكَ خيرًا فالوَصِيَّةُ للوالِدَيْنِ والأقْرَبِيْنَ"[3].

وأجازه ابنُ مالك في النثر بقِلَّةٍ، ولم يَخُصَّه بالشعر، واستند في ذلك إلى ما ورد في حديث اللُّقَطَة مِنْ قوله صلَّى الله عليه وسلم: "فإنْ جَاءَ صَاحِبُهَا، وإلَّا اسْتَمْتِعْ بِهَا"[4] فقال: "وهو مِمَّا زَعَمَ النحويون أنه مخصوصٌ بالضرورة، وليس مخصوصًا بها، بل يَكْثُرُ استعمالُه في الشِّعْرِ ويَقِلُّ في غيرِهِ..... ومَنْ خَصَّ هذا الحَذْفَ بالشِّعْرِ حَادَ عن التحقيقِ، وضَيَّقَ حيثُ لا تضييق، بل هو في غير الشعر قليلٌ، وهو فيه كثيرٌ"[5].

ومِمَّا وَرَدَ من ذلك في الموطأ قولُ عبد الله بن عمر–رضي الله عنهما–: "لَئِنْ كانَتْ عائشةُ سَمِعَتْ هذا مِن رسُولِ الله –صلَّى الله عليه وسلَّمَ–، ما أَرَى رَسُولَ الله تَرَكَ اسْتِلَامَ الرُّكْنَيْنِ اللذَيْنِ يَلِيَانِ الحِجْرَ إلَّا أنَّ البيتَ لم يُتَمَّمْ على قواعِدِ إبراهيمَ"[6].

---

(1) البيت من الطويل، وينظر في: شواهد التوضيح والتصحيح ١٣٤ ارتشاف الضرب ١٨٧٢/٤ توضيح المقاصد والمسالك ١٦٨/٢ تمهيد القواعد ٤٣٤٩/٩ المقاصد الشافية ١٣٨/٦ شرح الأشموني٣١/٤. ثعل: بطنٌ من طيء. ينكع العنز: يمنعها، وقيل: يُجهدها حلبًا. شربها: حظها من الماء. واستشهد به على حذف الفاء من جواب الشرط مع المبتدأ للضرورة، والتقدير: فهو ظالم.

(2) الكتاب ٦٤/٣–٦٥.

(3) معاني القرآن ١٦٨/١.

(4) البخاري (٤٥) كتاب اللقطة، (١٠) باب هل يأخذ اللقطةَ ولا يَدَعُهَا تضيعُ... برقم (٢٤٣٧) فتح الباري ١١٤/٥.

(5) شواهد التوضيح والتصحيح ١٣٣–١٣٤.

(6) الموطأ (٢٠) كتاب الحج، (٣٣) باب ما جاء في بناء الكعبة، برقم (١٠٤).

حيث انتقد الوقشيُّ حَذْفَ الفاء من جملة جواب الشرط، مع وجوبها فقال: "وَقَوْلُهُ: **(مَا أرى رَسُوْلَ اللهِ)** كَانَ الوَجْهُ: فَمَا أَرَى، ولكِنْ حُذِفَتِ الفَاءُ عَلَى تَشْبِيهِ (إِنْ) الَّتِي للجَزَاءِ بـ(لَوْ) وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالى: ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [البَقَرَةِ: ١٤٥] وأَكْثَرُ مَا يَجِيءُ ذلِكَ في الأَفْعَالِ المَاضِيَةِ، وَهِيَ أَكْثَرُ مَا تَصْحَبُ (لَوْ)"[١].

فهو يُوَافِقُ البصريين في وجوب اقتران الجواب بالفاء، ويخالفهم في تأويل الحذف، ففي حين يقصُرُه البصريون على الضرورة، يُؤوّلُ الوقشيُّ ما وَرَدَ منه في النثر على تشبيه (إنْ) بـ(لو)؛ لأنَّ الماضي وَلِيَهَا كما يلي (لو) –فإنَّ (لو) تدلُّ على امتناع الشيءِ لامتناعِ غيره، وأكثرُ ما يليها هو الماضي–، وأيَّدَ ذلك بأنَّ (إنْ) أُوِّلَتْ بمعنى (لو) في قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَ﴾، وعليه حَمَلَهَا الأخفشُ والفراء[٢]

يقول الأخفش: "لأنَّ معنى قوله:(وَلَئِنْ أَتَيْتَ): ولو أَتَيْتَ. ألا ترى أنك تقول: لَئِنْ جِئْتَنِي ما ضَرَبْتُكَ، على معنى (لَوْ) كما قال: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّواْ﴾ [الرُّوم: ٥١] يقول: (وَلَو أَرْسَلْنا رِيحًا) لأن معنى (لَئِنْ) مثل معنى (لَوْ)؛ لأنّ (لَوْ) لم تقع، وكذلك (لَئِنْ)"[٣].

والذي أميلُ إليه هو ما ذهب إليه ابنُ مالك مِنْ أنَّ حَذْفَ الفاءِ مِنْ جَوَابِ الشَّرْطِ لا يَخْتَصُّ بالضرورة، بل يقعُ في الاختيار قليلًا؛ استنادًا إلى ما ورد منه في القرآن، والأحاديث الصحيحة.

وأمَّا تشبيهُ (إنْ) بـ(لو) كما يقول الوقشيُّ فأُراه بعيدًا؛ لِمَا بينهما من اختلافٍ في المعنى، فـ(إنْ) للمستقبل، و(لو) للماضي، فإذا وَقَعَ بعد (لو) ماضٍ فهو ماضٍ لفظًا ومعنىً، وإذا وقع بعد (إنْ) فهو ماضٍ لفظًا مستقبلٌ معنىً.

---

(١) التعليق على الموطأ ٣٧٥/١ وينظر أيضًا الاقتضاب ٤٠٧/١.

(٢) معاني القرآن للفراء ٨٤/١.

(٣) معاني القرآن ١٦١/١.

يقول النَّحَّاسُ:" هذا القولُ خطأٌ على مذهب سيبويه، وهو الحقُّ؛ لأن معنى (إنْ) خلافُ معنى (لو). يعني: أنّ معنى (إنْ) يَجِبُ بها الشيءُ لوجوب غيره، تقول: إنْ أكرمْتَنِي أكرمتُك، ومعنى (لو) أنه يمتنع بها الشيءُ لامتناع غيرِه، فلا تدخلُ واحدةٌ منهما على الأُخْرَى"[1].

ولجواز أنْ تكون اللامُ في (لئن) هي الموطئة للقَسَمِ المحذوف، و(إنْ) شرطيةٌ، فيجتمعُ في الآية قَسَمٌ وشرطٌ، فتكونُ جملةُ الجوابِ جوابًا للقَسَمِ المحذوف، ولذلك لم تدخلْ عليها الفاءُ، ويكونُ جوابُ الشرط محذوفًا لدلالة جوابِ القسم عليه[2].

المسألة السادسة والعشرون: **عدمُ اقتران جواب (إذا) الشرطية بالفاء، وهو جملةٌ اسميةٌ**

من أدوات الشرط غيرِ الجازمة (إذا)، وهي ظرفٌ لِمَا يُسْتَقْبَلُ من الزمان–في الغالب– ، وتختصُّ بالدخول على الجملة الفعلية، خلافًا للأخفش، والكوفيين.

ولِتضمُّنِها معنى الشرط تُجَابُ بما تُجَابُ به أدواتُ الشرط، فإذا لم تصْلُحْ جملةُ الجواب لأنْ تقع شرطًا اقترنت بالفاء.

كأن تكون جملةً اسميةً، تحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ﴾ [البَقَرَة: ١٨٦] أو طلبية، نحو: ﴿ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلْأَدْبَارَ ﴾ [الأَنفَال: ١٥] أو فعلية فِعْلُها جامدٌ، نحو: ﴿فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ فَسَآءَ صَبَاحُ ٱلْمُنذَرِينَ ﴾ [الصَّافَّات: ١٧٧] أو مقرونٌ بـ(قد)، نحو قولهم: إذا أذَّنَ المؤذنُ فقد دَخَلَ الوقتُ. أو بحرف تنفيس، نحو: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوْاْ مَا يُوعَدُونَ فَسَيَعْلَمُونَ﴾ [الجِن: ٢٤] أو بحرف نفي، نحو: ﴿وَإِذَا رَءَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلْعَذَابَ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ﴾ [النَّحْل : ٨٥].

---

(١) إعراب القرآن ٢٧٠/١ وينظر أيضًـــا معاني القرآن وإعرابه ٢٢٤/١ الفريد ٤٠٧/١ التبيان ١٢٥/١.

(٢) شرح الكافية للرضي ١١٠/٤ البحر المحيط ٥٧/٤ الدر المصون ١٦٤/٢.

وبناءً على ذلك انتقد الوقشيُّ قولَ الإمام مالك–رحمه الله–:" إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا هَلَكَ، وَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاةَ مَالِهِ، إِنِّي أَرَى أَنْ يُؤْخَذَ ذَلِكَ مِنْ ثُلُثِ مَالِهِ..."(١).

حيث جاء جوابُ (إذا) غيرَ مقرونٍ بالفاء وهو جملةٌ اسميةٌ فقال:" قَوْلُ مَالِكٍ: **(وَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاةَ مَالِهِ إِنَّهُ)**. كَذَا الرِّوَايَةُ، والوَجْهُ: فَإِنَّهُ، كَمَا قَال تَعَالى: ﴿فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ﴾ [مُحَمَّد : ٤] "(٢).

وتابعه اليُفُرَنِيّ فقال:" كان الوَجْهُ أنْ يُقالَ: فإنّي أرَى أنْ يُؤْخَذَ؛ لتكونَ الفاءُ جوابَ (إذا)، كما قال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ﴾ ولكن كذا رواه جميعُ الرواة"(٣).

لكن ما قاله الوقشيُّ ومَنْ تابعه غيرُ متعيَّنٍ؛ لأنَّ جواب (إذا) وَرَدَ غيرَ مقرونٍ بالفاء في مواضعَ كان يتعيَّن فيها الاقترانُ. من ذلك:

١– عدم اقترانه بالفاء وهو جملةٌ اسميةٌ، نحو قوله تعالى:﴿وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾ [الشُّورَى:٣٧] و ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْىُ هُمْ يَنتَصِرُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [الشُّورَى: ٣٩]

فاستدلَّ الرضي بذلك على جواز ألَّا يقترنَ جوابُها بالفاء إنْ كان جملةً اسميةً فقال:" ولعدم عَرَاقَةِ (إذا) في الشرطية، ورُسُوخِهَا فيها جاز–مع كونها للشرط– أنْ يكون جزاؤها اسميةً بغير فاء..."(٤). ثم ساق الآيتين السابقتين.

٢–عدمُ اقترانه وهو منفيٌّ بـ(ما، و إنْ) نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ ﴾ [الجَاثِيَة: ٢٥]، و﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا ﴾ [الفُرْقَان : ٤١].

---

(١) الموطأ (١٧) كتاب الزكاة، (٧) باب زكاة الميراث، برقم (١٦).

(٢) التعليق على الموطأ ٢٧٧/١.

(٣) الاقتضاب ٢٨٥/١.

(٤) شرح الكافية ١٩١/٣.

فاستدلَّ أبو حيان بذلك على أنها "خالفَتْ أدواتِ الشرط بأنَّ جوابها إذا كان منفيًا بـ(ما) لم تدخل الفاءُ، بخلاف أدوات الشرط، فلا بد من الفاء، تقول: إنْ تَزُرْنَا فمَا جَفَوْتَنَا، أي: فما تجفونا"[1].

وقال أيضًا: "وانفردَتْ (إذا) بأنه إذا كان جوابُها منفيًا بـ(ما) أو بـ(لا) لا تدخلُه الفاءُ، بخلاف أدوات الشرط غيرِها، فلابُدَّ من الفاء مع (ما) ومع (لا) إذا ارتفع المضارعُ، فلو وقعَتْ (إنْ) النافية في جواب غير (إذا) فلا بد من الفاء كـ(ما) النافية"[2].

ولهذه الآيات وموقفِ النحويين منها يرى الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة–رحمه الله–أنَّ لأدوات الشرط غير الجازمة شأنًا يُخَالِفُ شأنَ الأدوات الجازمة، فيرى "أنه يجوز أنْ يأتي جواب (إذا) الشرطية غير مقرون بالفاء في المواضع التي يجبُ اقترانُه فيها بالفاء في الأدوات الجازمة لأمرين:

١ – كثرةُ ما وَرَدَ من ذلك في القرآن ولا داعي للتأويل وتقدير جوابٍ محذوفٍ.

٢ – الجملةُ الفعليةُ المصدَّرَةُ بـ(قد) لا تَصْلُحُ أنْ تكون شرطًا للأدوات الجازمة ولذلك يجب اقترانها بالفاء إنْ وقعت جوابًا للشرط. وقد صَلُحَتْ هذه الجملة أنْ تكون شرطًا لـ(لو) في كلام العرب، شعره ونثره وفي الحديث. قال عمرو بن العدَّاء:

سَعَى عِقَالًا فَلَمْ يَتْرُكْ لَنَا سَبَدَا ∴ فَكَيْفَ لَوْ قَدْ سَعَى عَمْرُوٌ عِقَالَيْنِ[3].

---

(١) البحر المحيط ٢٣/٢٦٥.

(٢) المرجع السابق ٢٠/٧١.

(٣) البيت من البسيط، من أبيات قالها عمرو بن العدَّاء الكلبي في عمرو بن عتبة بن أبي سفيان، وكان أميرُ المؤمنين معاوية استعمله على صدقات (كلب) فاعتدى عليهم. وينظر في: مجالس ثعلب ١٤٢ المخصص ٧/١٣٤ خزانة الأدب ٧/٥٨١. سعى: عمل في الزكاة وتحصيلها. عقالًا: العقال صدقة سنة، ونصبه على الظرفية، والتقدير: سعى مدة عقال. السبد: المال القليل. والشاهد فيه وقوع الجملة الفعلية المصدرة بـ(قد) شرطًا لـ(لو).

وجاء في الحديث الشريف: (لَوْ قَدْ جَاءَنَا مَالُ البَحْرَيْنِ أَعْطَيْتُكَ هكَذَا وهَكَذَا)[١]"[٢].

(١) البخاري (٥٨) كتاب الجزية والموادعة (٤) باب ما أقطع النبي ﷺ من البحرين، برقم (٣١٦٤) فتح الباري ٣٢٢/٦. ومسلم (٥٢) كتاب الفضائل (١٤) باب ما سئل رسول الله ﷺ شيئًا فقال (لا)، برقم (٢٣١٤) شرح النووي ١٠٦/١٥.

(٢) دراسات لأسلوب القرآن ١٨٦/١-١٨٧.

المسألة السابعة والعشرون: **تعريفُ العددِ المضافِ بـ(أل).**

ينقسمُ العددُ أربعةَ أقسامٍ: مفردٌ، ومضافٌ، ومركَّبٌ، ومعطوفٌ.

وألفاظُ العدد المضافِ عشرةٌ، هي: مائة، وألف، وثلاثة، وعشرةٌ وما بينهما، حيثُ تضافُ هذه الأعدادُ إلى معدُودها، ويكون مميِّزُ المائة والألف مفردًا مجرورًا، ومميِّزُ الثلاثة إلى العشرة جمعًا مجرورًا.

وقد اختلف النحويون في طريقة تعريف العدد المضاف بـ(أل).

فذهب البصريون إلى أنه يُعرَّف بدخول (أل) على المضاف إليه وَحْدَه، أو على الآخِرِ منه[1] فتقول: قبضْتُ مائةَ الدِّرْهَمِ، وألفَ الدينارِ، واشتريتُ ثلاثةَ الأثوابِ، وخَمْسَ الجواري. حيث يُعرَّفُ المضافُ إليه بـ(أل)، ويُعَرَّفُ العددُ بإضافته إليه، كما في نحو: غلامُ الرجلِ، وبابُ الدارِ.

يقول سيبويه:" وتُدْخِلُ في المضاف إليه الألفَ واللامَ، لأنَّه يكون الأوّلُ به معرفةً. وذلك قولك: ثلاثةُ أبوابٍ وأربعةُ أنْفُسٍ وأربعةُ أثوابٍ. وكذلك تقول: فيما بينك وبين العَشَرَة؛ وإذا أَدْخَلْتَ الألفَ واللام قلت: خمسةُ الأثوابِ، وستةُ الأجمالِ"[2].

وأجاز الكوفيون دخول الألف واللام على العدد المضاف إلى ما فيه (أل)[3]، فيقولون: قبضْتُ العَشَرَةَ الدراهمِ، واشتريتُ الخمسةَ الأثوابِ، فيُدْخِلُون الألفَ واللامَ على المضاف والمضاف إليه جميعًا.

---

(١) آثر ابنُ مالك عبارة (على الآخر) دون(الثاني) ليتناول ذلك ما تضمَّن إضافةً واحدةً، وما تضمن إضافتين أو أكثر، نحو: قبضتُ خمسمائة ألف الدينار. شرح التسهيل ٤٠٨/٢.

(٢) الكتاب ٢٠٦/١. وينظر أيضًا المقتضب ١٧٣/٢.

(٣) ينظر رأي الكوفيين في: المخصص ١٢٥/١٧ شرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٢ شرح الجمل لابن عصفور ٣٧/٢ شرح التسهيل لابن مالك ٤٠٩/٢ شرح الكافية الشافية ١٦٧٧/٣ شرح الكافية للرضي ٢١٦/٢ التذييل والتكميل ٣٤٤/٩ ارتشاف الضرب ٧٦٣/٢ المساعد ٩٠/٢ تمهيد القواعد ٢٤٤٩/٥.

ومِمَّا ورد من ذلك في الموطأ قولُ الإمام مالك–رحمه الله–:" أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ قِيمَةُ الْمُكَاتَبِ أَلْفَ دِرْهَمٍ وَلَمْ يَبْقَ مِنْ كِتَابَتِهِ إِلَّا مِائَةُ دِرْهَمٍ. فَأَوْصَى سَيِّدُهُ لَهُ بِالْمِائَةِ الدِرْهَمِ الَّتِي بَقِيَتْ عَلَيْهِ. حُسِبَتْ لَهُ فِي ثُلُثِ سَيِّدِهِ فَصَارَ حُرًّا بِهَا"[١].

حيث وَرَدَ قولُه: (بالمائة الدرهم) بدخول (أل) على الجزئين، وعقَّبَ الوقشيُّ على ذلك بقوله: "قَوْلُهُ: **(فَأَوْصَى لَهُ سَيِّدهُ بالمَائة الدِّرهمِ)**. كَذَا الرِّوَايَةُ، وَهِيَ لُغَةٌ لِبَعضِ العَرَبِ يُجْرُوْنَ بَابَ العَدَدِ مُجْرَى بَابِ: الحَسَنِ الوَجهِ، فَيُدخِلُوْنَ الألِفَ واللَّامَ عَلَى الاسْمَينِ، واللُّغَةُ الفَصِيحَةُ إِدْخَالُ الألِفِ واللَّامِ عَلَى الثَّانِي دُوْنَ الأوَّلِ، فَأَمَّا مَنْ أَدخَلَها عَلَى الاسْمِ الأوَّلِ دُوْنَ الثَّانِي فَقَد أَخْطَأَ، وَذلِكَ لَا يَجُوْزُ"[٢].

فهو يوافق البصريين في طريقة تعريف العدد المضاف، وهي إدخالُ الألفِ واللام على المضاف إليه دون المضاف، ويَصِفُها بأنها "اللغة الفصيحة".

ويُشِيرُ إلى ما استند إليه الكوفيون في تعريف الجزءين من السماع والقياس.

أما السَّمّاع: فهو الرواية عن بعض العرب يقولون: الخَمْسَة الأثوابِ. رواه الكسائي.

وأما القياس: فهو إجْرَاءُ العدد المضاف مُجْرَى (الحَسَنُ الوجهِ) في الجمع بين التعريف بـ(أل) والإضافة.

وقد أُجِيْبَ عمَّا استدلَّ به الكوفيون:

أمَّا السماعُ: فلا تثبتُ به قاعدةٌ؛ لأنه نَقْلٌ عن قومٍ من العرب ليسوا فُصَحَاءَ، رَوَى ذلك أبو زيدٍ فيما حكاه عنه أبو عُمَر الجَرْمي. يقول الفارسي: "ورَوَى الكسائيُّ: الخَمْسَة الأثوابِ، وروى أبو زيد فيما حَكَى عنه أبو عمر: أنَّ قومًا من العرب يقولونه غيرَ فُصَحَاءَ، ولم يقولوا: النّصْفَ الدرهمِ، ولا: الثُّلُثَ الدرهمِ. وامتناعُه من الاطّرادِ يدلُّ على ضَعْفِهِ"[٣].

---

(١) الموطأ (٣٩) كتاب المكاتَبِ، (١٣) باب الوصية في المكاتَبِ، برقم (١٥).

(٢) التعليق على الموطأ ٧٤/٢ وينظر أيضًا الاقتضاب ٣٤٤/٢.

(٣) التكملة ٢٧٦–١٧٧.

ويؤوّلُه البصريون–إنْ صَحَّ– على زيادة الألف واللامِ في المضاف، ويجعلون ما ورد منه شاذًّا، يُحفَظ ولا يُقَاسُ عليه[1].

بل إنَّ السَّماعَ عن العرب الفصحاء يؤيد ما ذهب إليه البصريون، ويُضْعِفُ رأيَ الكوفيين. فقد قال المبرد: "ومما يُبطِلُ هذا القولَ أنَّ الروايةَ عن العربِ الفصحاءِ خِلَافُه"[2].

وقال الفارسي: "وبيتُ ذي الرُّمَة يَدلُّ على خِلَافِ ما رواه الكسائيّ، وهو قولُه:

وهل يُرْجِعُ التَّسْلِيْمَ أَوْ يَدْفَعُ البُكَا ∴ ثَلَاثُ الأثافي والدِّيارُ البَلَاقِعُ[3]

وكذلك بَيْتُ الفَرزْدَق:

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك ٤٠٩/٢ التذييل والتكميل ٣٤٤/٩ ارتشاف الضرب ٧٦٣/٢ المساعد ٩٠/٢ تمهيد القواعد ٢٤٤٩/٥.

(2) المقتضب ١٧٣/٢ وينظر أيضًا: إصلاح المنطق ٣٠٢ مجالس ثعلب ٥٩٠ المخصص ١٢٥/١٧ شرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٢.

(3) من الطويل، ديوانه بشرح الخطيب التبريزي ٤٣٩، برواية: أو يَكْشِفُ العَمَى. وينظر في: إصلاح المنطق ٣٠٣ المقتضب١٧٤/٢ المخصص ١٢٥/١٧ شرح المفصل لابن يعيش ١٢٢/٢ شرح الجمل لابن عصفور ٣٧/٢ شرح التسهيل لابن مالك ٤٠٨/٢ التذييل والتكميل٣٤٤/٩ تمهيد القواعد ٢٤٤٨/٥. الأثافي: جمع أثفية، وهي الحجر، وثلاث الأثافي: أحجارٌ ثلاثة تُوضَع، ثم يُوضَع القِدرُ عليها عند الطبخ. الرسوم: جمع رَسْم، وهو ما بقي من آثار الديار. والشاهد فيه قوله: (ثلاث الأثافي) حيث عُرِّفَ العدد المضاف بدخول (ال) على المضاف إليه وحده.

ما زالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إزَارَهُ ∴ وَسَمَا فأدْرَكَ خَمْسَةَ الأشْبَارِ[١]"[٢].

وأمَّا القياسُ: فأُجِيْبَ عنه بأنَّ العددَ المضافَ لا يُشْبِهُ (الحَسَنَ الوجهِ)؛ لأنَّ (الوجه) مجرورٌ لفظًا مرفوعٌ محلًّا، والتقدير: الذي حَسُنَ وجهُه، فالإضافة فيه غيرُ محضةٍ. وهي مع العدد المضاف محضةٌ، فلا يجوزُ فيه الجَمْعُ بينها وبين الألف واللام.

ويُضْعِفُه أيضًا أنَّه غيرُ مُطَّرِد، فمَنْ يقول: (الخَمْسَة الدراهِمِ) من العرب، لا يقولون: النّصْفَ الدرهمِ، ولا: الثلث الدرهمِ، ونحو ذلك. وامتناعُه من الاطّرادِ يَدُلُّ على ضَعْفِهِ في القياس[٣].

يقول الرضي: "وهو ضعيفٌ قياسًا واستعمالًا، أمَّا القياسُ: فلأنَّ تعريفَ المضافِ يحصُلُ بالمضاف إليه، فيكونُ اللامُ في المضافِ ضائعًا. وأما الاستعمالُ: فإنهم نقلُوه عن قومٍ غيرِ فصحاءَ، والفصحاءُ على غيره"[٤].

ثم أشار الوقشيُّ إلى صورة ثالثة، وهي إدخالُ الألف واللام على المضاف دون المضاف إليه، فيُقال: الثلاثةُ أثوابٍ، والخمسةُ دراهمَ، وحَكَمَ أنَّ مَنْ قال ذلك فقد أخطأ، وأنَّ ذلك لا يجوز. ووَصَفَ ابنُ عصفور عَدَمَ الجواز بأنه "بإجماعٍ من أهل البصرة والكوفة؛ لأنه على غير طريق الإضافة، وهو إضافةُ المعرفة إلى النكرة"[٥].

---

(١) من الكامل، ديوانه٢٦٧ برواية: فدنا، من قصيدة يمدح بها يزيد بن المهلب بن أبي صفرة، وينظر في: إصلاح المنطق ٣٠٣ المقتضب ١٧٤/٢ التكملة ٢٧٨ شرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٢ التذييل والتكميل ٣٤٤/٩. عقدت يداه إزاره: إشارة إلى حال الصِّغر. خمسة الأشبار: أراد به القبر. والمعنى أنَّ الممدوح ما زال أميرًا يعقد الألوية مذ عَقَلَ إلى أن مات. والشاهد فيه قوله: (خمسة الأشبار) حيث عُرِّفَ العدد المضاف بدخول (ال) على المضاف إليه وحده.

(٢) التكملة ٢٧٧-٢٧٨.

(٣) التكملة ٢٧٧ شرح الجمل لابن عصفور ٣٧/٢ التذييل والتكميل ٣٤٤/٩.

(٤) شرح الكافية ٢١٦/٢ وينظر أيضًا ٣١٠/٣.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٣٧/٢.

فالقياسُ أنْ يكتسبَ المضافُ التعريفَ من المضافِ إليه، وليس العكس. ولذلك وُصِفَ هذا الرأي بأنه أقبحُ من رأي الكوفيين؛ لإضافة المعرفة إلى النكرة، ولا نظيرَ له في الإضافة المعنوية ولا اللفظية[١].

فمذهب البصريين أقوى قياسًا، وأفْصَحُ سَمَاعًا.

المسألة الثامنة والعشرون: **دخولُ (إذًا) في قول أبي بكر رضي الله عنه: (لا ها الله إذًا).**

من عبارات القَسَمِ عند العرب قولُهم في النفي: لا ها اللهِ ذا، وفي الإيجاب: إيْ ها اللهِ ذا. والمعنى: واللهِ. يحذفون واوَ القسم ويُبْدِلُون منها (ها) التنبيه.

وهم في نُطْقِ (ها الله) يُثبتون الألفَ من (ها)، ويَحذفونها، مع وَصْلِ الهمزة من (الله) وقَطْعِهَا. حيث ذكر ابنُ مالك أنَّ "في اللفظ بـ(ها الله) أربعة أوْجُهٍ: أحدها: أنْ يُقَالَ: (ها لله) بـ(ها) تليها اللامُ. والثاني: أنْ يُقَالَ: (ها الله) بألف ثابتةٍ قبل اللام.... والثالث: أن يُجْمَعَ بين ثبوت الألف وقَطْعِ همزة (الله). والرابع: أن تُحْذَفَ الألفُ وتُقْطَعَ همزةُ (الله)"[٢].

وأمَّا (ذا) فهي اسمُ إشارة، واختلف العلماءُ في موضعها:

فذهب الخليلُ إلى أنها للمحلوف عليه، فهي من جملة الجواب، قيل: هي خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، والتقدير: لا واللهِ لَلأمْرُ هذا، ثم حُذِفَ (الأمرُ) لكثرة الاستعمال. وقيل: هي فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ، والتقدير: ليكوننَّ ذا، أو لا يكونُ ذا.

وذهب الأخفشُ والمبردُ إلى أنها للمحلوف به، فهي مِنْ تمام القسم، وموضِعُهَا مبتدأٌ لخبرٍ محذوفٍ، والتقدير: لا والله ذا قَسَمِي، أو يَمِيْنِي.

يقول سيبويه: "هذا بابُ ما يكونُ ما قَبْلَ المحلوف به عِوَضًا من اللَّفْظِ بالواو وذلك قولُك: إي ها اللهِ ذا، تَثْبُتُ ألفُ (ها)؛ لأنَّ الذي بعدها مُدْغَمٌ. ومِنَ العَرَبِ مَنْ يقول: إي هلَّلهِ ذا، فيَحْذِفُ الألفَ التي بعد الهاء. ولا يكون في المُقْسَمِ ههنا إلا الجَرُّ؛ لأنَّ

---

(١) شرح الكافية للرضي ٢/٢١٦.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح ١٦٧.

قولَهم: (ها) صار عِوَضًا من اللفظ بالواو، فحُذِفَتْ تخفيفًا على اللسان..... وأمَّا قولُهم: (ذا) فزَعَمَ الخليلُ أنَّه المحلوفُ عليه، كأنه قال: إيْ واللهِ لَلأمْرُ هذا، فحُذِفَ (الأمرُ)؛ لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم، وقدَّمَ (ها)، كمَا قدَّمَ (ها) قومٌ في قولهم: (ها هو ذا، وها أنا ذا). وهذا قول الخليل"[١].

وحَكَى ابنُ مالك أنَّ "المعروف في كلام العرب (ها الله ذا)"[٢].

لكن جاء في حديث أبي قتادة–رضي الله عنه– في غزوة حنين قولُ أبي بكر الصديق–رضي الله عنه–: "لا ها ألله إذًا لا يَعْمِدُ إلى أَسَدٍ من أُسْدِ اللهِ، يُقَاتِلُ عن اللهِ ورَسُولِهِ فَيُعْطِيَكَ سَلَبَه"[٣]. بإثبات الهمزة والتنوين في (إذًا) على خِلَافِ المعروف من كلام العرب.

وقد انتقد الوقشيُّ هذه الرواية فقال: "وَقَوْلُهُ: (**لَا هَا ءَلله إِذًا لَا يَعْمِدُ...**) كَذَا الرِّوايةُ، وَهُوَ خَطَأٌ؛ لا وَجْهَ لِدُخُوْلِ (إذًا) هاهنَا. وَالصَّوَابُ: لا هَا ءللهِ ذَا، دُوْنَ أَلفٍ في (إذًا) والمَعْنَى: ذَا مَا أُقْسِمُ بِهِ. وَمِنَ النَّحْوِيّينَ مَنْ يُقَدِّرُهُ: الأمْرُ ذَا، فَيَكُوْنُ عَلَى التَّقْدِيرِ الأوَّلِ مُبْتَدَأً مَحْذُوْفَ الخَبَرِ، وَعَلَى الثَّانِي خَبَرَ مُبْتَدَأٍ مُضْمَرٍ"[٤].

فهو يرى أنَّ مجيءَ (إذًا) في الرواية خطأٌ؛ لأنه لا وَجْهَ لدخولها في التركيب، والصَّوَابُ (ذا) دون همزٍ أو تنوينٍ، على المعروف من كلام العرب كما حكى ابنُ مالك.

وهو في ذلك موافقٌ للجمهور من اللغويين والنحويين، ومنهم أبو زيد والمازني، الذين أنكروا هذه الرواية، وجعلوها من تصحيف الرواة؛ استنادًا إلى أنَّ المعروفَ في كلام

---

(١) الكتاب ٣/٤٩٩–٥٠٠ وينظر أيضًا المقتضب ٢/٣٢١ الأصول في النحو ١/٣٩٥ شرح الكتاب للسيرافي ٤/٢٤٠ شرح المفصل لابن يعيش ٩/١٠٥ شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٣٠ شرح الكافية للرضي ٢/٤٨٢، ٤/٤٢٢ ارتشاف الضرب ٤/١٧٩١.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح ١٦٧.

(٣) الموطأ (٢١) كتاب الجهاد (١٠) باب ما جاء في السَّلَبِ في النَّفْل برقم (١٨).

(٤) التعليق على الموطأ ١/٣٤١ وينظر أيضًا الاقتضاب ٢/١٨–١٩. والرواية جاءت على لغة إثبات الألف من (ها) وقطع الهمزة من (الله).

العرب (لا ها الله ذا). حَكَى ذلك السيوطي فقال: "اعْلَمْ أنَّ أئمة اللغة أطبقوا على أنَّ قوله: (إذًا) في هذا الحديث من تصحيف الرواة، وأنَّ صَوَابَه (لا ها الله ذا)"[١].

ومِنْ قبله قال أبو البقاء:" والجيد: لا ها الله ذا، والتقدير: هذا واللهِ، فأخَّرَ (ذا)... وقد رُوِيَ في الحديث (إذن) وهو بعيدٌ...."[٢].

وقال النووي عن رواية (إذًا):" وأنكر الخطَّابيُّ هذا وأهلُ العربية، وقالوا: هو تغييرٌ من الرواة، وصوابُه (لا ها الله ذا) بغير ألفٍ في أوَّلِه"[٣].

لكنَّ هذا الاعتراض يبدو لي فيه نظرٌ من أوجه:

أحدها: صِحَّةُ هذه الرواية، فإنَّ إثبات (إذًا) بالهمزة والتنوين، هي الروايةُ الثابتةُ في الصحيحين وغيرهما[٤].

يقول ابن حجر: "وأمَّا (إذًا) فثبتَتْ في جميع الروايات المعتمدة والأصول المُحَقَّقةِ من الصحيحَيْنِ وغيرهما، بكسر الألف، ثم ذالٌ معجمةٌ منوَّنة"[٥].

وبهذا ينتفي اتّهامُ الأثبات من أئمة الحديث ورُوَاتِهِ بالخطأ والتصحيف.

والثاني: أنَّ لدخول (إذًا) في الحديث وجهًا، ألْمَحَ إليه ابنُ مالك ولم يُصَرِّحْ به، فقال: "ووقع في هذا الحديث (إذًا) وليس ببعيد"[٦].

---

(١) عقود الزبرجد ٣٨٨/٢.

(٢) إعراب الحديث النبوي ١٢٤.

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ٩١/١٢. وينظر أيضًا معالم السنن للخطابي ٣٠١/٢ والنهاية في غريب الحديث والأثر ٢٣٧/٥ المفهم لما أشكل من كتاب مسلم للقرطبي ٥٤٤/٣ تنوير الحوالك للسيوطي ١١/٢ التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح للزركشي ٦٩٦/٢ فتح الباري ٤٨/٨. الصحاح للجوهري باب الألف اللينة ٢٥٥٧/٦ لسان العرب (ها) ٤٥٩٩/٦ تاج العروس باب الألف اللينة ٥٣٦/٤٠.

(٤) وردت في صحيح البخاري (٦٤) كتاب المغازي (٥٤) باب قول الله تعالى: (ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم...الآية) برقم (٤٣٢١) فتح الباري ٤٧/٨. وصحيح مسلم (٣٢) كتاب الجهاد والسير (١٣) باب استحقاق القاتل سَلَبَ القتيل برقم (١٧٥١) شرح النووي ٩٠/١٢.

(٥) فتح الباري ٤٨/٨ وينظر أيضًا شرح النووي على صيح مسلم ٩١/١٢.

(٦) شواهد التوضيح والتصحيح ١٦٧.

وصرَّح به أبو البقاء فقال عنها وقد وَرَدَتْ في حديثٍ آخر:" ويمكنُ أنْ يُوْجَدَ له وَجْهٌ، تقديره: لا والله، لا أُزَوِّجُها إذًا"[١].

فتكون (إذًا) على بابها، حرفُ جوابٍ وجَزَاء، ويكون التقدير: (لا ها الله، إذًا) أي: إذًا لا يُعْطَى السَّلَب، ثم بيَّنَ أبو بكر السبب فقال: لا يَعْمِدُ إلى أسدٍ من أُسْدِ الله....الحديث. فتكون (إذًا) جوابًا للرجل الذي يريد أنْ يأخذ السَّلَبَ وهو لا يستحقُّه؛ لأنَّه غيرُ القاتل. وقوله: (لا يَعْمِدُ) تأكيدٌ للنفي المذكور، وبيانٌ لسببه.

الثالث: القولُ بأنَّ (إذًا) لم تثبُتْ عن العرب مع (لا ها الله) فيه نظرٌ؛ فقد حكى الحافظُ ابن حجر وُقُوعَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ، مِنْهَا: مَا وَقَعَ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ فِي قِصَّةِ بَرِيرَةَ لَمَّا ذَكَرَتْ أَنَّ أَهْلَهَا يَشْتَرِطُونَ الْوَلَاءَ قَالَتْ: فَانْتَهَرْتُهَا فَقُلْتُ: لَاهَا اللَّهِ إِذًا. وَمِنْهَا مَا وَقَعَ فِي قِصَّةِ جُلَيْبِيبٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ عَلَيْهِ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ إِلَى أَبِيهَا فَقَالَ: حَتَّى أَسْتَأْمِرَ أُمَّهَا، قَالَ: فَنَعَمْ إِذًا، فَذَهَبَ إِلَى امْرَأَتِهِ فَذَكَرَ لَهَا فَقَالَتْ: لَاهَا اللَّهِ إِذًا، وَقَدْ مَنَعْنَاهَا فُلَانًا. وَمِنْهَا مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الزُّهْدِ قَالَ: قَالَ مَالِكُ بْنُ دِينَارٍ، لِلْحَسَنِ: يَا أَبَا سَعِيدٍ لَوْ لَبِسْتَ مِثْلَ عَبَاءَتِي هَذِهِ. قَالَ: لَاهَا اللَّهِ إِذًا أَلْبَسُ مِثْلَ عَبَاءَتِكَ هَذِهِ ..... ووَقَعَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ فِي سِيَاقِ الْإِثْبَاتِ بِقَسَمٍ وَبِغَيْرِ قَسَمٍ[٢].

---

(١) إعراب الحديث النبوي ١٢٤.

(٢) فتح الباري ٥٠/٨ وينظر أيضًا عقود الزبرجد ٣٩٨/٢ تنوير الحوالك ١٢/٢.

الخاتمة

الحمْدُ للهِ حَمْدًا يُوَافِي نِعَمَهُ، ويُكَافِئُ مَزِيدَه، وصَلاةً وسَلامًا دائمَيْنِ على خاتم النَّبِيينَ، وخير خَلْقِ الله أجمعين سيّدِنا محمّدٍ صَلَّى الله عليه وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ والتابعين.

وبعد:

فهذا ما وفَّقَنِي اللهُ – تعالَى– إلى جَمْعِهِ ودراسَتِه مِنَ مواضع النقد النَّحْوِيّ عند أبي الوليد الوَقَّشِيّ في كتابه (التَّعْلِيقُ عَلَى المُوَطَّأ في تفسِيرِ لُغَاتِهِ، وغَوَامِضِ إعْرَابِه ومَعَانِيه)، ويمكن الإشارَةُ إلى أهمّ النتائجِ التي توصَّلَ إليها البحثُ، وهي:

١– يُعدُّ أبو الوليد الوَقَّشِيّ (ت٤٨٩هـ) أسبقَ العلماءِ الذين عُنُوا بإعراب الحديث النبوي، وتأويلِ مُشْكِلِه–فيما أعلم–، كما يُعدُّ كتابه (التعليق على الموطأ) أقدمَ الكتب التي خَصَّت الحديث النبوي بالبحث النحوي، فغدا موردًا نَهَلَ منه مَنْ أتى بعده، بإشارةٍ أو بغير إشارة، وعبَّدَ طريقًا للعلماء لتناول دواوين السُّنَّة الأُخْرَى.

٢– يُعدُّ النقدُ النحوي سمةً بارزةً من سمات الوَقَّشِيّ في كتابه، وقد اتخذه وسيلةً لتحقيق روايات الموطأ المختلفة وتقويمها، والموازنة بين أقوال العلماء في إعراب مُشْكِلِه، ويَظْهَرُ منه غزارةُ عِلْمِهِ، وسَعَةُ اطلاعه، وذكاءُ قريحته.

٣– تنوعَتْ مجالاتُ النقد عند الوقشي بين نقد العبارة، ونقد الآراء، وتوجَّه نقدُ العبارة بشكلٍ واضحٍ إلى الموطأ ورواياته، كما توجَّه نقدُ الآراء في أغلبه إلى المذهب الكوفي أو أحد علمائه.

٤– كانت نزعتُه البصرية واضحةً في تعليقه، فهو يرجّحُ آراء البصريين، ويستعملُ مصطلحاتهم، وهم (النحويون)، فرُبَّمَا قال: (والنحويون لا يُجيزون...) وهو يقصِدهم، ثم يذكر رأيَ الكوفيين بالجواز[1].

٥– كان للوقشي تأويلاتٌ انفردَ بها عن البصريين، فهو يوافقهم في الرأي ويخالفهم في التأويل، ومن ذلك أنه يوافقهم في وجوب اقتران جملة جواب الشرط بالفاء إذا لم

---

(١) التعليق على الموطأ ٨٣/٢.

تَصْلُح لأنْ تكون شرطًا، ويخالفهم في تأويل الحذف، ففي حين يقصُرُه البصريون على الضرورة، يُؤوّلُ الوقشيُّ ما وَرَدَ منه في النثر على تشبيه (إنْ) بـ(لو)[١].

٦-تنوَّعت مصطلحاته النقدية بين ألفاظ التخطئة والتصويب، والتصحيح والتضعيف، ونحوها، والسِّمَةُ الظاهرةُ فيها أنها عباراتٌ صريحةٌ وواضحةٌ.

٧- بَنَى الوَقَّشيُّ نَقْدَه على أصولٍ ومعاييرَ واضحةٍ لقبول بعض الروايات والآراء أو رَدّها، فاستند إلى أصول النحو السماعية والقياسية.

٨- كان دقيقًا موفَّقًا في الأغلب عند نسبة الآراء إلى أصحابها، ونادرًا ما يخلط بين الآراء، ومن ذلك: نِسْبةُ القول بإعمال (لا) عمل (ليس) في المعرفة إلى الكوفيين[٢]، والصحيحُ أنه رأيُ ابن جني[٣].

هذه أهمُّ النتائج التي وفقني اللهُ إليها، وأسألُه تعالَى التوفيقَ والسَّدَادَ، وآخرُ دعوانا أنِ الحمْدُ لله ربِّ العالمين، وصَلَّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصَحْبِه وسَلَّمَ.

---

(١) التعليق على الموطأ ٣٧٥/١.

(٢) التعليق على الموطأ ٣٨/٢.

(٣) أمالي ابن الشجري ٤٣١/١ شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٧/١ التذييل والتكميل ٢٨٦/٤ تمهيد القواعد ١٢٢٢/٣.

أهم المصادر والمراجع

- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، للشيخ أحمد البنا، تحقيق د/ شعبان محمد إسماعيل، ط/ عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- أدب الكاتب لابن قتيبة، تحقيق د/ محمد أحمد الدالي، ط/ مؤسسة الرسالة.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسي، تحقيق د/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء المصار وعلماء الأقطار... لابن عبد البر، تحقيق د/ عبد المعطي أمين قلعجي، ط/ دار قتيبة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.
- الإصباح في شرح الاقتراح د/ محمود فجَّال، ط/ دار القلم دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلى، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- إعراب الحديث النبوي لأبي البقاء العكبري تحقيق/ عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م.
- إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري، تحقيق/ محمد السيد أحمد عزوز، ط/ عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق د/ زهير غازي زاهد، ط/عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- الأعلام لخير الدين الزركلي، ط/ دار العلم للملايين بيروت، الطبعة الخامسة عشرة ٢٠٠٢م.
- الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو لابن مالك، تحقيق د/ سعيد الأفغاني، ط/ دار الفكر بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩١هـ ١٩٧١م.

- الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ عبدالله عمر الحاج إبراهيم
- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة، تحقيق د/ حاتم صالح الضامن، ط/ عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.
- الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب لليفرني التلمساني، تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط/ مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠١م.
- الأم للإمام الشافعي، أشرف على طبعه/ محمد زهري الشافعي ط/ مكتبة الكليات الأزهرية.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق د/ محمود محمد الطناحي، ط/مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- أمالي السهيلي، تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا، ط/ مطبعة السعادة.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، مع تحقيق وشرح الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، ط/ مطبعة السعادة، الطبعة الرابعة ١٣٨٠هـ ١٩٦١م.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب تحقيق د/ موسى بناي العليلي ط/ مطبعة العاني، بغداد.
- الإيضاح لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ كاظم بحر المرجان، ط/ عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تحقيق/ د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط/ دار هجر، الطبعة الأولى ١٤٣٦هـ ٢٠١٥م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع تحقيق د/ عياد بن عيد الثبيتي، ط/ دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م.

- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس للضَّبّي، تحقيق/ إبراهيم الإبياري، ط/ دار الكتاب المصري، ودار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ١٩٨٩م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/ دار الفكر، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري، تحقيق د/ طه عبد الحميد طه، مصطفى السقا، ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ١٩٨٠.
- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، تحقيق/ السيد أحمد صقر، ط/ مكتبة التراث الإسلامي، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م.
- تاج العروس من جواهر القاموس للمرتضى الزبيدي، ط/ وزارة الإرشاد والأنباء بالكويت، ١٣٨٥هـ ١٩٦٥م.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي، تحقيق د/ بشار عواد معروف، ط/ دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
- تاريخ خليفة بن خياط، تحقيق د/ أكرم ضياء العمري، ط/ دار طيبة، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
- تاريخ النقد العربي في الجاهلية حتى نهاية القرن الثالث د/ داوود سلُّوم، الناشر/ مكتبة الأندلس، بغداد ١٩٦٩م.
- التبصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق د/ فتحي أحمد مصطفى، ط/ دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء الكبري، تحقيق/ علي محمد البجاوي، ط/ عيسى البابي الحلبي.

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لبي البقاء العكبري، تحقيق د/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط/ دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبى حيان الأندلسي، تحقيق د/ حسن هنداوي، ط/ دار القلم دمشق، الطبعة الأولى١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للقاضي عياض، تحقيق/ محمد بن تاويت الطنجي، ط/ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق د/ محمد كامل بركات، طبعة دار الكتاب العربي ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، دراسة وتحقيق د/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم، ط/ مطبعة الزهراء، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه، لأبي الوليد الوقشي، تحقيق د/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط/ العبيكان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠١م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تحقيق د/ محمد بن عبدالرحمن المفدَّى، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
- التفسير البسيط لأبي الحسن الواحدي، أشرف على طباعته وإخراجه د/ عبدالعزيز بن سطام آل سعود، د/ تركي بن سهو العتيبي، ط/ عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٠هـ.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تحقيق د/ على محمد فاخر وآخرين، دار السلام، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر، تحقيق/ مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م.
- التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح لبدر الدين الزركشي، تحقيق د/ يحيى بن محمد علي الحكمي، ط/ مكتبة الرشد.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق د/عبد الرحمن على سليمان، ط/دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.
- الجامع لأحكام القرآن، للإمام القرطبي، اعتنى به وصححه الشيخ/ هشام سمير البخاري، ط/ دار عالم الكتب، الرياض.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي تحقيق د/ فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، ط/ دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى١٤١٣هـ ١٩٩٢م.
- حاشية الشهاب المسماة "عناية القاضي، وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي" ضبط وتخريج الشيخ/ عبدالرَّزَّاق المهدي، ط/ دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق/ طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية.
- الحديث النبوي في النحو العربي د/ محمود فجال، ط/ أضواء السلف، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.
- خزانة الأدب ولُبُّ لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي، تحقيق د/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
- الخصائص لابن جنى تحقيق د/ محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٧١هـ ١٩٥٢م.
- الدر المصون للسمين الحلبي، تحقيق د/ أحمد محمد الخراط، ط/ دار القلم، دمشق.

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لفضيلة الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة، ط/ دار الحديث، القاهرة.
- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات للموسوي الأصبهاني، ط/ المطبعة الحيدرية، طهران ١٣٩٠هـ.
- الروض المعطار في خبر الأقطار للحميري، تحقيق د/ إحسان عباس، مكتبة لبنان، الطبعة الثانية ١٩٨٤م.
- الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق د/ حاتم صالح الضامن، ط/ مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.
- سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق د/ حسن هنداوي، ط/ دار القلم، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
- سيبويه والضرورة الشعرية د/ إبراهيم حسن إبراهيم، ط/ مطبعة حسان، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
- سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق/ شعيب الأرناؤوط، ط/ مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٤م.
- شذا العَرْف في فن الصرف للشيخ الحملاوي، تحقيق د/ محمد عبدالمعطي، ط/ دار الكيان.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لبدر الدين بن مالك، تحقيق د/ محمد باسل عيون السود، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ -٢٠٠٠ م.
- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د/ محمد بدوي المختون د/ عبد الرحمن السيد ط/ دار هجر القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، الشرح الكبير، تحقيق د/ صاحب أبى جناح، بغداد ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.
- شرح جمل الزجاجي لابن خروف الإشبيلي، تحقيق د/ سلوى محمد عمر عرب، ط/ جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ ٢٠٠٩م.

- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق د/ يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الثانية ١٩٩٦م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي، منشورات جامعة أم القرى- المملكة العربية السعودية ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي تحقيق/ أحمد حسن مهدلي، ط/ دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.
- شرح اللمع لابن برهان العكبري، تحقيق د/ فائز فارس، الطبعة الأولى، الكويت ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
- شرح المفصل لابن يعيش، ط/ دار الطباعة المنيرية، القاهرة.
- شرح المقدمة الجزولية لأبي علي الشَّلَوْبِين، تحقيق د/ تركي بن سهو بن نزال العتيبي، ط/ مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب، تحقيق د/ جمال عبد العاطي مخيمر، ط/ مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
- شواذ القراءات للكرماني تحقيق د/ شمران العجلي، ط/ مؤسسة البلاغ، بيروت.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك تحقيق/ محمد فؤاد عبدالباقي، ط/ مكتبة دار العروبة.
- صحيح مسلم بشرح النووي، ط/ مؤسسة قرطبة، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.
- الصلة لابن بشكوال، تحقيق/ إبراهيم الإبياري، ط/ دار الكتاب المصري، ودار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ١٩٨٩م.
- ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق/ السيد إبراهيم محمد، ط/ دار الأندلس، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٠م.

- طبقات الأمم لابن صاعد الأندلسي، نشره الأب لويس شيخو اليسوعي، ط/ المكتبة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت ١٩١٢م.
- عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي، للسيوطي تحقيق د/ سليمان القضاة، ط/ دار الجيل بيروت، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.
- غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلَّام الهروي، تحقيق د/ حسين محمد شرف، د/ عبد السلام هارون، ط/ مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٨٤م.
- الفائق في غريب الحديث للزمخشري، تحقيق/ علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/ دار الفكر ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر العسقلاني، رقَّمَ كتبها وأبوابها وأحاديثها/ محمد فؤاد عبد الباقي، ط/ دار السلام، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني، تحقيق/ محمد نظام الدين الفتيّح، ط/ دار الزمان، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة للعلائي، تحقيق د/ حسن موسى الشاعر، ط/ دار البشير، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح لابن الطيب الفاسي، تحقيق د/ محمود فجال، ط/ دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.
- الكامل للمبرد، تحقيق د/ محمد أحمد الدالي، ط/ مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون ط/ مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- كتاب الشعر لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ محمود الطناحي، ط/ مكتبة الخانجي الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ١٩٨٨م.

- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لجار الله الزمخشري، تحقيق/ عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، ط/ مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، لأبي الحسن الباقولي، تحقيق د/ محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.
- كشف المُغَطَّى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطا للطاهر ابن عاشور، عناية د/ طه بن علي بو سريح التونسي، ط/ دار سحنون، دار السلام، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.
- لسان العرب لابن منظور، تحقيق الأساتذة/ عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي ط/ دار المعارف، القاهرة.
- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق د/غازي مختار، د/عبد الإله نبهان، ط/ دار الفكر المعاصر، بيروت, الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ ١٩٩٥م.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى، عارضه بأصوله وعلَّقَ عليه د/ محمد فؤاد سزكين، ط/ مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، تحقيق/ علي النجدي ناصف، د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مطبوعات لجنة إحياء التراث الإسلامي بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، تحقيق/ عبد السلام عبد الشافي محمد، ط/ دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، ط/ مكتبة المتنبي.

- المخصص لابن سيده ط/ دار الكتب العلمية، بيروت.
- المساعد علي تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق د/ محمد كامل بركات، منشورات جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة سنة ١٩٨٠م.
- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، تحقيق/ ياسين محمد السواس، ط/ دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.
- مشكلات موطأ مالك بن أنس لابن السِّيْد البَطَلْيَوْسِي، تحقيق/ طه بن علي بسريح التونسي، ط/ دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
- مصابيح الجامع لبدر الدين الدماميني، تحقيق/ نور الدين طالب، إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.
- المُطْرِب من أشعار أهل المغرب لابن دحية، تحقيق/ إبراهيم الإبياري، وحامد عبدالمجيد، ود/ أحمد بدوي ط/ دار العلم للجميع.
- معاني القرآن للأخفش، تحقيق د/فائز فارس، ط/المطبعة العصرية ١٤٠٠هـ ١٩٧٩م.
- معاني القرآن للفرّاء تحقيق د/ محمد علي النجار، د/أحمد يوسف نجاتي ط/دار الكتب المصرية.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي، ط/ عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- معجم البلدان لياقوت الحموي، ط/ دار صادر بيروت ١٣٩٩هـ ١٩٧٧م.
- مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق د/ عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية، الكويت ١٤٢١هـ٢٠٠٠م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق د/عبد الرحمن العثيمين وآخرين، منشورات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية لبدر الدين العيني، تحقيق د/ علي محمد فاخر، د/ أحمد محمد توفيق، د/ عبد العزيز محمد فاخر، ط/ دار السلام، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ ٢٠١٠م.
- مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق د/ عبد السلام هارون، ط/ دار الفكر ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د / كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلان العراقية، دار الرشيد ١٩٨٢م.
- المقتضب للمبرد، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة.
- المقرب لابن عصفور، تحقيق/ أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م.
- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام (حاشية الشمُنّي)، وبهامشها شرح الدماميني على مغني اللبيب، ط/ المطبعة البهية، القاهرة.
- الموطأ للإمام مالك بن أنس، تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي، ط/ دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٦هـ ١٩٨٥م.
- نتائج الفكر لأبي القاسم السهيلي، تحقيق/ عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، ط/ دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٢هـ ١٩٩٢.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للمقري التلمساني، تحقيق/ إحسان عباس، ط/ دار صادر، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- النقد الأدبي لأحمد امي، ط/ مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ٢٠١٢م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، تحقيق/ طه أحمد الزاوي، د/ محمود الطناحي، ط/ دار إحياء التراث العربي، القاهرة.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي، ط/ مكتبة الجعفري التبريزي، إسطنبول ١٩٥٠م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق د/ عبد السلام هارون، د/ عبدالعال سالم مكرم، ط/ مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.
- الوافي بالوفيات للصفدي، ط/ دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.

فهرس الموضوعات.

المقدمة.

التمهيد، وفيه:

ترجمة مختصَرة لأبي الوليد الوَقَّشِيّ.

النقد النحويّ بين اللغة والاصطلاح.

مجالاتُ النقد عند الوقشي، وألفاظُه التي استعمَلَها في نَقْدِه، والأُصُولُ التي استند إليها.

مسائل الدراسة، وهي كالتالي:

المسألة الأولى: مجيء المبتدأ مصدرًا مؤوَّلًا من غير سابك.

المسألة الثانية: اقترانُ خبر (كاد) بـ(أنْ)

المسألة الثالثة: اقترانُ خبر (لعلَّ) بـ(أنْ)

المسألة الرابعة: إلحاقُ الفعلِ علامةَ تثنيةٍ أو جمعٍ إذا أُسْنِدَ إلى اسمٍ ظاهرٍ مثنىً أو مجموع.

المسألة الخامسة: اجتماعُ أدَاتَيْ تعديةٍ في فِعْلٍ.

المسألة السادسة: المتعاطفَانِ بين الرفع والنصب في قولهﷺ: (فكأنما وُتِرَ أهله وماله).

المسألة السابعة: رفع الاسم الواقع بعد (إلا) في الاستثناء التام الموجب.

المسألة الثامنة: الإتيان بضمير الرفع بعد (إلا) في قوله: (إنْ لم يَجِدْ إلَّا هي).

المسألة التاسعة: دلالةُ الباء على التبعيض في قوله تعالى:﴿ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ﴾ المَائِدَة:٦

المسألة العاشرة: إضافةُ الموصوفِ إلى صِفَتِه.

المسألة الحادية عشرة: إعمالُ اسمِ المصدر.

المسألة الثانية عشرة: بناءُ اسم التفضيل مما جاء على وزن (أفْعَل).

المسألة الثالثة عشرة: بناءُ اسم التفضيل من السَّوَاد.

المسألة الرابعة عشرة: التفضيلُ في قول الإمام مالك:(وأَحَبُّ إليَّ أنْ يفعَلَه).

المسألة الخامسة عشرة: توكيدُ النكرة توكيدًا معنويًا

المسألة السادسة عشرة: معنى الواو في قول عائشة رضي الله عنها: (وصَلَاةِ العَصْرِ)

المسألة السابعة عشرة: العطفُ بـ(أو) بدلًا من (أم) في قوله: أمتتابعاتٍ أم يَقْطَعُهَا؟

المسألة الثامنة عشرة: توجيهُ قراءة الكسر في (وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ) بالخفض على الجِوَار.

المسألة التاسعة عشرة: إبدالُ الظاهر من ضمير الحاضر بَدَلَ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ لغير إحاطة.

المسألة العشرون: شرْطُ جَزْمِ المضارع في جواب النهي.

المسألة الحادية والعشرون: معنى (أنْ) في قوله ﷺ: (حتى يظلَّ الرجلُ أنْ يدري كم صَلَّى).

المسألة الثانية والعشرون: جزمُ لامِ الأمْرِ لِفِعْلِ المتكلّم في قوله ﷺ: (قوموا فلأُصَلّ لكم).

المسألة الثالثة والعشرون: حَذْفُ لام الأمر وإبقاءُ عملها.

المسألة الرابعة والعشرون: رَفْعُ المضارع في الجواب، والشرطُ مضارعٌ مجزوم.

المسألة الخامسة والعشرون: حذفُ الفاءِ مِنْ جملة جواب الشرط.

المسألة السادسة والعشرون: عدمُ اقتران جواب (إذا) الشرطية بالفاء وهو جملةٌ اسميةٌ.

المسألة السابعة والعشرون: تعريفُ العددِ المضافِ بـ(أل).

المسألة الثامنة والعشرون: دخولُ (إذًا) في قول أبي بكرٍ رضي الله عنه: (لا هَا الله إذًا).

الخاتمة، وفيها أهم نتائج البحث.

أهم المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.